منشورات لجنة تاريخ الأردن
سلسلة الكتاب الأم في تاريخ الأردن
٤

# قضاء عَجلون في عَصر التنظيمات العثمانيّة

عليّان الجالودي
الدكتور محمّد عدنان البخيت

اهداءات ١٩٩٨

اللجنة العليا

لكتابة تاريخ الأردن

منشورات لجنة تاريخ الأردن

سلسلة الكتاب الأم في تاريخ الأردن

٤

# قضاء عَجلون في عَصر التنظيمات العثمانيّة

عليّان الجالودي

الدكتور محمّد عدنان البخيت

٩٥٦,٥٢١٢

محم محمد عدنان البخيت

قضاء عجلون في عصر التنظيمات العثمانية (١٢٨١ - ١٣٣٧هـ/ ١٨٦٤ - ١٩١٨م)/ محمد عدنان البخيت، عليان عبد الفتاح الجالودي. - عمان: اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن، ١٩٩٢

(١٠٣) ص. - (سلسلة الكتاب الأم في تاريخ الأردن، ٤)

ر.أ (١٩٩٢/٨/٤٦٩)

١ - الأردن - تاريخ ٢ - عجلون - تاريخ

أ - عليان عبد الفتاح الجالودي، مؤلف مشارك

ب - العنوان ج - السلسلة.

(تمت الفهرسة بمعرفة المكتبة الوطنية)

بسم الله الرحمن الرحيم

## تقديم

هذا الكتاب عن: «قضاء عجلون في عصر التنظيمات العثمانية»، الذي أعده السيد عليان عبد الفتاح الجالودي الطالب في كلية الدراسات العليا بالجامعة الأردنية والأستاذ الدكتور محمد عدنان البخيت رئيس جامعة مؤتة، هو الكتاب الرابع في سلسلة «الكتاب الأم في تاريخ الأردن». وكان قد صدر قبله:

١ – الأردن في العصور الحجرية، للدكتور زيدان كفافي.

٢ – جنوبي بلاد الشام: تاريخه وآثاره في العصور البرونزية، للأستاذ الدكتور خير نمر ياسين.

٣ – تاريخ الأردن منذ الفتح الاسلامي حتى نهاية القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، للأستاذ الدكتور محمد عبد القادر خريسات.

وقد رأت لجنة تاريخ الاردن المضي في اصدار البحوث – فور انجازها – ليستفيد منها جمهور القراء، دون التزام بتسلسلها التاريخي.

وتماماً للفائدة، نضع – بعد هذا التقديم – مقدمة الكتاب الأول من سلسلة «الكتاب الأم في تاريخ الأردن».

عمّــان في:

صفر ١٤١٣ هـ

آب (أغسطس) ١٩٩٢م.

## مقدمة الكتاب الأول
## من سلسلة: «الكتاب الأم في تاريخ الأردن»

«لجنة تاريخ الأردن» لجنة مستقلة، تتخذ مقرها في المجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية (مؤسسة آل البيت) بعمان، ألفها صاحب السمو الملكي الأمير الحسن ولي العهد من رؤساء: المجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية (مؤسسة آل البيت)، والجامعة الأردنية، وجامعة اليرموك، وجامعة مؤتة، وجامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية، والجمعية العلمية الملكية، بعد أن وجه صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين رسالة الى سموه – في العشرين من شوّال ١٤٠٧هـ الموافق ١٦ حزيران ١٩٨٧م – طلب جلالته فيها أن يتولى سموه تأليف لجنة مستقلة «من المفكرين والمؤرخين المرموقين من الجامعات ومراكز البحث العلمي من الذين يواكبون تطور بلدنا، ويشاركون في مسيرته المباركة، ليقوموا بوضع خطة متكاملة المراحل لكتابة تاريخ الأردن المعاصر، في اطار تاريخ أمته العربية، ونشر بحوث ودراسات ذات مستوى علمي رفيع، ومنهج موضوعي يتوخى الحقيقة وحدها، ولا يقصد إلا وجه الحق، وتستخلص من هذه البحوث والدراسات سلسلة الكتب لمختلف الفئات من الناشئة الى جمهرة المثقفين الى كبار المتخصصين: للتعليم والمطالعة والمراجعة».

وقد وضعت اللجنة خطة متكاملة لحصر المصادر والمراجع والوثائق المتعلقة بتاريخ الأردن، ولانجاز ثلاثة مشروعات – تصدر في ثلاث سلاسل متتابعة – هي:

أ – سلسلة الكتاب الأم.

ب - سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة.

جـ - سلسلة كتب المطالعة.

واستكتبت ما يزيد على مئة وعشرين من الباحثين المتخصصين - من داخل الأردن وخارجه - لاعداد تلك البحوث والدراسات والكتب.

ويسر اللجنة أن تقدم للقراء هذا الكتاب وهو الأول في «سلسلة الكتاب الأم» عن تاريخ الأردن، وستتابع «لجنة تاريخ الأردن» - بمشيئة الله - إصدار بحوث «الكتاب الأم»، بحيث ينشر كل بحث فور انجازه.

والله نسأل أن يكون هذا الجهد بداية طيبة نافعة للقراء والباحثين في تاريخ الأردن، انه نعم المولى ونعم النصير.

الدكتور ناصر الدين الأسد

رئيس لجنة تاريخ الأردن

رئيس المجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية

(مؤسسة آل البيت)

## أولاً: التنظيمات الادارية في قضاء عجلون (١٨٦٤ - ١٩١٨)م

تعد فترة حكم المصريين لبلاد الشام (١٨٣١ - ١٨٤٠)م، - على الرغم من قصرها الزمني - مرحلة انتقالية بين عهد الفوضى والاضطراب والحكم السطحي، وسيطرة الزعامات والأسر المحلية والقبائل البدوية على منطقة عجلون وشرقي الاردن خلال القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر[١]، وعودة الحكم العثماني الفعلي الذي تمثل بمحاولات اصلاحية جادة تبنتها الدولة لاصلاح أنظمتها ومؤسساتها العسكرية والادارية لمواجهة عوامل الضعف والانحلال، التي أخذت تسري في كيان الامبراطورية المتهالك، والتصدي لمحاولات التدخل الأوروبي في شؤون الدولة الداخلية، وهي ما اصطلح على تسميتها بمرحلة التنظيمات التي رافقت تطبيق قانون «الولايات

(١) هناك بعض الاشارات في المصادر التي تناولت تاريخ بلاد الشام خلال الفترات السابقة، مثل: الأمير حيدر أحمد شهاب، الغرر الحسان في اخبار ابناء الزمان: ٤٣٣، ٥٠١، ٥١٢، ٥٢٤، ٥٣٤, و ٥٤٤/٣ - ٥٧٠، ٥٩٢، ٦٠٧، ٦٤٠، ٦٦٢-٦٦٣ . البديري الحلاق، حوادث دمشق اليومية: ١٠١، ١١٨، ٢٠٣-٢٠٨، ٤٢٠ . الأمير حيدر أحمد شهاب، تاريخ أحمد باشا الجزار: ٦٣، ١٩١-١٩٣، ٤٩٤ . ومخائيل بريك الدمشقي، تاريخ الشام: ٢٣-٢٤، ٥٨-٥٩، ١٠٧ . وحسن آغا العبد، تاريخ حسن آغا العبد: ١٤٩ - ١٥٠ . وابراهيم العورة، تاريخ ولاية سليمان باشا العادل: ٢٢، ٣٣، ٧٦، ١٣٩، ٢٩١ . وخليل مشاقة، منتخبات من الجواب على اقتراح الاحباب: ٤٣ - ٤٤ .

العثماني عام ١٨٦٤م. واستمرت حتى انهيار الحكم العثماني في القضاء إثر الحرب الكونية الأولى عام ١٩١٨م[١].

فقد أدخل المصريون – أثناء حكمهم لبلاد الشام – كثيرا من الاصلاحات والمفاهيم التنظيمية الحديثة، سواء من النواحي الادارية أم الاقتصادية، ولجأوا الى حل الجيوش الاقطاعية، وفرض التجنيد الاجباري، ونزع السلاح من بين أيدي الأهالي[٢]. إلا أن الادارة المصرية بالرغم من هذه الاصلاحات التي أدخلتها للمنطقة، ارتكبت كثيرا من الأخطاء التي زادت من نقمة الأهالي عليها، ومن هذه الأخطاء: الضرائب الباهظة، وأساليب الجباية المرهقة، والاحتكار الاقتصادي، والتجنيد الاجباري الذي لم يألفه الأهالي من قبل، وتجريدهم من السلاح في مجتمع يرى الوسيلة الوحيدة لحمايته وأمنه هي سلاحه.

ونجحت الجهود التي بذلتها الدولة العثمانية، في زعزعة الحكم المصري في بلاد الشام، كما أسهمت الدسائس الأجنبية، وتدخلات قناصل الدول الأوروبية، وخصوصا قنصلي بريطانيا وفرنسا، في تحريض الزعامات المحلية والعصبيات الاقطاعية والطائفية على التمرد والعصيان، ومدها بالأسلحة، مما كان له أكبر الاثر في اندلاع حركات التمرد في جميع أنحاء بلاد الشام

---

(١) حول مرحلة التنظيمات والاصلاحات التي أصدرتها الدولة العثمانية، أنظر: نوفل نعمة الله الطرابلسي (مترجم)، الدستور – وعبدالكريم غرايبة، سوريا في القرن التاسع عشر. وعبدالعزيز عوض، الادارة العثمانية في ولاية سوريا.
Max Gross, Ottoman Rule in the Province of Damascus (1860-1909), 2 vols, Georgetown University. PHD 1979.
وسيشار الى هذا المرجع حال وروده ثانية:
Gross, Ottoman Rule in the Province of Damascus

(٢) حول تلك الاصلاحات: انظر اسد رستم، بشير بين السلطان والعزيز: ١٠٤/١–١٠٥ . وسليمان أبو عز الدين، ابراهيم باشا في سوريا: ١٦٩–١٧٤ . بولياك، الاقطاعية في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان: ٢٠١ .

تقريبا[1]. وكان أعنفها تلك التي اندلعت في أنحاء حوران بين عامي (١٢٥٣ - ١٢٥٤)هـ (١٨٣٧-١٨٣٨)م، وكلفت الادارة المصرية جهودا مضنية وخسائر فادحة[2].

وعلى الرغم من النجاح الجزئي الذي حققته الادارة المصرية في الأجزاء الشرقية من نهر الاردن في توفير الأمن وتشجيع الجماعات البدوية على الاستقرار والحد من اعتداءاتهم على قرى الفلاحين الآمنين، الا أن شرقي الأردن عموما ومنطقة عجلون خصوصا عانت مما عانته مناطق بلاد الشام الأخرى، من فساد الموظفين (المتسلمين)، وأساليب جباية الضرائب، وأعمال السخرة في إعمار القرى الجديدة، وأخذ سبع أهالي القرى الى الجهادية (العسكرية)، وتجريد الزعامات المحلية من نفوذها. وكانت هذه السياسة وراء قيام التمرد الذي اندلع في جبل عجلون عام ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م وامتد ليشمل جميع قرى الجبل تقريبا[3].

وبخروج المصريين عادت بلاد الشام مجددا لحكم العثمانيين الذين حافظوا على تشكيلاته الادارية التي كانت موجودة من قبل[4]، ومع أنه يصعب رسم صورة واضحة المعالم لأحوال منطقة عجلون خلال الفترة التي تلت خروج المصريين وحتى تطبيق قانون الولايات العثماني عام ١٨٦٤م، الا ان الوضع رجع الى ما كان عليه في السابق[5]. ورجع التنازع بين قبائلها وعشائرها، واختل الأمن كثيرا، لأن الدولة العثمانية لم تكن تملك قوات كافية لفرض

---

(١) سليمان ابو عز الدين، ابراهيم باشا في سوريا: ١٦٩-١٨٨ .

(٢) المرجع السابق: ١٩٤ - ٢٢٠ . وعيسى اسكندر المعلوف، دروز حوران وحرب ابراهيم باشا: ٤٩٩ - ٥٠١ .

(٣) اسد رستم، بشير بين السلطان والعزيز: ٢/١٧١ - ١٧٢ . والمحفوظات الملكية المصرية: ١٨٦-١٩٦ .

(٤) عبد العزيز عوض، الادارة العثمانية في ولاية سوريا: ٦٤ .

(٥) فردريك بيك، تاريخ شرقي الأردن وقبائلها: ٢٥١ .

سطوتها وهيبتها[1].

وأفسح غياب السلطة العثمانية المجال لظهور الزعامات والقوى المحلية، التي لعبت دورا بارزا في تاريخ المنطقة، اضافة لهيمنة العشائر البدوية المخيمة في الأغوار، مثل: عشائر الصقر والهنادي والغزاوية. والعشائر المقيمة الى الشرق من طريق الحج، كبني صخر والسرحان وعشائر عنزة. وعادت الحروب القبلية واعتداءات البدو على قرى الفلاحين، وارتبط تاريخ عجلون خلال هذه الحقبة الزمنية مع المناطق المجاورة في شمالي فلسطين ومنطقة حوران[2]. وارتبط بالزعامات المحلية التي شاركت في الحروب والتنافس على الزعامة في جبل نابلس بين آل جرار وآل عبدالهادي، والنزاع بين القيسية واليمانية[3].

لقد ترك هذا الوضع السيء أثره على حياة الفلاحين المستقرين، مما اضطرهم الى هجر قراهم هروبا من اعتداءات البدو. حيث لم يجد الرحالة «لنش» (Lynch) عام ١٨٤٨م سكانا في القرى الممتدة من الغور الى قرية أم قيس شمالا، سوى قلة من الفلاحين في قرية صمد يدفعون (الخوة) للقبائل البدوية[4]. وأكد هذا الوضع الرحالة ثومبسون (Thompson) الذي مرّ بالمنطقة عام ١٨٥٧م[5]، والرحالة شوماخر (G. Schumacher) الذي يقول: «إن انعدام الأمن في الفترة ما بين عامي (١٨٤٠–١٨٥٠)م وصل حدا من السوء جعل السكان المسالمين (الفلاحين) دافعي الضرائب للحكومة يتركون المنطقة، وإن قبيلة صخور الغور اعتادت جباية (الخوة) من قرى الفلاحين في

---

(١) فردريك بيك، تاريخ شرقي الأردن وقبائلها: ٢٥١ . وسليمان موسى، عقيلة آغا الحاسي: ٤٣ .
(٢) القس أسعد منصور، تاريخ الناصرة: ٧٨–٧٩ . محمود العابدي، أوابد من التاريخ: ٨١ .
(٣) احسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء: ٤١٤/٢ .
(٤) سليمان موسى، رحلات في الاردن وفلسطين: ٧٢–٧٣ .
(٥) المرجع السابق: ١٥٠ .

الشرق. ومن أمثلة ذلك قيامهم بجبايتها من قرية كفر أسد وشيوخها[١]».

وأمام حدة الزحف البدوي تلك، لجأ الفلاحون من قرى جبل عجلون الى تشكيل تحالفات محلية على مستوى عدة قرى تحت زعامة أقوى العائلات فيها[٢]، لحماية نفسها من اعتداءات القبائل البدوية التي ألفت الإغارة على قرى الفلاحين المستقرين ونهب محاصيلهم ومواشيهم، وتوفير أكبر قدر ممكن من الاستقرار السياسي والاجتماعي. وسهولة التعامل مع السلطة المركزية، وبلورة نواة للتنظيم الاجتماعي الداخلي، وحل الخصومات والصراعات العشائرية على ملكية الأراضي الزراعية، ومصادر المياه والمراعي. وساعد على ذلك حياة الاستقرار والتحضر التي تمتع بها القضاء مقارنة مع غيره من مناطق شرقي الأردن الأخرى[٣].

وأمام ضغط البدو وشكاوى الفلاحين المتكررة أخذت الادارة العثمانية تولي المنطقة مزيدا من الاهتمام وتسعى لبسط هيمنتها عليها. ففي عام (١٢٦٢هـ/١٨٤٦م) سعى والي الشام وقائد القوات العسكرية في الأيالة «جيش عربستان»

---

(١) Schumacher G. Abila, Pella and Northern Ajloun With the Decapolis, London, 1890, pp.28-29.

وسيشار الى هذا المصدر حال وروده ثانية Schumacher. Northern Ajloun

Walid Kazziha. The Social History of Southern Syria (Trans-Jordan) in the 19th and Early 20th Century, Beirut Arab University. Beirut, 1972. p.10

وسيشار الى هذا المرجع حال وروده ثانية:

Kazziha. The Social History of Southern Syria

(٢) وهذه النواحي هي البطين (بن جهمة)، المعراض (جرش)، الصويت (الرمثا)، الكفارات، السرو، بنو عبيد، الكورة، الوسطية وجبل عجلون. ويشبهها بيك بأنها أشبه بدويلات صغيرة. تاريخ شرقي الأردن وقبائلها: ٢٣١ . منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الاردن في القرن العشرين (١٩٠٠-١٩٥٩)م.

(٣) Richard Antone, Arab Village: A Social Structural Study of Trans-Jordanian Peasant Community, London. 1972. pp. 17-18.

وسيشار الى هذا المرجع حال وروده ثانية: Richard Antone, Arab Village

ولمزيد من التفصيلات انظر: عليان الجالودي، قضاء عجلون (١٨٦٤-١٩١٨)م: ١٥١-١٥٣ .

وحول علاقة البدو مع الفلاحين: ١٠٦-١٠٩ .

الى اقناع الحكومة المركزية باتخاذ بعض التدابير لتحسين إدارة منطقة عجلون وحوران، وتخصيص المبالغ المالية اللازمة لذلك، بهدف الاشراف على العشائر البدوية التي تسيطر على المنطقة، خصوصا العشائر البدوية المخيمة في لواء عجلون، لتأمين راحة الأهالي، ونشر الأمن والطمأنينة. فرفعا سوية عريضة مشتركة الى الصدر الأعظم «محمد أمين رؤوف باشا» (بتاريخ ٥ شعبان ١٢٦٢هـ/ ٢٩ تموز ١٨٤٦م) يقترحان فيها تنصيب قائمقام في قرية علعال، مع بناء مهجع يستوعب (٦٠٠) أو (٧٠٠) نفر، وانشاء أخور (اسطبل) يستوعب نحو ذلك من الدواب تسهيلا لادارة لواء عجلون.

إلا أن الصدر الأعظم لم يستجب لهذا المطلب، واقترح تعيين فرق من الجند موزعين على أمكنة متفرقة خاصة في أوقات الحصاد. ويني بالحاجة تعيين مديرين (مديريتي ناحيتين) بنفقة قليلة يكون تحت امرة كل منهما من (١٥-٢٠) نفرا من الضبطية للقيام بمهمة الجباية والحفاظ على استتباب الأمن[1].

وفي عام ١٢٦٧هـ/ ١٨٥١م قام قائد جيش عربستان باجراءات تأديبية ضد قبيلتي السرحان وبني كلاب في لواء عجلون بسبب تفاقم اعتداءاتهم على الفلاحين الآمنين، ونجحت هذه الحملة في تأديبهم والاستيلاء على بعض حيواناتهم[2]. وفي عام ١٨٥٢م نجحت جموع أهالي عجلون ودروز حوران في صد الحملة التي أرسلتها الدولة لاخضاع الجماعات الدرزية والبدوية، ولم تحقق هذه الحملة أي مكسب للحكومة[3]، وبقيت الأجزاء الجنوبية من ولاية سوريا

---

(١) رسالة من والي سوريا وقائد جيش عربستان الى الصدر الأعظم من تصنيف مجلس الارادات «مجلس والا»

Engin Akarli, Some Ottoman Documents on Jordan, pp. 4-5.

(٢) Ibid, pp. 7-8.

(٣) Ma'oz Moshe. Ottoman Reform in Syria and Palestine in (1840-1861). Cambridge University Press. London 1968. pp 124-127.

وسيشار الى هذا المرجع حال وروده ثانية. Ma'oz. Ottoman Reform in Syria

وحتى سنوات من تطبيق قانون الولايات العثماني يحكمها حكام دمشقيون لديهم القليل من السلطة[1].

## ١ - التشكيلات الإدارية في القضاء:

### أ - التبعية الادارية للقضاء:

يشكل قضاء عجلون الجهة الجنوبية الغربية من لواء حوران[2]. ويقع ضمن المنطقة المحصورة بين نهر اليرموك «شريعة المنظور»[3] شمالا الذي يفصله عن قضاء الجولان ونهر الزرقاء جنوبا الذي يفصله عن قضاء السلط (البلقاء) التابع للواء الكرك[4]، ويحده غربا نهر الأردن (الشريعة الكبير)، الذي يفصله عن قضاء طبريا التابع للواء عكا. أما شرقا فيفصله وادي الشلالة عن قرية الرمثا التابعة لقضاء درعا. وفي سنة ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م، وبعد نقل مركز لواء

---

(١) Ma'oz, Ottoman Reform in Syria. 125.

(٢) سالنامة ولاية سوريا لعام ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م: ٣٢٦ . ويتألف مصطلح السالنامة من مقطعين «سال» وتعني السنة أو الحول أو العام و«نامة» وتعني الكتاب أو الكتيب. وهي كلمة تركية من أصل فارسي وتعني التقويم السنوي. أما معناها الاصطلاحي فهو: «كتاب يحمل بعض الخواص التقويمية والعلمية والتعليمية» وللمزيد من المعلومات حول أنواع السالنامات في الدولة العثمانية وتاريخ صدورها، أنظر: محمد حرب، السالنامة العثمانية وأهميتها في بحوث الخليج والجزيرة العربية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية. ع٣٣: ١٤٥-١٧٥ . وحول التقسيمات الادارية لمنطقة الدراسة، راجع الخارطة المرفقة بالبحث.

(٣) الكسيس مالون، رحلة الى نهر اليرموك والمدن اليونانية العشر، مجلة المشرق. م ٨: ١٤/٥٤٢ . واشير الى (بني منظور) أنهم كانوا يقيمون في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي شرق الغور ضمن ناحية بني جهمة. حول ذلك راجع

Bakhit, Muhammad Adnan, The Ottoman Province of Damascus in the Sixteenth Century. Librairie du Liban. Beirut, 1982, p 195.

(٤) عيسى اسكندر المعلوف، دواني القطوف في تاريخ بني معلوف: ٧ . ومحمد أمين صوفي السكري الطرابلسي، سمير الليالي: ٩٣/١ . واندرواس كرشة، الثمار الشهية في جغرافية المملكة العثمانية: ١٧٦/١-١٧٧

حوران الى قصبة درعا، أصبحت الرمثا مديرية ناحية تابعة لمركز اللواء مباشرة[1].

ويتضح من المعلومات التي تمدنا بها «السالنامات العثمانية»[2] أن عجلون كان لواء يتبع آيالة (ولاية) الشام، ويضم جميع أجزاء شرقي الأردن بمفهومه السياسي الحالي (عجلون مع توابع اربد، بلقا، كرك)[3]. واستمرت الصورة على ما هي عليه حتى عام ١٢٧٨هـ/ ١٨٦١م. حيث طرأ على لواء عجلون تغير إداري مهم فأدمج مع لواء حوران، وأصبح هذا اللواء الجديد يضم «جبل دروز حوران، قنيطرة، عجلون مع توابع اربد، بلقاء، كرك»[4] وهذا يتنافى مع ما أشار اليه «عبد العزيز عوض» وهو أن لواء عجلون، أدمج مع لواء حوران عام ١٢٨٠هـ/ ١٨٦٤م[5].

وابتداء من عام ١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م فَقد لواء عجلون أهميته كلواء مستقل بذاته وتحول الى مجرد قضاء من مجمل الأقضية التابعة للواء حوران التابع لولاية سوريا[6]، واستمرت البلقاء والكرك تتبع إداريا قضاء عجلون حتى عام

---

(١) سالنامة دولة علية عثمانية ١٣٢٨ مالية/ ١٩١٢م: ٦٩٧ . وجريدة المقتبس ع ٥٤٤: ٢ . Schumacher. Northern Ajloun, p 15 . سجل قيود الإعلامات الشرعية، إربد رقم ٨: ٦٤ .

(٢) استفدت في تتبع هيكل التنظيم الاداري في القضاء، من سالنامة الدولة العثمانية. «سالنامة دولت عليت عثمانية»، التي صدر العدد الأول منها «دفعة ١» سنة ١٢٦٣هـ/ ١٨٤٦م. وصدر العدد الأخير منها «دفعة ٦٨» (١٣٣٣-١٣٣٤) مالية (١٩١٧-١٩١٨)م. وجميع أعدادها متوافرة في مكتبة مركز الوثائق والمخطوطات/ الجامعة الاردنية، ومصورة على شرائح ميكروفيلمية.
وأما سالنامة الولاية «سالنامة سورية ولايتي» فقد صدر العدد الأول منها «دفعة ١» سنة ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٩م. واستمرت في الصدور حتى سنة ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م. وقد استفدت من الأعداد المتوافرة منها في مكتبة مركز الوثائق والمخطوطات/ الجامعة الأردنية.

(٣) سالنامة دولة علية عثمانية ١٢٧٤هـ/ ١٨٥٧م: ١١٨ .

(٤) سالنامة دولة عليه عثمانية ١٢٧٨هـ/ ١٨٦١م: دفعة ١٦ .

(٥) عبدالعزيز عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا: ٦٦ .

(٦) سالنامة دولة علية عثمانية ١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م: ٧٣ .

١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م[١]. وابتداء من عام ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨م يظهر أن تغيرا إداريا جديدا قد طرأ وهو تشكيل سنجق (لواء) البلقاء الذي ضم «نابلس مع ناحية بني صعب، الكرك مع ناحية الطفيلة، السلط مع ناحية الغور». أما لواء حوران فيضم «ناحية جيدور، لجاه، اربد، عجلون، جبل دروز حوران والقنيطرة»[٢].

واستمرت تبعية قضاء عجلون الإدارية للواء حوران طوال الفترة ما بين سنتي ١٨٦٤–١٩١٨م. ولا صحة لما أشار اليه «بيك» من أن منطقة عجلون سلخت عن لواء حوران سنة ١٩٠٥م وألحقت بمتصرفيّة الكرك[٣]. وسار وراءه «قزيها» الذي يقول «بأنه تسهيلا لادارة أقضية البلقاء وعجلون، تم ضمها الى لواء الكرك سنة ١٩٠٥م، وهذه المرة الأولى في تاريخ المنطقة التي تتحد أجزاؤها في إدارة واحدة على الأقل رسميا..»[٤].

واستمر قضاء السلط يتبع إداريا قضاء عجلون حتى سنة ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٦م عندما سلخ عنه، وألحق بلواء البلقاء الذي كان مركزه نابلس[٥]، وفي سنة ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م سلخ قضاء السلط عن لواء البلقاء وألحق بلواء حوران[٦] حتى سنة ١٣١١هـ/ ١٨٩٣م عندما فصل عنه ثانية وألحق بلواء معان الذي ضم أقضية «السلط، الطفيلة، معان، الكرك»[٧].

وإثر استيلاء جماعة الاتحاد والترقي على السلطة، وعزل السلطان العثماني عبدالحميد الثاني عام ١٩٠٩م، سعى الاتحاديون الى تطبيق سياستهم القائمة

---

(١) سالنامة دولة علية عثمانية ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م: ٧٧، ١٧٣ .

(٢) سالنامة دولة علية عثمانية ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨م: ١٨٦ .

(٣) فردريك بيك، تاريخ شرقي الاردن وقبائلها: ٢٥٣ .

(٤) Kazziha. The Social History of Southern Syria. p.9

(٥) سالنامة الدولة العثمانية ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨م: ١٨٦ .

(٦) سالنامة دولة علية عثمانية ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م: ٤٠٩ .

(٧) سالنامة دولة علية عثمانية ١٣١١هـ/ ١٨٩٣م: ٥٥٧ – ٥٥٨ . وتغير اسم لواء معان الى لواء الكرك، سنة ١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م. سالنامة دولة علية عثمانية ١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م: ٦١٧–٦١٨ .

على تشديد قبضتهم على الولايات التابعة للدولة، وتمكين سيطرتهم عليها، ومن ضمنها ولاية سوريا، واخضاع القبائل البدوية والجماعات الدرزية في لواء حوران والأقضية التابعة له، فجردوا حملة عسكرية على لواءي حوران والكرك عام ١٩١٠م بقيادة اللواء سامي باشا الفاروقي[١]. ونجحت هذه الحملة – على الرغم من المقاومة التي أبدتها الجماعات الدرزية والبدوية في حوران – في إخضاع اللواء بالقوة، وفرضت لأول مرة وبشكل فعال الضرائب والخدمة العسكرية، وجردت الأهالي من السلاح.

ومن مظاهر السياسة الإصلاحية الجديدة التي ارتأت الادارة العرفية تطبيقها في اللواء ادخال نوع من الاصلاحات الإدارية والتقسيمات الجديدة تضمن معها بالتالي مزيداً من الاشراف الفعلي وتكثيف الوجود المركزي في اللواء. فكانت النية تتجه لفصل لواء حوران الى لواءين مستقلين، يكون مركز الأول في قصبة السويداء وتتبعه أقضية: صلخد، وعرى، وبصرى الحرير. وإنشاء لواء جديد باسم لواء بصرى أسكي شام يكون مركزه في قصبة درعا وتتبعه أقضية: الشيخ مسكين، وعجلون والقنيطرة[٢]. ولم تكن التعديلات الادارية التي كانت الادارة العثمانية تفكر بها تقتصر على اعادة تقسيم اللواء فقط، بل تعدتها كذلك لتشمل الأقضية التابعة له، فاتجهت نيتها الى تقسيم قضاء عجلون الى قضائين منفصلين[٣]؛ أحدهما في الشمال يكون مركزه في قصبة اربد ويسمى (قضاء إربد)، والثاني في الجنوب والجنوب الغربي يسمى (قضاء عجلون) وتكون قرية سوف مركزا له. كما تقرر كذلك الغاء ناحية كفرنجة، وتشكيل ناحيتين جديدتين تكون قرية الزرقاء مركزا للأولى. أما الثانية

(١) وهو عربي الأصل من العراق. وحول تفاصيل هذه الحملة راجع: توفيق علي برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني (١٩٠٨-١٩١٤)م: ٢٠٩-٢١٩ .
(٢) مجلة النعمة. (دمشق). ملحق العدد ١٣ وجريدة المقتبس عدد ٥٣٤: ٢ .
(٣) جريدة المقتبس. العدد ٣٢٠: ٢، والعدد ٣٤٢: ٢ .

فيكون مركزها في قرية الحصن[1].

وبذلت محاولات متأخرة لنقل مركز القضاء من قصبة اربد الى بلدة الحصن المجاورة لها الى الجنوب، واتخذ مجلس ادارة الولاية العمومي قرارا بذلك، ولكن هذه المحاولة لم تنل الاستحسان الكافي من الأهالي الذين عارضوا تنفيذها، فكتب «نجيب أفندي فركوح» أحد أبناء إربد مفندا القرار، ومبينا في مقالته.. «أن نقل المركز الاداري الى بلدة الحصن يعرض القرى حول القصبة والتي يزيد عددها عن الثلاثين الى اعتداءات البدو، مما يضطر الأهالي الى الرحيل عنها، ويدفع هذا بالحكومة الى استخدام قوات عسكرية كبيرة لاجبارهم على البقاء في نواحيهم، كما أن الدوائر الحكومية في القصبة كدار الحكومة والصهريج الجديد والمكتب الرشدي والاصطبلات والسجن هي ملك الحكومة ولو يتم نقل المركز الى قرية الحصن، فإن الحكومة ستضطر الى بناء دار لها واصطبلات وغير ذلك، مما يكلف الخزينة ما يقارب (٢٠٠٠٠) ليرة عثمانية على أقل تقدير. هذا بالإضافة لما سيلحقه قرار النقل بدائرة البلدية (بلدية القصبة) صاحبة الأملاك الكثيرة، وعلى إدارة المصرف الزراعي، عدا عن أملاك التجار والأهالي التي تساوي (١٥٠,٠٠٠) ليرة»[2].

### ب. النواحي الادارية التابعة للقضاء:

يواجهنا نمطان من التقسيمات الادارية ضمن القضاء: النمط الأول هو

---

(١) Engin Akarli. Some Ottoman Documents on Jordan. Ottoman Criteria for the Choice of an Administrative Center in the Light of Documents on Hauran (1909-1910). Publication of the University of Jordan, Amman, 1989, pp. 40-42.

وسيشار الى هذا المرجع حال وروده ثانية:

Akarli. Some Ottoman Documents on Jordan.

(٢) نجيب فركوح، عمران عجلون، جريدة المقتبس. العدد ٣٢٠: ٢ .

التقسيمات الإدارية المحلية، أو بمعنى آخر «التقسيمات الطبيعية» التي أشارت اليها كتب الرحالة الأوروبيين الذين مروا بالقضاء، كما أشارت اليها الوثائق العثمانية في بعض الأحيان. والنمط الثاني وهو النمط الاداري الرسمي الذي التزمت به الادارة العثمانية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

ويضم جبل عجلون من الناحية الطبيعية نواحي البطين «بني جهمة»، والمعراض (جرش) والصويت (الرمثا)، والكفارات، والسرو، وبني عبيد، والكورة، والوسطيه وجبل عجلون[1]. وهذه التقسيمات الطبيعية نجدها أكثر بروزا ووضوحا في ذاكرة الأهالي من التقسيم الاداري الرسمي الذي مارسته الادارة العثمانية في أواخر العهد العثماني. واذا ما تتبعنا جذور التسمية، وفيما اذا كانت هناك صلة ما بين هذه التسميات والتقسيمات الادارية التي كانت متبعة في مطلع العهد العثماني، فاننا لا نجد - باستثناء ناحيتي بني جهمة والكفارات - أية صلة بين تسميات النواحي تلك وتسمياتها الحالية[2]. وأغلب الظن أن هذه التسميات، أو على الأقل معظمها، ظهرت خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر نتيجة غياب السلطة العثمانية الفعلية، وسيطرة القبائل البدوية والزعامات المحلية في بلاد الشام على المنطقة، حيث أعطيت الزعامات المحلية

---

(١) سالنامة ولاية سوريا ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م: ١٥٧-١٥٨ . وسالنامة الدولة العثمانية ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م: ٤١١ مجهول، حوران، مجلة اللطائف، المجلد التاسع: ١٠/٤٣٠ - ٤٣٢ . جون لويس بيركهاردت، رحلات في سوريا الجنوبية: ٤١-٤٢ . أوراق صالح المصطفى التل المخطوطة: ١٦-١٧ . Schumacher, Northern Ajloun. p. 16 حول التقسيمات الطبيعية ضمن منطقة الدراسة راجع الخارطة المرفقة.

(٢) حول ذلك راجع:
الدكتور محمد عدنان البخيت، ناحية بني جهمة في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي. وناحية بني الأعسر في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، م١٥ . وبني كنانة (شمالي الأردن) في القرن العاشر الهجري للدكتور محمد عدنان البخيت ونوفان رجا الحمود، دفتر مفصل لواء عجلون.

في جبل عجلون مجالا أوسع لإدارة نفسها بمعزل عن التدخل المباشر للدولة[١].
وليس بالمستبعد أن هذه التسميات استمدت جذورها الأصلية من تسميات العشائر والعائلات التي استقرت فيها خلال فترات زمنية سابقة.

ومقابل هذه التقسيمات المحلية للنواحي. كان هناك تقسيم إداري رسمي وجد في القضاء إثر تطبيق قانون الولايات العثماني عام ١٨٦٤م. وكان قضاء عجلون يضم ناحيتين هما ناحية كفرنجة التي تعود أقدم اشارة اليها الى عام ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م[٢]، وناحية الكورة التي تبدأ بالظهور في الوثائق الرسمية منذ عام ١٣١٩هـ/ ١٩٠١م[٣]. وتشير سالنامة سوريا الى وجود مديرية ناحية فخرية في جرش ابتداء من عام ١٣٠٨مالية/ ١٨٩٢م[٤]. ويستمر هذا الوضع حتى عام ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م[٥]، حيث تختفي الاشارة لوجودها في الأعوام التالية. أما سالنامة الدولة فلا تشير الى وجود مثل هذه الناحية، ربما لعدم اعتراف الدولة بالتقسيمات الاسمية الفخرية الموجودة على المستوى غير الرسمي في الولاية،

---

(١) لمزيد من التفصيلات حول تاريخ المنطقة بين القرنين السادس عشر والثامن عشر نجد هناك بعض الاشارات لدى الخالدي الصفدي، لبنان في عهد الأمير فخر الدين المعني.
Bakhit, Ottoman Province of Damascus. p 173-207
Abdul-Rahim Abu-Hysayn, Provincial Leaderships in Syria (1575-1650), American University of Beirut, 1985. pp. 161-183.

(٢) سالنامة دولة علية عثمانية ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م: ١٧٣ . وسالنامة ولاية سوريا ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م: ١٧٣ .

(٣) سالنامة دولة علية عثمانية ١٣١٩هـ/ ١٩٠١م: ٥٢٥ .

(٤) سالنامة ولاية سوريا ١٣٠٨مالية/ ١٨٩٢م: ١٩٠ . ولا يوجد في المصادر ما يفسر هذا الوضع الاداري الخاص الذي تمتعت به قرية جرش. فلم يكن في الجهاز الاداري خلال مرحلة التنظيمات ما يمكن تسميته بمراتب إدارية فخرية، وأخرى فعلية. ولعل تفسير هذا سببه المكانة التي كان يشغلها زعيم المهاجرين «عبدالحميد بن نوح بيك الشركسي»، الذي عين مديرا فخريا لهذه الناحية، وتصفه كتب الرحالة الأوروبيين بأنه كان يشغل في السابق رتبة كبيرة في الجيش العثماني. حول مزيد من التفصيلات عن هذه الناحية. أنظر، عليان الجالودي، قضاء عجلون: ١١٩-١٢٤، ١٥٥-١٥٧ .

(٥) سالنامة ولاية سوريا ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م: ٢٠٤ .

والذي هو بحقيقته امتياز منح للمهاجرين الشراكسة الذين استوطنوا جرش، ومنحتهم الدولة نوعا من الاستقلال الإداري عن إدارة القضاء، وعينت لهم مديرا فخريا منهم يرعى شؤونهم[1]. وكان هذا المدير يتقاضى راتبا من الحكومة ويتولى مهمة جباية الضرائب من عشائر بني حسن، كما يتولى الاشراف على قوى مسلحة من الدرك ما بين (١٠-١٥) مسلحا ودورية نظامية من الشراكسة أنفسهم لجباية الضرائب وحفظ الأمن وحماية المستوطنين، كما يتولى حل جميع القضايا الصغيرة، أما الكبيرة فكان يحيلها الى متصرف لواء حوران[2].

ولا بد - من أجل استكمال صورة التقسيمات الادارية - من الإشارة الى ناحية الرمثا التي هي جزء من منطقة الدراسة، ولكنها كانت تتبع اداريا لقضاء درعا التابع للواء حوران. وفي سنة ١٣٣٢هـ/ ١٩١٢م، وبعد نقل مركز اللواء الى درعا، أصبحت مديرية ناحية تابعة لمركز اللواء مباشرة[3]. وكان وادي الشلالة هو الحدّ الذي يفصلها عن قضاء عجلون[4]. ويؤكد السجل الشرعي ذلك حيث يشير إليها بـ «قرية الرمثا الملحقة الى لواء حوران»[5]، وفي موضع آخر «ناحية الرمثا الملحقة الى لواء حوران»[6].

ويلاحظ أن الجهاز الإداري في الناحية كان بسيطا للغاية ولا يتجاوز مديرا للناحية، وسر تحصيلدار، وعددا من المحصلين[7]. وفي أواخر العهد العثماني

(١) Norman Lewis, Nomads and Settlers in Syria and Jordan (1800-1980). London. 1987. p. 109

وسيشار الى هذا المصدر حال وروده ثانية. Lewis, Nomads and Settlers

(٢) Robinson Lees, Life and Adventure Beyond Jordan, Charles H. Kelly. London (N.d). pp. 115.

Goodrish Freer, In A Syrian-Saddle, Methuen and co, London. First published. 1905. pp. 136-137. Lewis. Nomads and Settlers. p. 109.

(٣) سالنامة دولة علية عثمانية ١٣٢٨مالية/ ١٩١٢م: ٦٩٧ . وجريدة المقتبس، العدد، ٥٥٤: ٢ .

(٤) Schumacher, Northern Ajloun, p. 15.

(٥) سجل شرعي اربد ٨: ٦٤ .

(٦) السجل السابق: ٩٥ . وسالنامة سوريا ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م: ٤٠٦ .

(٧) سالنامة سوريا ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م: ١٧٣ .

يشار الى وجود وكيل لمدير الناحية، وكاتب ومأمور لسجن مركز الناحية[1].

ويبدو ان التنظيمات الجديدة لم تطبق بحذافيرها في القضاء، فبموجب قانون الولايات الصادر عام ١٨٦٤م يجب أن يكون لكل ناحية من النواحي مجلس باسم «مجلس إدارة الناحية»، إلا أن الإشارات التي بين أيدينا لا تذكر أي مجلس إدارة لأي من النواحي في القضاء[2].

## ٢ - الجهاز الاداري ضمن القضاء:

### أ - الموظفون الاداريون

يأتي القائمقام على رأس الجهاز الإداري في القضاء، ويناط به الاشراف على الأمور الإدارية والمالية والضابطة «قوات الأمن»، وهو مرتبط إداريا بمتصرف اللواء الذي يرتبط بدوره بمقر الولاية دمشق[3]، ويشترط في القائمقامين الذين يختارون في أقضية ولاية سوريا معرفة القراءة والكتابة واللغة العربية والتحلي بالصفات الحميدة، وروعيت الدقة في انتخابهم حيث وجدت لجنة خاصة في مركز الولاية لانتخابهم بالإقتراع السري من بين أعضاء اللجنة، وبعد إعلان النتيجة، كانت اللجنة تقوم بعرض أسماء المرشحين على الوالي الذي يبعث بدوره الى نظارة الداخلية التي تتولى بدورها إعادة فحص قيودهم وأوراقهم ثانية قبل السير في اجراءات تعيينهم[4].

---

(١) سجل قيود الإعلامات وتحرير التركات رقم «٥» اربد: ١٤٠-١٤٢ . أوراق صالح المصطفى التل المخطوطة: ٢٠٧-٢٠٩ .

(٢) سجل شرعي اربد ٥: ١٤٠-١٤٢ . وعليان الجالودي، قضاء عجلون: ١٥١-١٧٢ .

(٣) للمزيد حول وظائف ومهام القائمقام. راجع نوفل نعمة الله نوفل، الدستور: ٢٨٩/١ . محمد أمين الطرابلسي، سمير الليالي: ٢٢٠/٢ .

(٤) عبد العزيز عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا: ٩٩ .

وعند استعراض أسماء الذين تولوا قائمقامية القضاء خلال الفترة (١٨٦٤–١٩١٨)م. نجد أن بعضهم – خصوصا خلال الفترة التي سبقت عام ١٩٠٨ – تطول مدة إقامتهم في منصب القائمقامية، ومنهم على سبيل المثال: «حسين عوني الجركس» الذي تولى قائمقامية القضاء بين عامي (١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م – ١٣١١هـ/ ١٨٩٣م)[1]، وحسين شوقي بك بين عامي (١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م – ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م)[2]. أما في الفترة المتأخرة فكان القائمقامون يستبدلون الى حد ما سنويا، ففي الفترة بين عامي (١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م – ١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م) تقلب على قائمقامية القضاء سبعة قائمقامين[3]. ويعود هذا بالدرجة الأولى الى السياسة التي انتهجها الاتحاديون بعد وصولهم الى السلطة وعزل السلطان عبدالحميد الثاني، القائمة على المركزية، وربط ولايات الدولة وألويتها وأقضيتها ربطا محكما بالعاصمة. بالاضافة الى الظروف المحلية في لواء حوران والأقضية التابعة له، وغياب الأمن والاستقرار بسبب تمردات الجماعات الدرزية والقبائل البدوية، ولا بد من الأخذ بعين الاعتبار حرص الولاية المستمر على إجراء تنقلات شاملة بين قائمقامي الأقضية من فترة لأخرى[4].

وقد ترك بعض القائمقامين أثرا طيبا خلال مدة وجودهم في القضاء مما جعل الصحف المعاصرة لفترة الدراسة تشيد بمآثرهم، منهم: قائمقام القضاء «طاهر بدرخان» الذي أخذ على عاتقه عام ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٢م «تعمير الجامع العتيق وافتتح مكتبا ابتدائيا لتعليم الصبيان في قصبة اربد يكفي لمائة وخمسين تلميذا»[5]. والقائمقام «حسين شوقي بك» الذي أكمل الأعمال العمرانية التي

(١) سالنامة ولاية سوريا سنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م: ١٨٤ . وسالنامة سوريا ١٣٠٩ مالية/ ١٨٩٣م: ٢٢٦ .

(٢) سالنامة دولة علية عثمانية ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م: ٤٧٧ .

(٣) لمزيد من التفصيلات، عليان الجالودي، قضاء عجلون: ١٥٧–١٥٨ .

(٤) عبد العزيز عوض، الادارة العثمانية: ٩٨ .

(٥) جريدة ولاية سوريا، العدد ٩١٠: ١ .

بدأها سلفه طاهر بيك «فاكتمل في عهده بناء الجامع والبركة والمكتب السلطاني»[1]. وسليمان سري الذي تولى قائمقامية القضاء عام ١٩١٠م، الذي تقرر في عهده أن تفتتح عشرون مدرسة ابتدائية في مختلف قرى القضاء[2]. والأمير «امين أرسلان» الذي يصفه صالح المصطفى التل بأنه «غير مرتش وغير ميال لحب المال[3]، وساهم في نشر الأمن في ربوع القضاء، ولاحق الأشقياء واللصوص، وألقى القبض على عدد من أشقياء ناحية كفرنجة وساقهم الى مركز القضاء، حيث أصدرت المحكمة بحقهم أحكاما تراوحت بين النفي خارج الولاية والحبس»[4].

ومقابل هذه الصورة الطيبة لبعض من تولوا إدارة القضاء تقابلنا صورة أخرى معاكسة لبعضهم الآخر تظهر مدى المعاناة التي لحقت بالأهالي على يد بعض القائمقامين الفاسدين والمرتشين، منهم على سبيل المثال: إسحق بك قائمقام القضاء عام ١٩٠٩م، الذي وصل ظلمه وسوء معاملته للأهالي حدا لم يستطيعوا معه احتماله فرفعوا بحقه عرائض الاحتجاج والشكوى.. «فهو يهلك البلاد في سبيل منافعه»[5].

ومن هؤلاء القائمقامين الذي ضربوا مثلا سيئا في تعاملهم مع الأهالي، وسوء استغلالهم لمنصبهم وتردي حالة الأمن أثناء وجودهم في القضاء، القائمقام «حسام بك» قائمقام القضاء عام ١٩١٢م. وعلق على ذلك أحد الأهالي في جريدة المقتبس بتوقيع «ع».. «إن القائمقام يرى فظائع المأمورين من أمامه ومن خلفه وعلى جانبيه ويصم أذنيه ولا يهمه سوى قبض الراتب، وقد

---

(١) جريدة ولاية سوريا، العدد ٩٧٣ : ١ .
(٢) المقتبس، العدد ٣٩٦ : ١ .
(٣) اوراق صالح المصطفى التل: ٣٦٠٣٧ .
(٤) جريدة المقتبس، العدد ١٩٨ : ١ .
(٥) جريدة المقتبس، العدد ١٤٨٨ : ١ .

صرف جلّ اهتمامه في خدمة الاتحاديين في انتخابات المجلس العمومي، حيث أعطى الأغلبية لمن شاء باستعماله تهديد الأهلين[١]». وكتب مراسل الجريدة ساخرا منه: «ماذا نذكر من حسنات القائمقام (حسام الدين)؟ أنذكر اهتمامه بالصحة العمومية ومرض الجذري متفش في مركز الحكومة، وهو كالصنم لا يتحرك، يذبح القصابون إناث الماعز المريضة ويذبحون البقر الهرم، ويبيعون لحومها بأسعار خيالية. فهل ينتبه القائمقام لمداركة هذه الأمور؟..[٢]».

وبالاضافة للقائمقام وجد مدير للناحية، والمختار الذي يعتبر أصغر موظف في الجهاز الإداري العثماني. وحدد قانون الولايات العثماني كيفية انتخاب مخاتير القرى وأعضاء هيأتها الاختيارية، كما حدد اختصاصات مجلس اختيارية القرى برؤية الدعاوى التي تقع بين أهالي القرية صلحا، وتعيين المسؤولين عن حفظ الأمن ضمن حدود القرى، والنظر في تسهيل أمور الزراعة والتجارة، وتوزيع الضرائب الخاصة بكل فرد من أفراد القرية[٣].

وقد مارس مخاتير القرى وأعضاء الهيئات الاختيارية دورا مهما في مرحلة التنظيمات، وكانوا همزة الوصل الرئيسية بين إدارة القضاء والأجهزة الادارية المختلفة وبين سكان القرى، وكانت المضابط التي يقدمها هؤلاء ذات أهمية كبيرة، وتعتمد عليهم إدارة القضاء اعتمادا كبيرا فيما يتعلق بالأراضي وتطويبها وتسجيلها بأسماء المنتفعين بها في دوائر الطابو[٤]، وتسجيل وقوعات الزواج والمواليد التي تعتمدها دائرة النفوس والمحكمة الشرعية[٥]. وتزكية الأشخاص الذين تطلب الجهات الرسمية في القضاء معلومات عنهم، خصوصا عند طلبهم

---

(١) جريدة المقتبس، العدد ١٠١٠ : ٢ .
(٢) المصدر نفسه، العدد ١٠١٩ : ٢ .
(٣) الدستور: ١/ ٤٠٩–٤١٨ وعبد العزيز عوض، الادارة العثمانية في ولاية سوريا: ١٠٢ .
(٤) دفتر طابو اربد: ٦٠–٧١ .
(٥) سجل الاعلامات وقيود التركات رقم ٢ اربد: ٩٣ . سجل شرعي اربد ٨ : ٢٠ .

للشهادة في القضايا التي تعرض في المحكمة الشرعية[1]، وتقدير النفقة الشرعية[2]. ويتم تعيين الأئمة وتثبيتهم بناء على المضابط التي تقدمها الهيئات الاختيارية في القرى وبطلب منها[3]، كما أن توزيع الضرائب التي يقررها مجلس إدارة القضاء على كل قرية يقع ضمن دائرة مسؤولياتهم[4].

ومن الأجهزة الادارية التي وجدت في القضاء: الجهاز المالي. وكانت أمور القضاء المالية في البداية بيد القائمقام إلا أنها فصلت عنه بموجب نظام إدارة الولايات العمومية وألحقت بموظف مختص يسمى «مدير المال»، وعرفت وظيفته بأنها تختص بإجراء القسم المتعلق بإدارة أمور القضاء المالية، ويرتبط إداريا بمحاسب اللواء الذي يبلّغ تعلياته الى محاسب القضاء بواسطة القائمقام[5].

وفي الفترة المتأخرة (١٣٢٨-١٣٣٧)هـ (١٩١٠-١٩١٨)م أصبح في القضاء جهاز مالي متكامل باسم «قلم المال» يتألف من مدير للمال[6]، ومعاون للمدير[7]، وأمين للصندوق[8]، وعدد من الكتبة منهم كاتب الويركو[9]، وكاتب المفردات[10]، ومأمور للتحصيلات الأميرية، وعدد من المحصلين والجباة[11].

ووجد في القضاء كاتب للتحريرات مهمته إجراء المراسلات الرسمية بين

---

(١) سجل شرعي اربد ٨: ٢٠ .
(٢) المصدر السابق: ٢ .
(٣) سجل شرعي اربد ٢ : ١١٩ .
(٤) جريدة المقتبس، العدد ٩٥: ٣-٤ .
(٥) الدستور: ٤٠٧/١ .
(٦) سجل شرعي اربد ٨: ١١٣-١١٤ .
(٧) السجل السابق: ٧٩ .
(٨) سجل شرعي ٢: ٣٠-٣١ .
(٩) سجل شرعي ٨ : ١١٣-١١٤ .
(١٠) السجل السابق: ٥١ .
(١١) السجل نفسه: ٥١ .

القضاء ومركز اللواء والولاية[1]، وقلم خاص للأراضي باسم «قلم الطابو» كان خلال الفترة الأولى عبارة عن كاتب واحد باسم كاتب الطابو[2]، وتطور في أواخر العهد العثماني الى دائرة مستقلة بذاتها[3]، يديرها مدير يتبع له عدد من الكتبة والجباة. ومهمة هذا الجهاز إجراء المعاملات المتعلقة بادارة الأملاك والأراضي ويتبع لمأمورية الدفتر الخاقاني في اللواء.

ووجد في القضاء دائرة للنفوس[4]، وموظفون للبريد والتلغراف[5]، ودائرة للمساحة وشعبة للبنك الزراعي اشتملت على: مأمور للبنك[6]، ومعاون للمدير[7]، وعدد من الجباة والمحصلين في مختلف جهات القضاء[8]. ووجدت كذلك دائرة خاصة للمحافظة على الأحراش (الغابات)، والحيلولة دون اعتداء السكان عليها. ويتولى إدارة هذا الجهاز مأمور للأحراش (محافظ الأورمان) يساعده عدد من المحافظين والمأمورين (أورمان قوجيسى)[9].

(١) سالنامة سوريا ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م: ١٧٢ .
(٢) سالنامة سوريا ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م: ٣٤٨ .
(٣) سجل شرعي ٨: ١١ .
(٤) يشير السجل الشرعي لمأمور قلم النفوس وكاتب للنفوس، سجل شرعي ٥: ٤٩-٥١ .
(٥) سالنامة سوريا ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م: ٢١٨ .
(٦) سجل شرعي ٢ : ٩٧ .
(٧) سجل شرعي ٨ : ١٦٥ . وقد انشيء البنك الزراعي في العاصمة استانبول عام ١٣٠٧هـ/ ١٨٨٩م، بهدف النهوض بالزراعة وتوفير النقد للفلاحين وضرب احتكار الصيارفة. راجع جريدة البشير (نقلا عن جريدة سوريا) العدد ٩٧٢ : ٢ .
(٨) كان معظم محصلي وجباة البنك الزراعي من العناصر المحلية في أواخر العهد العثماني، ومنهم: أحمد افندي بن عوده الفلاح من أهالي قرية عين جنا. سجل شرعي ٥: ٤ . وقويدر أفندي الداؤد من أهالي قرية حرثا. السجل السابق: ١٦ . وأحمد أفندي النصيرات من أهالي وسكان قرية اربد. السجل السابق: ٣١-٣٢ .
(٩) سالنامة سوريا ١٣٠٨ مالية/ ١٨٩٢م: ٣٢٩ . وسجل شرعي ٨ : ٨٨ وسجل شرعي ٢ : ١٨٨ .

## ٣ - المجالس الادارية في القضاء:

### أ - مجلس إدارة القضاء:

شهد القضاء نوعا من التمثيل الشعبي المحدود، وإشراك الأهالي في الادارة من خلال مجلس إدارة القضاء الذي كان يضم في عضويته بعض الموظفين في الجهاز الإداري الرسمي برئاسة القائمقام وعضوية كل من: نائب الشرع، والمفتي، ومدير المال، وكاتب التحريرات وأمين الصندوق كأعضاء ثابتين (طبيعيين)، وعدد من الأعضاء المنتخبين نصفهم من المسلمين والنصف الآخر من الملل غير الإسلامية[1].

وأقدم إشارة لوجود مجلس إدارة في القضاء تعود لعام ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م. ومن الأسماء التي تبرز لدينا من خلال الوثائق التي تعود لفترة الدراسة: يوسف الشريدة، وكليب أفندي العزام، وابراهيم سعد الدين أفندي، وعبدالله الأسعد، وخلف الغنا[2]، وعبدالرحمن أفندي الطه[3]، وعبدالقادر أفندي الشريدة[4]، وشحادة أفندي المحمد، وابراهيم أفندي العباس[5]، وحسن أفندي البركات، وسلطي أفندي الابراهيم[6]، وخزاعي

---

(١) أقر قانون الولايات لعام ١٨٦٤م تشكيل مجالس إدارية يتمثل فيها مختلف الأهالي تمثيلا انتخابيا سواء على مستوى الدولة أم الولايات والألوية والأقضية التابعة لها وحتى على مستوى النواحي. لمزيد من التفصيلات حول ذلك راجع الدستور: ٣٩٢/١-٤١٥، ومحمد أمين الطرابلسي، سمير الليالي: ٢٢٠/٢ . وزين نورالدين زين، التمثيل الشعبي وقوانين الانتخابات في المقاطعات العربية من الامبراطورية العثمانية، مجلة الأبحاث م ١٤: ١٠٠:١ - ١٢١ . وعبدالعزيز عوض، الادارة العثمانية في ولاية سوريا: ٤٠-٤٥ .

(٢) سالنامة سوريا ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م: ١٠٣ .

(٣) سالنامة سوريا ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م: ٢٢٢ .

(٤) سالنامة سوريا ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م: ٣٤٨ .

(٥) سالنامة سوريا ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م: ١٨٥ .

(٦) سالنامة سوريا ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٧م: ٢٢٢ .

الدرغام، وقاسم حجازي، وسعد الغنا[1]. وصفوك أفندي العزام، وخليف أفندي الغنا[2]، وعبد العزيز أفندي الكايد، وسعد أفندي العلي البطاينة، وعوض أفندي حجازي، ومسعود أفندي العبود[3].

ومن ملاحظة هذه الأسماء نجد أنه يجري انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من بين أكثر الشيوخ شهرة ومن الزعامات المحلية المتنفذة. ومع أن الأسماء تستبدل من سنة لأخرى إلا أن ذلك لا يعدو أكثر من كونه استبدالا للأدوار لا أكثر، فسرعان ما تعود هذه الزعامات ثانية لعضوية المجلس، أمثال حسن أفندي البركات من عائلة الفريحات الذي تكررت عضويته في المجلس في الأعوام ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م، ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٧م، ١٣١٠ مالية/ ١٨٩٣م. ١٣١٢مالية/ ١٨٩٦م. كما نجد أن بعضهم يورثون عضوية المجلس لأبنائهم من بعدهم كيوسف افندي الشريدة، عضو المجلس لعام ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م، الذي انتقلت عضويته من بعده لابنه عبدالقادر اليوسف الشريدة عام ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م. ودرغام العباس (الفريحات) الذي انتقلت من بعده لابنه ابراهيم افندي الدرغام ومن ثم الى خزاعي الدرغام.

وعند استيلاء جماعة الاتحاد والترقي على السلطة بدأ الاتحاديون يتدخلون في الانتخابات، ففي عام ١٩١١م اشتكى أحد وجوه القضاء الى مجلس إدارة الولاية أن قائمقام قضاء عجلون (سليمان سري) أخذ منه (٤٦) ليرة عثمانية لينتخبه عضوا في مجلس إدارة القضاء[4]. ولم يقتصر تدخل الموظفين الرسميين على الرشوة، بل كتب أحد أبناء القضاء محتجا على سلوك متصرف لواء حوران وقائمقام القضاء في الانتخابات «بأن القائمقام رشح سعد العلي البطاينة لعضوية

---

(١) سالنامة سوريا ١٣٠٨ مالية/ ١٨٩٢م: ١٢٨ .
(٢) سالنامة سوريا ١٣١٢ مالية/ ١٨٩٦م: ٢١١ .
(٣) سالنامة سوريا ١٣١٣ مالية/ ١٨٩٧م: ١٩٧ .
(٤) مجهول: اخبار عجلون. جريدة المقتبس، العدد ٦٤٩: ٢ .

مجلس الإدارة مع أنه أمي لا يقرأ ولا يكتب، مع العلم أنه يوجد العشرات من متميزي بني جهمة يفوقون سعد العلي بالوجاهة والأهلية. بالاضافة الى أن المتصرف قدم محمد أفندي الداؤد وشلاش أفندي العزام وهما أميان لا يقرآن ولا يكتبان، ورشح المتصرف عبدالعزيز أفندي الكايد مع أنه (متهم بالاختلاس) من البنك الزراعي، وينتخب عبدالقادر الشريدة وكليب الشريدة مع أنهم أخوان من قرية واحدة، وكليب أفندي متهم بقضايا جزائية موجودة عند مستنطق لواء حوران.. ويتساءل كاتب المقال ساخرا: «هل يرغب سعادته (اي المتصرف) بأنه يجعل كل أعضاء المجلس أميين جاهلين كألواح تستند على حيطان المجلس، نحن لا نريد الا رجالا نزهاء مقتدرين مشهودا لهم بالفضل والاستقامة، اكفاء يخدمون بصدق وأمانة.. نريد أن نذوق طعم الدستور. نعم نريد الدستور لا اسمه فقط...»[١].

ولم تقتصر مشاركة الأهالي على مستوى القضاء، بل على مستوى مجلس الولاية العمومي، فقد مثل القضاء عام ١٩١١م في عضوية المجلس «عبدالعزيز أفندي الكايد»[٢]، ونجيب الشريده عام ١٩١٤م، وعبدالقادر أفندي التل عام ١٩١٥م[٣].

لقد وصل حماس الأهالي في المشاركة في الانتخابات حدا جعل أحد أبناء القضاء وهو «صالح المصطفى التل» يطرح على صفحات جريدة المقتبس عام ١٩١٢م برنامجا انتخابيا تضمن عددا من الوعود الانتخابية، هي في حقيقتها مطالب لواء حوران، منها: تعميم المعارف، ونشر العلوم الدينية والفقهية، وتأسيس المكاتب الابتدائية والرشدية للذكور والإناث، وتعمير المساجد،

---

(١) مجهول، قائمقام عجلون والانتخابات. جريدة المقتبس، العدد ٦٣٧ : ٣ .
(٢) جريدة المقتبس، العدد ٦٣٧ : ٣ .
(٣) المصدر السابق، العدد ١٤٨٣ : ١ .

وتنظيم الزراعة، وتخفيف وطأة الضرائب، وتوزيع الأراضي المحلولة على الأهالي، وترقية الصناعة والتجارة، ومد شعبة من الخط الحديدي الحجازي الى قضاء عجلون، ورفع كفاءة الادارة العثمانية من القضاء بتشكيل قضاء جديد يضم ناحية كفرنجة ومنطقة عربان بني حسن...»[1].

وعلى الرغم من هذا البرنامج الحافل بالوعود، التي قطعها صالح المصطفى على نفسه لأهالي اللواء، وبالتحديد قضاء عجلون، إلا أن هذه الوعود وحدها لم تكف لتحقق له النجاح في الانتخابات، «لأن الاتحاديين ضغطوا بكل ثقلهم لتأمين نجاح مرشحهم رشيد أفندي طليع..»[2].

### ب - المجلس البلدي

وجد في قصبة اربد (مركز القضاء) مجلس بلدي ينتخب أعضاؤه انتخابا بالطريقة التي يتم بها انتخاب مجلس إدارة الولاية[3]، وتعود أقدم إشارة حول وجود مجلس بلدي في بلدة اربد الى عام ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م. ومن الرؤساء الذين تعاقبوا على رئاسة المجلس، محمد أفندي الحمود، وسعيد أفندي الشرايري، وأمين آغا (الأرناؤط)، وأحمد سبيراني، ومصطفى حجازي[4]. وبالإضافة لأعضاء المجلس البلدي المنتخبين الذي لم يتجاوز عددهم أربعة

---

(١) صالح المصطفى العجلوني، هذه خطتي إذا صرت مبعوثا. جريدة المقتبس، العدد ٩٢٢ : ٤ .
(٢) جريدة المقتبس، العدد ٩٧٢ : ٢ .
(٣) لتفصيلات أوفى حول قانون المجالس البلدية، راجع الدستور: ١/ ٤٢٠-٤٢١ ومحمد كرد علي، خطط الشام: ٥/ ١٣٣-١٣٤ .
(٤) تولى محمد الحمود رئاسة المجلس البلدي عام ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م. سالنامة سوريا ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م: ١٨٥ . وسعيد أفندي الشرايري بين عامي ١٣٠٨ مالية/ ١٨٩٢م - ١٣١٣ مالية/ ١٨٩٦م. وأمين آغا الارناؤط. عام ١٣١٣ مالية/ ١٨٩٦م - ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م وأحمد سبيراني عام ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م. ومصطفى حجازي في نهاية الفترة، سجل شرعي ٨: ٥-٦ .

أعضاء ضم المجلس البلدي كاتبا وجاويشا في المرحلة الأولى، وفي نهاية العهد تألف الجهاز الاداري من كاتب[١]، وأمين للصندوق[٢]، واجزاخي (صيدلي)[٣]. ولا يشار من بين موظفي المجلس البلدي لطبيب أو مهندس كما هو مفترض.

ومن مهام المجلس البلدي: حفظ الحيوانات السائمة التي لا يعرف صاحبها، والتي تضع قوات الأمن (الزاندرمه) يدها عليها وتسلمها لمديري النواحي الذين يسلمونها بدورهم الى القائمقام بموجب كتب رسمية لحين ظهور صاحبها[٤]. وحفظ الأمتعة التي تصادر من بعض الأهالي لأسباب مختلفة[٥]، واذا لم يثبت صاحبها فإنها تباع ويوضع ثمنها في صندوق البلدية[٦]، لتشكل مصدر دخل إضافي للانفاق على أوجه عمل البلدية. ومن مهام المجلس البلدي كذلك: العناية بالنظافة والإصلاح[٧]، وشق الطرق ضمن حدود القصبة، ففي عام ١٩١٠م قرر رئيس البلدية إنشاء شارع يمتد من باب دار الحكومة (السرايا) الى حيث يتصل بالشارع العام. ومن باب إدارة الريجي (حصر الدخان) وقد بوشر بالعمل وشرع بالتبليط[٨].

كما كان رئيس المجلس البلدي يحرص على إزالة الأقذار المتراكمة في الشوارع، وكانت التعليمات والأوامر المشددة تنص على عدم طرح شيء من الأقذار في الطرقات لتبقى البلدة نظيفة، ويظل هواؤها نقيا[٩].

---

(١) سجل شرعي ٨ : ١٤٥ .
(٢) سجل شرعي ٥ : ٦١ .
(٣) السجل السابق. ص: ٧٢-٧٥ .
(٤) سجل شرعي ٢: ١٠٧ .
(٥) سجل شرعي ٨ : ١٧٨ حجة ٢ ت ٢٣ شوال ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م. ص ١٨٨-١٨٩ . حجة ٢ ت ٢٢ ذي الحجة ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م.
(٦) السجل السابق: ١٧٨ .
(٧) جريدة العصر الحديد، العدد ١٠٩: ٣ .
(٨) المصدر السابق، العدد ١٢٨ : ٢-٣ .
(٩) المصدر نفسه: ٢-٣ .

## ٤ - الجهاز الشرعي في القضاء:

تمتع النائب الشرعي بالكثير من الأهمية فقد كان اسمه يرد بعد اسم القائمقام مباشرة في ترتيب معلومات السالنامة، وهو من ضمن الأعضاء الثابتين (الطبيعية) في مجلس إدارة القضاء بالاضافة لمدير المال وكاتب التحريرات وأمين الصندوق[١]. ويلاحظ سرعة تبدل نواب الشرع خلال مرحلة التنظيمات، ولم يستمر معظمهم أكثر من سنتين الى ثلاث سنوات، وكان بعضهم ينقل من الخدمة الشرعية في القضاء الى قضاء آخر ثم يعاد الى القضاء ثانية، ومن الأمثلة على ذلك: النائب «محمود أفندي الخاني» الذي تولى نيابة الشرع في القضاء عام ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٧م[٢]. وعام ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م[٣]. ثم تولاها عام ١٣١٣مالية/ ١٨٩٥م[٤] وعام ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م[٥]. والسيد ابراهيم أفندي النابلسي الذي تولاها عام ١٣٠٩ مالية/ ١٨٩٢م[٦]، وتولاها مرة أخرى خلال عامي ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م - ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م[٧]. وتقوم المشيخة الإسلامية في بعض الأحيان بعزل النواب بسبب فسادهم أو الشكوى عليهم من قبل الأهالي، ففي عام ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م عزلت المشيخة الاسلامية نائب الشرع في القضاء بسبب سوء سلوكه[٨].

---

(١) حول القوانين والاصلاحات التي ادخلتها الدولة على القضاء الشرعي خلال مرحلة التنظيمات، راجع: الدستور : ١/ ١٤٢ - ١٤٩ و ٢/ ٦٤٦ . وعبد العزيز عوض، الادارة العثمانية في ولاية سوريا: ١٠٧-١٠٨ .

(٢) سالنامة سوريا ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٧م: ١٨٨ .

(٣) سالنامة الدولة العثمانية ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٦م: ٤١١ .

(٤) سالنامة سوريا ١٣١٣ مالية/ ١٨٩٥م: ١٩٦ .

(٥) سالنامة سوريا ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م: ٢٠٣ .

(٦) سالنامة سوريا ١٣٠٩ مالية/ ١٨٩٢م: ١٨٨ .

(٧) سجل شرعي ٨: ١ .

(٨) جريدة فلسطين، العدد ٦٥: ٢-٣ .

وكان جميع نواب الشرع في قضاء عجلون من خارج حدود القضاء، وجلهم من أبناء العائلات الدمشقية، أمثال: عبدالمحسن أفندي الأيوبي الذي تولى النيابة عام ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م[١]، والسيد محمد صالح أفندي الغزي[٢]، ومحمد رشيد أفندي العطار[٣]، والشيخ أحمد الخاني[٤]. ولم يقتصر هذا على النواب بل شمل كذلك كتاب المحكمة الشرعية كالباشكاتب (رئيس الكتاب) حسن حقي المرادي[٥]. إلا أن ذلك لا يعني عدم دخول العنصر المحلي في سلك الخدمة الشرعية كالشيخ عوض الهامي من قرية هام[٦]، ومحضر المحكمة علي عبدالله الديري من أهالي قرية المزار[٧].

ويظهر من إحدى الوثائق التي بين أيدينا أن هناك نوابا شرعيين في النواحي التابعة للقضاء، حيث تشير هذه الوثيقة لوجود نائب للشرع في ناحية كفرنجة عام ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م ليتولى القيام بالمهام الشرعية نيابة عن القاضي الشرعي في مركز القضاء[٨].

ومن مهام النائب الشرعي التي يشير لها السجل الشرعي: تقدير النفقة الشرعية[٩]، وإقرار البيوع والإجارة التي كانت تتم من خلال المحكمة

---

(١) سالنامة سوريا ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م: ١٠٣ .
(٢) سالنامة سوريا ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م: ٢٢٢ .
(٣) راجع ترجمته في عبدالرزاق البيطار، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر: ٢/ ٦٣٤-٦٣٥ . الشيخ محمد خليل الشطي، روض البشر في أعيان دمشق في القرن الثالث عشر ومنتصف القرن الرابع عشر الهجري: ١٥١ .
(٤) الشيخ محمد خليل الشطي، روض البشر: ٣٩٤ - ٣٩٥ .
(٥) سجل شرعي ٨ : ٦٥-٦٦ .
(٦) سجل شرعي ٨ : ٥ .
(٧) السجل السابق: ١٢٠-١٢١ .
(٨) دركتار دمشق، سجل ٣٤ .
(٩) سجل شرعي ٨ : ٧١ .

الشرعية[١]، واقرار وقوعات الزواج والطلاق وما يتصل بالمهور[٢]، وتعيين الأوصياء الشرعيين على القاصرين، وحصر التركات، وإقرار الوكالات الشرعية[٣]، ورد الحقوق الشرعية لأصحابها فيما يتعلق بالارث والاقتراض[٤] والايجار والاستئجار[٥]، وما يتعلق بالبيع[٦]، والرهن[٧]، والأوقاف[٨]. كما يتولى النائب الشرعي إقرار تنصيب الأئمة الذين يصدر التنسيب بتعيينهم من قبل نظارة الأوقاف الجليلة[٩]، وتعيين المدرسين للعلوم الدينية في المساجد[١٠]، وإجراء الامتحانات للتأكد من أهلية أئمة القرى وخطبائها وصلاحيتهم لتولي هذه الوظيفة الشرعية[١١].

ووجد المفتي الى جانب القاضي في القضاء، وكل منهما مستقل عن الآخر. وكانت مهمة المفتي: إبداء الرأي في المسائل الفقهية عند استشارته[١٢]، ويرتبط إداريا بمفتي استانبول الذي يلقب بلقب شيخ الاسلام[١٣]، وينوب المفتي عن القاضي الشرعي في حال غيابه[١٤].

(١) سجل شرعي ٨ : ٤ .
(٢) السجل نفسه: ٧-٨ .
(٣) السجل نفسه: ١٥٨ .
(٤) السجل نفسه: ١٦٦-١٦٧ .
(٥) السجل نفسه: ٣٣ .
(٦) السجل نفسه: ٣٤-٣٥ .
(٧) سجل شرعي ٥: ١-٢ .
(٨) سجل شرعي ٨ : ٧-٨ .
(٩) السجل نفسه: ٤١-٤٢ .
(١٠) السجل نفسه: ٤٢ .
(١١) سجل شرعي ٢: ١١٥ - ١١٦ .
(١٢) عبدالعزيز عوض، الادارة العثمانية في ولاية سوريا: ١١٨ .
(١٣) كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الاسلامية: ١٠١/٣ .
(١٤) سجل شرعي ٨ : ١٧-١٨ .

ويشار في القضاء لوجود نقيب للأشراف[1] عام ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م باسم «عمر جراح أفندي»[2]، وتدرجه السالنامة ضمن الأعضاء (الطبيعية) في مجلس إدارة القضاء بين عام ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م - ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٧م[3]. أما السجل الشرعي فيورد ضمن اعلام عن زواج عام ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م اشارة الى نقيب أشراف القضاء «محمد علي الجراحي»[4].

- محكمة البداية:

وجد في القضاء محكمة للبداية للنظر في القضايا الحقوقية والجزائية. وتألفت محكمة البداية من النائب الشرعي رئيسا وعضوية عدد من وجهاء القضاء. وكان يشار لها في السبعينات باسم «مجلس الدعاوى»[5]. وكانت تضم - بالاضافة لأعضائها - باشكاتبا ومستنطقاً وعددا من الكتاب. أما في أواخر

---

(١) النقيب والجمع نقباء. والنقيب: العريف، وهو شاهد القوم وضمينهم، المقدم عليهم الذي يتعرف أخبارهم، وينقب عن أحوالهم، ابن منظور، لسان العرب: ١/ ٧٦٩-٧٧٠ . أما شريف والجمع أشراف وشرفاء، فكان يطلق حتى نهاية العصر الأموي، على كل من ينتسب لآل بيت الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، سواء كان ذلك من أبناء الحسن أم الحسين أبناء علي بن أبي طالب. وأطلقت تسمية السيد أو الشريف في كثير من البلدان الإسلامية على أبناء الحسن والحسين وحدهم. وفي العصر العباسي كان الأشراف من عباسيين وطالبيين يتبعون نقيبا يختار في الغالب من بينهم، وأحيا العثمانيون هذا التقليد، وأصبحوا يعينون نقيبا للأشراف من استانبول، وهو يتولى تعيين النقباء في مراكز المدن الأخرى، ويلقب كل منهم بلقب: قائمقام نقيب الأشراف. لمزيد من التفصيلات حول مفهوم نقابة الأشراف انظر: ارندنك، مقالة شريف. دائرة المعارف الاسلامية المعربة: ١٣/ ٢٦٦-٢٧٢ . واسماعيل حقي جارشلي، امراء مكة في العهد العثماني: ١٩-٢٢ .

(٢) سالنامة سوريا ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م: ١٨٤ .

(٣) سالنامة سوريا ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م: ١٧٢، وسالنامة سوريا ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٧م: ١٢٢ .

(٤) سجل شرعي ٢: ٦٧ وللتوسع حول مناقشة أنساب العائلات الشريفة ضمن القضاء راجع: عليان الجالودي، قضاء عجلون: ١٨٣-١٨٧ .

(٥) سالنامة سوريا ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م: ١٠٣ . وسالنامة سوريا ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م: ٣٢٢ .

العهد العثماني فأصبح الجهاز العدلي في القضاء يتألف من رئيس ومعاون للمدعي العمومي وعضوين بالإضافة لرئيس كتاب وكاتب ومأمور إجراء وعدد من المباشرين[1]. وكانت محكمة البداية - كما يتضح من السجلات - تفصل في القضايا المعروضة أمامها فصلا ابتدائيا، اذا ما أراد الشخص استئناف الحكم، فكان عليه استئناف ذلك في محكمة الاستئناف الكائنة في مركز اللواء. أما القضايا التي لها صلة بالتجارة، فكان يبت فيها من قبل «محكمة التجارة» في مركز الولاية دمشق، فقد حكمت محكمة تجارة الولاية على «نجيب أفندي فركوح» من اربد بمبلغ وقدره (١٧٥) ليرة عثمانية لورثة «فيضي أفندي» نائب طرابلس الغرب الأسبق، «فصار إدخال المبلغ المذكور في دفتر القسام، يلزم دفع المبلغ لأجل ارساله. واذ كان لكم ما يقال يبقى تتوجهوا لمحكمة شرعية الولاية او ترسلوا وكيلا ينوب عنكم»[2].

## ٥ - الجهاز العسكري والأمني في القضاء:

### أ - التجنيد:

ألف أهالي القضاء الانخراط في سلك الجندية منذ العهد المصري (١٨٣١-١٨٤٠)م[3]، وحينما عاد العثمانيون لحكم بلاد الشام طبقت الدولة أصول التجنيد الإجباري الذي نص عليه خط شريف كولخانه الصادر عام ١٨٣٩م. وصدر قانون أخذ العسكر عام ١٣٠٤هـ/ ١٨٨٦م، وبموجبه فرضت الدولة العثمانية على جميع رعاياها المسلمين أداء الخدمة العسكرية المفروضة

---

(١) جريدة المقتبس، العدد ٧١٠ : ٣ .
(٢) دركتار دمشق. سجل ٢٣ : ٨٣ .
(٣) أسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية: ٣٨١/٣ .

عليهم[١]. ووجدت في القضاء شعبة للتجنيد يشار لها «الشعبة العسكرية»[٢] وأحيانا «شعبة أخذ عسكرية لقضاء عجلون»[٣]. كما وجد هناك مجلس خاص باسم «مجلس وسائط نقل العسكر» يتألف من القائمقام رئيسا، وعضوية يوز باشي الزاندرمة، وكاتب أمين بلوك الزاندرمة في القضاء[٤].

والاشارات التي بين أيدينا تدل بوضوح على أن القضاء وغيره من أقضية لواء حوران الأخرى لم تألف التجنيد الفعلي إلا إثر حملة سامي باشا الفاروقي على لواء حوران عام ١٩١٠م، والتي كانت حدثا بارزاً ترك آثارا عميقة في اللواء والأقضية التابعة له، مما جعل أهالي قضاء عجلون يؤرخون به أحداثهم[٥] لما ترتب عليه من انقياد لواء حوران بشكل فعلي للسلطة المركزية، ومورس التجنيد الإجباري عند هذا الحادث على نطاق واسع، ويتضح هذا من عريضة رفعها «سعد الدين أفندي المقداد» مبعوث لواء حوران في مجلس (المبعوثان العثماني) طالب فيها السلطات الرسمية في الولاية بإطلاق سراح مواليد الأعوام ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٢م. ١٣٠١هـ/ ١٨٨٣م، ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م. لأن أكثرهم قد حضروا، وتسريح من دفع البدل العسكري منهم، ويتضح من هذه العريضة أن كثيرا ممن سيقوا للخدمة العسكرية تتراوح أعمارهم ما بين (٣٠-٤٠) سنة و(١٥-١٧) سنة ممن هم من غير سن العسكرية، وعلى الرغم من هذا فقد جندوا، وطالبت العريضة بأن تكون الخدمة العسكرية ضمن ولاية سوريا، وأن لا يساق أبناء اللواء الى المناطق النائية في الروم ايلي لأنهم قد عادوا منها، وهم

---

(١) راجع قانون أخذ العسكر في جريدة الولاية الرسمية، جريدة سوريا، الاعداد: ١٠٩٧، ١١٠٣ .
(٢) سجل شرعي ٨: ٣٨-٣٩ .
(٣) سجل شرعي ٢: ٩٩ .
(٤) سالنامة سوريا ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م: ٢١٢ .
(٥) سجل شرعي ٢ : ١٢٤-١٢٦ .

مصابون بعلل لعدم ملاءمة الهواء لهم[1].

وارتكبت إدارة القضاء عدداً من الأخطاء التي انعكست على موقف الأهالي فيما يتعلق بالتجنيد، ودفعتهم المعاملة السيئة الى التذمر والشكوى على صفحات الجرائد، وكتب «نجيب أفندي الشريده» محتجا على تصرفات القائمقام بأن قضاء عجلون يؤخذ منه هذه السنة (١٣٣١هـ/ ١٩١٣م) طابوران ونصف في حين لا يؤخذ من بقية أقضية اللواء الستة الأخرى مثل هذا العدد «ان العجلونيين قدموا (زهاء ستين الف استدعاء) لرفع شكوى من أخذهم للجندية»[2].

ومن الممارسات الخاطئة التي عبر أهالي القضاء عن استيائهم منها عقد «القرعة الشرعية»[3] في مركز القضاء. وفي عام ١٣٣٢هـ/ ١٩١٢م قدم أهالي قرية كفرنجة استدعاء التمسوا فيه عقد القرعة الشرعية في مركز الناحية،

(١) جريدة المقتبس العدد ٧٦ : ٢ ويظهر أن الدولة على الرغم من أنها أخذت البدلات العسكرية من أهالي اللواء عام ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م إلا أنها عادت وجندتهم. جريدة المقتبس، العدد ٧٦٠ : ٢ .

(٢) نجيب أفندي الشريده، جريدة المقتبس، العدد ٩١٨ : ٣ .

(٣) القرعة الشرعية: وهي الأسلوب الذي اتبعته الدولة العثمانية في التجنيد الاجباري، وتتم مراسيمها في مراكز الولايات والألوية والأقضية على النحو التالي:

«... تسجل أسماء المكلفين في دفتر خاص، ويجلبون الى مجلس القضاء، أما الذين لا يستطيعون الحضور بسبب المرض أو الإقامة في بلاد بعيدة، فيجلب أقرباؤهم كي يسحبوا قرعتهم وليكون كل منهم وكيلا عن قريبه، وكان على جميع مخاتير القرى الحضور الى مجلس القضاء عند إجراء القرعة.

وتبدأ هذه العملية بتسجيل أسماء المكلفين في بطاقات خاصة، ثم تسجل أرقامهم في بطاقات أخرى على أن يوضع كل نوع من البطاقات في كيس خاص، ثم تخلط جيدا، وبعد ذلك يتولى المفتي المناداة على الأسماء الموجودة في الكيس اسما اسما، ثم يقبل صاحب الاسم ويمد يده في الكيس الآخر ويتناول «قرعته» ويسلمها الى الضابط المختص، فيسجل رقمه إزاء اسمه، وبعد الانتهاء من العملية تؤخذ الأرقام المطلوبة للخدمة، ويحاط أصحابها علما بذلك».

انظر: نص القانون في المادة «٧٩» من قانون أخذ العسكر الصادر سنة ١٣٠٤هـ/ ١٨٨٦م. جريدة سوريا، العدد ١٠٩٧: ١ وعبدالعزيز عوض، الادارة العثمانية في ولاية سوريا: ١٤٨- ١٥٢ . ويوسف موسى خنشت، طرائف الأمس وغرائب اليوم: ٢٤-٢٥ .

وخصوصا أن الوقت المقرر لإجراء المعاينة كان شتاء يتعذر معه السفر على النساء والشيوخ والأطفال والعجز الى مركز القضاء في اربد لإجراء المعاينة★ وسحب القرعة الشرعية، ولسوء حظهم لم يلق التماسهم هذا أذنا صاغية لدى المسؤولين، وصادف أن هطلت الأمطار وتراكمت الثلوج، وسد طريق الجبل فلم يتمكن أهالي القرية من المجيء، وخطر للجنة أن تجري المعاملة الزجرية على كل المطلوبين من القرية المذكورة، ودفع هذا مراسل جريدة المقتبس الذي تأثر بالحادثة أن يشبه الأهالي «بالنعجة الحلوب تجاه بعض الفراعنة من العمال»[1].

ومما يثير الدهشة أن نجد أحد أبناء القضاء يكتب في الجريدة نفسها مقالة بامضاء «عبدالرحمن العجلوني»، يبين فيها لأهالي القضاء فوائد الخدمة العسكرية «بأنها دواء شاف لاجسام أولادهم وأفكارهم (المريضة)، لا بل دواء قطعي لمداواة وطنهم واصلاحه»، وأثنى في مقالته على أهالي قصبة إربد كيف قابلوا مأموري التحرير ورجال العسكرية بوجوه باشة، وكيف قدم بعض شبابهم محاضر يطلبون إشراكهم في هذه الخدمة المقدسة، لأن القرعة لم تصبهم[2].

ولكن المصير المحزن الذي انتهى اليه كثيرون من أبناء القضاء ممن أدوا الخدمة العسكرية في اليونان وبلغاريا لم يكن ماثلا أمام ناظري كاتب المقال هذا، ولا أولئك الذين قدموا محاضر المطالبة بالاشتراك في تلك الخدمة. ويعكس السجل الشرعي المصير المؤلم لهذا الوضع، فترد إشارات للعشرات من مختلف قرى القضاء الذين أرسلوا لأداء هذه الخدمة العسكرية لكنهم لم يعودوا[3]. ويوضح النهاية المؤلة التي انتهى إليها كثيرون منهم والتي سجلها

---

★ ان سفر النساء والشيوخ والاطفال والعجز الى مركز القضاء، لا يعني اشتراكهم في المعاينة، وإنما بهدف الاطمئنان على مصير أبنائهم المطلوبين للاشتراك في القرعة الشرعية.

(١) جريدة المقتبس، العدد ٨٨١: ٢ .

(٢) عبد الرحمن العجلوني، جريدة المقتبس العدد ٥٤٦ .

(٣) حول أسماء الأشخاص الذين أدوا الخدمة العسكرية، سواء أولئك الذين قتلوا أم عادوا أم فقدوا، راجع: عليان الجالودي، قضاء عجلون: ١٩٦-١٩٨ .

رفاقهم الذين كتبت لهم السلامة وعادوا، ومن هؤلاء يشار لـ «محمد بن موسى ابن خليل الجوارنة» من أهالي وسكان قرية عنبه الذي توفي في قصبة اسكاجة التابعة الى ولاية آدرنة في محاربة البلغار الذي أصابته رصاصة في صدره خرجت من ظهره ووقع حالا قتيلا على الأرض»[1]، وعبدالحليم بن محمود المسعود من أهالي قرية زمال الذي «توفي في قصبة تدعى قرنتسوس» التابعة لبلاد اليونان حيث مرض خلال فترة أسره بيد عساكر اليونان، ومن شدة المرض أخذوه الى الخستخانة (المستشفى) واستقام بها مريضا ثمانية أيام توفي بعدها[2].

وانعكس غياب المجندين سلبيا على عائلاتهم وذويهم، فقد ترك هؤلاء أولادهم وزوجاتهم دون معيل لهم، فدفعت ظروف المعيشة الصعبة ببعض الزوجات أن يطلبن الانفصال عن أزواجهن، ووصل الأمر حدا نجد معه أن بينهن من تزوجت وهي لا تزال في عصمة زوجها الغائب دون أن تنفصل عنه شرعا، فيشار لزوجة «محمد بن محمود بن سليمان الطحاينة» المستخدم جنديا في مواطن الحرب قد تزوجت بشخص آخر من أهالي قرية حرثا وهي لا تزال على عصمته، وحينما سألها النائب الشرعي عن ذلك أجابت «بأن بعلي المذكور تركني بدون نفقة ولا منفق شرعي وأنني فقيرة الحال عديمة الكسب والنوال، واضطررت لتزويج نفسي من هذا الرجل»[3].

### ب - قوات الأمن:

تمتعت قوات الأمن «الضبطية» بأهمية لا بأس بها على مستوى القضاء والنواحي التابعة له، فكان يوزباشي الزاندرمة عضوا في مجلس التحصيلات ومجلس الوسائط العسكرية المكون من القائمقام رئيسا وعضوية اثنين من أهالي

(١) سجل شرعي ٨ : ١٦٦ .
(٢) السجل السابق: ١٦٦-١٦٧ .
(٣) سجل شرعي ٥: ٣١-٣٢ .

القضاء، إضافة لكاتب وأمين بلوك الزاندرمة[١]. وتمثيل العنصر المحلي ضمن عناصر الزاندرمة كان معدوما، ويلاحظ أن جميعهم من خارج القضاء[٢]، وكانت غالبيتهم من العناصر الكردية من دمشق الشام[٣]، ويؤيد هذا ما جاء في كتب الرحالة الأوروبيين؛ فالرحالة «أوليفانت» يصفهم بأنهم من الكردستانيين، يلبسون العباءة والكوفية، ويحملون مسدسا وخنجرا وبندقية صغيرة[٤].

وتولت قوات الأمن مسؤولية حفظ الأمن والمساهمة في جباية الضرائب[٥]، والاشتراك في الحملات التأديبية التي يقودها القائمقام ضد الممتنعين عن دفع الضرائب[٦]. ويصف الرحالة «بيركهاردت» التجاوزات التي يتعرض لها الفلاحون على أيدي رجال الضبطية الذين يرهقون الفلاحين بطلب لحوم الدجاج والخراف، وعند رحيلهم كثيرا ما تمتد أيديهم الى كل ما يعجبهم في البيت الذي آواهم[٧].

ومع أن هذا الوصف يعود لمطلع القرن التاسع عشر إلا أنه ليس ببعيد عن الوصف الذي قدمه لنا الرحالة «أوليفانت» في أواخر السبعينات من القرن نفسه «فهم يلجأون الى سرقة القرى التي يحرسونها لأن رواتبهم قليلة جدا ولا يمكنهم الاعتماد عليها، وعندما يدخلون القرى يصاب الأهالي بالذعر، ويتعالى صراخ الأطفال، وتسودّ وجوه الرجال، ويلجأ أهالي القرى لاستقبالهم وتقديم الطعام لهم ويجلسونهم في أكثر الأماكن راحة رغم علمهم بأن زيارتهم قد

(١) سالنامة سوريا ١٣٠٩ مالية/ ١٨٩٢م: ١٨٩ . وسالنامة سوريا ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م: ٢١٨ .
(٢) سجل شرعي ٢: ١٦٢-١٦٣ .
(٣) سجل شرعي ٨ : ٣٨ وسجل شرعي ٢ : ١٨٦-١٨٨ .
(٤) Oliphant, Land of Gilead. pp. 125-126.
(٥) Oliphant, Land of Gilead. p. 121.
(٦) Merrill. Selah, The East of Jordan. London. 1881. p. 357.
وسيشار الى هذا المصدر حال وروده ثانية: Merrill. The East of Jordan
(٧) بيركهاردت، رحلات في سوريا الجنوبية: ٤٥-٤٦ .

تطول، ويحتاجون لكثير من النفقات لهم ولخيولهم»[1].

وتلتقي مصالح رجال الضبطية مع مصالح شيوخ القرى ومخاتيرها، وكان رجال الضبطية يتجولون في القرى لتحصيل الأموال، وعندما يوافون قرية من القرى، يتشاورون مع شيخها، فكان يجمع لهم مقدارٌ من النقود يرضيهم، ويكون له هو الآخر نصيب منه فيتركون القرية ويذهبون لغيرها، وتسمى هذه النقود «التسفيرة»، وكانت نفقات هذه التسفيرة تربو على المئات من المجيديات في كل قرية، وفي بعضها الآلاف من الليرات[2].

وحفظت لنا الصحف التي تعود لأواخر العهد العثماني الكثير من الإشارات التي تشير الى انعدام الأمن في لواء حوران والأقضية التابعة له، وعلى الرغم من أن هذه الاشارات التي تمدنا بها الصحف قصد منها لفت أنظار المسؤولين في الولاية لممارسات الجماعات الدرزية والقبائل البدوية وتأليب الدولة عليهم، إلا أنها لا تخلو – على الرغم من ذلك – من بعض الاشارات التي تعكس حقيقة الأمر، ففي عام ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م. كتب أحد الحوارنة مقالا في جريدة «المقتبس» يلفت فيه أنظار الدولة وأولي الأمر لفقدان الأمن في نواحي حوران وعجلون، وأن الحكومة مهملة النظر في حقوق الفلاحين، الذين باتوا هذه السنة عرضة لأذى عشائر الخريشة والحمد والفايز الذين يأتون من جهات نجد في أوائل آذار ويأخذون حق «الخوة» من سكان بعض القرى هناك[3]. وكتبت الصحيفة نفسها عام ١٩١٠م تصف حالة الأمن «بأنه ليس كما يريد المحبون لدولتهم، ويطلب من الدولة أن تضاعف أعداد الدرك الذين هم مكلفون بذلك، ولا يزال رجال الدرك في جهل مطبق ولا يطيعون أوامر

---

(١) Oliphant, Land of Gilead. pp. 125 - 126.

(٢) خليل رفعت الحوراني، حوران. المقتبس، العدد ٥٠٩ : ٢ .

(٣) جريدة المقتبس، العدد ٨٥ : ٢ .

ضباطهم، وللعرب الرحل يد في سلب راحة الأهلين»[1].

وشارك أهالي القضاء سكان لواء حوران شكواهم من غياب الأمن، ففي رسالة من إمضاء (دوجان العلي ورفقاؤه). يستحلفون فيها جريدة (المقتبس) بشرف السلطان بنشرها، وخلاصتها أن الأمن مختل في قضاء عجلون، والجرائم كثيرة لم يسبق لها نظير، وأن القائمقام يهلك البلاد في سبيل منافعه[2].

وكانت شكاوى الأهلين المتكررة تجد صداها لدى المسؤولين، ففي عام ١٩١٠م قام طابور الجندرمة في لواء حوران بوقف اعتداءات البدو على الأراضي الزراعية، وقامت هذه القوة بإجلاء عربان بني خالد وتأديب عربان بني صخر، والتقى معهم وتبادلوا إطلاق النار، وتمكن الجند من دفع هؤلاء العربان، واستاقوا مواشيهم الى سمخ[3]. واتخذ مجلس الادارة العمومي في الولاية قرارا بالتصدي للقبائل البدوية والحيلولة دون تعديها على الفلاحين. وتنفيذا لهذا القرار قامت مفرزة من درك لواء حوران مؤلفة من (١٢٠) جنديا من الدرك بالتصدي لعربان الخريشة المخيمة بجوار قرية الرمثا التابعة لقضاء درعا[4].

وتولى قائمقامو الأقضية مهمة تعقب الأشقياء وقطاع الطرق ضمن أقضيتهم. ففي عام ١٩١٥م ذهب القائمقام «أمين أرسلان» بصحبة شلة من رجال الدرك الى ناحية كفرنجة حيث ألقى القبض على (١٠) من الأشقياء وأصحاب السوابق المكررة وساقهم الى مركز القضاء، فأصدرت المحكمة قرارا

(١) جريدة المقتبس، العدد ٥١١ : ٣ .
(٢) المصدر نفسه، العدد ١٩٨ : ١ .
(٣) العصر الجديد، العدد ١٩٦ : ٣٠ . وسمخ قرية على الشاطيء الجنوبي لبحيرة طبرية الى الشرق قليلا من مخرج نهر الاردن منها، وتبعد عن مدينة طبريا قرابة (١١)كم. الموسوعة الفلسطينية، القسم العام: ٢:٨٨٥ .
(٤) المقتبس، العدد ٣٤٥ : ٢ .

بحبس بعضهم، ونفي البقية خارج الولاية[1].

وطالب «خليل رفعت الحوراني» – أحد النابهين من أبناء لواء حوران عام ١٩١٠م – إدارة الولاية بإنشاء سلسلة من المخافر ونقاط الحماية في مواقع متعددة من اللواء كإجراء حاسم لنشر الأمن، والحد من اعتداءات القبائل البدوية، وقطاع الطرق واللصوص. ومن هذه المخافر المقترحة في قرى قضاء عجلون وناحية الرمثا: المقارن، وماء راحوب، وعين المعلقة، وماء الشلالة والزرقاء، وسوف، والنعيمة، وأرض بني حسن، وقرية عجلون، وقرى الكفارات، وقرى الوسطية، ومكيس، وخربة الوهادنة وعلى ضفاف الغور وفي الغور وقرى ناحية البطين. ويبين في مقالته الفوائد التي يمكن أن تجنى من وراء ذلك، حيث ينتشر الأمن، وتستطيع الدولة تسهيل عمليات التجنيد وتجريد الأملاك والطابو والنفوس وجباية الضرائب والأعشار، وإلقاء القبض على اللصوص والفارين من وجه المحاكم، وجمع الأسلحة والرسوم، والحيلولة دون اعتداءات القبائل البدوية على المناطق الزراعية عن طريق انتقال قوات الدرك الى هذه المخافر عند دخول العربان من البادية، وبعد خروج العربان تعود هذه القوة الى مركزها في الجبل[2].

وتبنت الدولة العثمانية بعد حملتها على حوران عام ١٩١٠م سياسة جديدة ترمي الى تشديد قبضتها على أقضية لواء حوران، ونجد أن اقتراح ذلك المواطن الحوراني السالف لقي الاستجابة الكافية لدى المسؤولين في الولاية وتقرر العمل به عام ١٩١١م. حيث تقرر إنشاء عدد من المخافر العسكرية لإقامة قوات الدرك بلغ عددها (٣٦) مخفرا ابتداء من الضمير شرقي منطقة اللجاه، فشرقي جبل حوران، ثم جنوبا باتجاه قضاءي درعا وعجلون حتى بيار ناصيف

---

(١) المقتبس، العدد ١٤٨٨ : ١ .

(٢) خليل رفعت الحوراني، حوران، جريدة المقتبس، العدد ٥١٨ : ٢ .

وما جاورها للحفاظ على الأهالي المستقرين وحمايتهم من عدوان البدو. وتقرر أيضا إنشاء مخفرين في قصبتي درعا والسويداء يكونان مركزين لبلوكين من الدرك فرسانا وراجلة، وإنشاء مخافر في كل من: الشهباء، وبصرى أسكي شام، وصلخد، والشيخ مسكين، واربد تكون مراكز لسرايا الدرك فرسانا وراجلة: وإنشاء مخافر في قرى: تبنة، وكفر أسد، وجرش، وعجلون وكفرنجه، تجعل مراكز لفرسان الدرك، وتقرر صرف مبلغ (٦٠٠٠) ليرة لإنشاء هذه المخافر[١].

وحالت الحرب الكونية الأولى، وانشغال الدولة في الدفاع عن كيانها المهدد دون تنفيذ هذه السياسة الأمنية الشاملة، التي كانت تهدف من ورائها الى بسط هيمنتها بشكل جدي وفعال. كما أنها تعكس من باب آخر مدى الاهتمام الذي حظيت به المنطقة في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.

---

(١) جريدة المقتبس، العدد ٥٦٣ : ٣ .

## ثانياً: مظاهر من الحياة الاجتماعية

### ١ - السكان

#### أ - الفلاحون والبدو

بلغ عدد القرى في قضاء عجلون في أواخر العهد العثماني ما يقارب (١٢٦) قرية[1]، ورافق هذهِ الزيادة في عدد القرى كثافة في الاستيطان. فبينما نجد أن عدد سكان القضاء في أواخر السبعينات من القرن التاسع عشر لا يتجاوز (٢٠,٠٠٠) نسمة[2]. ارتفع هذا العدد في الاحصائيات الرسمية وشبه الرسمية التي تعود لعامي (١٣٣٢هـ - ١٣٣٤هـ/ ١٩١٤ - ١٩١٥م) الى ما يقارب (٦٢٠٠٠) نسمة، وبلغ عدد سكان أقضية لواء حوران الأخرى باستثناء قضاء عجلون (حوران، وأزرع، والمسمية، وبصرى الحرير، والسويداء) ما يقارب (١٢١٠٠)، بينما لم يتجاوز عدد سكان أقضية لواء الكرك (السلط، والطفيلة، ومعان، والكرك) ما يقارب (٧٤٠٠٠) نسمة[3]. وارتفاع معدلات السكان في القضاء في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن

---

(١) حول احصائيات القرى المأهولة، مجهول، حوران، مجلة اللطائف. م٩ : ١٠/ ٤٣٠-٤٣١ .

(٢) Oliphant, The Land of Gilead. p. 133

(٣) Zamir. M, Population statistics of the Ottoman Empire in (1914-1919) Middle Eastern Studies, vol. 7. Number 1, 1981, pp. 85-106.
Ruppin. A, Syrien als wirtschafts gebiet, Berlin, 1916, pp. 186.

العشرين مرتبط بأسباب متعددة في مقدمتها خصوبة أرضه ومناعته الطبيعية التي شكلت ملاذا للفلاحين المستقرين ضد اعتداءات القبائل البدوية، خصوصا مناطق الكورة وجبل عجلون والمعراض التي وفر لها موقعها الجبلي حماية طبيعية أكثر من غيرها. كما أن تحسن فعالية الإدارة العثمانية تدريجيا كان له دور مهم في تشجيع الاستقرار والانتشار السكاني، فانعدام الأمن الذي أشار إليه الرحالة خلال الستينات والسبعينات من القرن التاسع عشر[1] لم يعد له وجود في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين سواء بفعل الاجراءات الأمنية المكثفة التي ساهمت بها الإدارة العثمانية، أو من خلال عوامل التطور الداخلي التي نبعت من التجمعات القروية ذاتها بتشكيل تحالفات إقليمية من عدة قرى تحت زعامة أقوى العائلات لتوفير أكبر قدر من الحماية، وسهولة التعامل مع السلطة المركزية، ولبلورة نواة للتنظيم الداخلي، وحل الخلافات والصراعات العشائرية حول الأرض ومصادر المياه والمراعي[2]. وقد حافظت الادارة العثمانية على هذا الشكل من العلاقات الطبيعية، ووجدت أنه من الأسهل عليها التعامل مع سلطة محلية ممثلة بشخص الشيخ، فأعطتهم المزيد من السلطة من خلال إشراكهم في المجالس الادارية، وأوكلت لهم مهمات جمع الضرائب، والإشراف على أهالي القرى، مما زاد من نفوذ هؤلاء وسطوتهم[3].

وساهمت الهجرة الخارجية من المناطق المجاورة في ظهور قرى جديدة،

---

(١) اشار القس كلاين الذي مرّ بالقضاء عام ١٨٦٨م الى أن سكان قرية برما مضطرون لهجر قريتهم نتيجة لهجمات البدو عليهم والتجمع في الغابات القريبة.
Rogan. Al-Salt, Jabal Ajloun. p. 31.
وأيد هذا الرحالة أوليفانت عام ١٨٧٩م حيث اشار الى أن (١٥) قرية من أصل (٧٥) قرية هجرها سكانها في منطقة جبل عجلون. Oliphant. The Land of Gilead. p. 138

(٢) Richard Antone, Arab Village. p. 18.

(٣) Schumacher, Northern Ajloun. pp. 27-28.

وإعادة إعمار كثير من القرى الخربة[1]. كما لعبت الحركة السكانية الدائبة بين ضفتي نهر الأردن، وتحديدا مع أقضية نابلس وجنين وحيفا والناصرة وطبريا دوراً كبيراً في ارتفاع معدلات الكثافة السكانية، واتخذت هذه الهجرة طابعا فرديا، حيث كان بعضهم يأتون للعمل كأئمة ومؤذنين وشيوخ كتاتيب وموظفين ضمن الجهاز الإداري العثماني، أو كجماعات بحثا عن فرص الاستثمار الزراعي التي وفرها انتشار الأمن. فقد أعاد المهاجرون من أقضية نابلس في ثمانينات القرن التاسع عشر (إعمار قرى أم قيس ومخربا ودير السعنة) ضمن منطقة الوسطية[2].

ويأتي توطين الشراكسة والشيشان ضمن سياسة الدولة العثمانية التي تهدف الى تشجيع الأهالي على الاستيطان كعامل مهم في تطوير القرى. وقد استعادت بعض القرى على أيديهم عمرانها السابق كقرية جرش التي تحولت من مجرد خرائب أثرية مهجورة الى مركز مهم من مراكز التبادل التجاري مع العربان المجاورين[3]، وقريتي الزرقاء والسخنة اللتين استوطنتهما جماعات من المهاجرين الشراكسة والشيشان في مطلع القرن العشرين[4].

ويتنوع سكان القضاء خلال فترة الدراسة من الناحية الحضرية، فهم بين بدو وفلاحين. وينقسم الفلاحون الى مسلمين ومسيحيين. أما من الناحية العرقية فوجدت ضمن القضاء بعض الأقليات من شراكسة وشيشان وأكراد وبهائيين وفئات قليلة من النور. وانقسم البدو المستقرون ضمن حدود القضاء الى فئتين: العرب الرحالة في البادية الشرقية الى الشرق من طريق الحج، وهم مجموعات قبلية لم تكن مستقرة في «ديرة» محددة بل كانت تجوب البادية

---

(١) ولمزيد من التفصيلات حول ذلك راجع: عليان الجالودي، قضاء عجلون: ١٢٨-١٣٠
Schumacher. Northern Ajloun, p.30.

(٢) Ibid. p. 30.

(٣) الحوراني، حوران. جريدة المقتبس، العدد ٤٨٧ : ١ .

(٤) Lewis, Nomads and Settlers. pp. 115-116.

الشرقية كجزء من حركتها الدورية الممتدة من مدائن صالح جنوبا وحتى تدمر في البادية السورية شمالا، وضمن مجموعات قبلية منها: عشائر بني صخر والسردية والسرحان، والعيسى والفحيلية وبني خالد[1]، ولا تتوافر لدينا إحصائيات تفصيلية حول عدد القبائل البدوية الرحالة، فكل ما لدينا احصائيات غير دقيقة لأنها مستقاة من البدو أنفسهم الذين كانوا يخفون الحقائق لأسباب تتعلق بالضرائب والتجنيد، كما أن البدو كانوا يُعدون بالخيمة أو عدد الفرسان القادرين على حمل السلاح دون ذكر عدد النفوس الكلي[2].

وفي تقدير يعود لعام ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م نجد أن عدد كل من السرحان والمعجل والسردية وبني صخر والشرارات الموجودين ضمن قضاء عجلون يصل الى (١٣٦٠٠) نفس[3]، وفي تقدير آخر يعود لعام ١٩٠٠م، بلغ عدد فرسان عشائر بني صخر ضمن قضاء عجلون (٦٠٠٠) فارس، أما عشائر عنزة فإن عدد فرسانها يصل الى (١٠٠,٠٠٠) فارس على ضوء تقدير أن عدد فرسان كل بطن من بطونها الخمسة الرئيسية (الولد علي، الروله، بشر، السبعة، والفدعان) يصل الى (٢٠,٠٠٠) فارس[4]. وقدر «خليل رفعت الحوراني» عدد البدو

---

(١) لمزيد من التفصيلات حول القبائل البدوية: ضحى الشطي، توسع البدو في بلاد الشام وانحسارهم، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام: ١/٤٠٦ . نورمان لويس، حدود الأراضي الزراعية في سوريا (١٨٠٠-١٩٥٠م). مجلة الأبحاث، السنة الثامنة: ٤/ ٤٢٨-٤٢٩، وبيك، تاريخ شرقي الاردن وقبائلها: ٢٩٩-٣٣٢ . وأحمد وصفي زكريا، عشائر الشام: ٢/ ٣٦٠-٤١٨ .

(٢) Merrill, The East of Jordan. p. 747

(٣) سالنامة سوريا ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م: ٢٥٩ - ٢٦٠ .

(٤) Littmans. E, Eine Umtliche Liste der Beduinen stamm des ostjordan Lands. Zeitschrift des Deutschen palaestina vereins. vol. 24-25 (1901-1902) Number. 24 pp..26-30.

وسيشار الى هذا المصدر حال وروده ثانية. Littmans, Eine Umtliche Liste

وهذا التقدير يشمل كل بطون القبيلة ضمن بادية ولاية سوريا ولا تقتصر على قضاء عجلون.

الرحالة في قضاء عجلون عام ١٩١٠م بما يقارب (٦,٠٠٠) نفس[١].

أما الفئة الثانية من التجمعات البدوية ضمن القضاء فهم العربان الزراعة، أو «الشكّارة» الذين يمارسون بالإضافة لعملهم الرئيسي وهو تربية الماشية نوعا من النشاط الزراعي، وتستقر في ديرة محددة. ويأتي في مقدمتها عربان بني حسن الذين يعيشون في حيز جغرافي محدد يطلق عليه اسم «أراضي بني حسن»، وهي عبارة عن أراضٍ واسعة خصبة تحتوي ما يقارب (٣٥) خربة تمتد من غرب سكة حديد الحجاز ومن شرق غابات عجلون وأراضي قريتي سوف وجرش وشمال مجرى نهر الزرقاء، وتنقسم هذه القبيلة الى مجموعتين كبيرتين: بني هليل، وتضم: الحراحشة، والخزاعلة، والخوالدة، والدلابيح والزواهرة، والخلايلة. والثبتة، وتضم: العموش، والمشاقبة، والزيود، والشديفات، والقلاب، والعويسات[٢]. وقدر عددها جميعا عام ١٩٠٠م بـ (٨٠٠٠) فارس[٣]. وفي عام ١٩١٠م بـ (٢٠٠٠) بيت[٤]. وقدر عدد الماعز والأغنام التي تملكها هذه العشيرة عام ١٩١٠م بـ (٥٠,٠٠٠) رأس[٥].

ومن العشائر المستقرة في الأغوار التي تخلت عن حياة التنقل والترحال عشائر صخور الغور التي استقرت في القسم الشمالي من غور الأردن بالقرب

---

(١) خليل الحوراني، حوران، جريدة المقتبس، العدد ٥٠٨ : ١ وأبو تمام. العربان الرحالة في حوران، جريدة المقتبس، العدد ٥٨٤ : ١ .

(٢) خليل الحوراني، حوران، جريدة المقتبس، العدد ٥٠٩ : ١ والعدد ٥١٦ : ١ . وبولس سلمان، خمس أعوام في شرق الأردن : ٢٧٦ . عمر رضا كحالة، معجم قبائل العرب : ١/ ٢٧١-٢٧٢ . بيك، تاريخ شرقي الاردن وقبائلها: ٤٧٧-٤٧٩ .
Max Oppenhim, Die Beduinen. Band II. Otto Harrassowits Leipzig. 1943 pp. 202-207.

(٣) Littmans, Eine Umtliche Liste. P. 30

(٤) جريدة المقتبس، العدد ٥١٦ : ١ .

(٥) المصدر السابق، العدد ٥٠٩ : ١، والعدد ٥١٦ : ١ .

من قرية الدهمية على نهر الأردن[١]، وقريتي العدسية والشونة، واحترفت هذه القبيلة الزراعة بالاضافة لتربية المواشي[٢]. هذا بجانب عربان المخيبة وعربان الغزاوية الذين يعيشون في وادي اليابس بالقرب من تل الأربعين[٣] ويعملون في زراعة الأراضي المدورة «الجفتلك»[٤] في غور الأربعين التي كانت ملكا للسلطان عبد الحميد، وكانت قبل ذلك ملكا لهم حيث استولى عليها السلطان وسجلها باسمه[٥].

## علاقة الدولة العثمانية مع القبائل البدوية:

على الرغم من استمرارية النهج التقليدي الذي انتهجته الادارة العثمانية في التعامل مع القبائل البدوية في ضرب السكان بعضهم ببعض، وإرسال الحملات العسكرية بين الفينة والأخرى، إلا أننا نلمس ابتداء من السبعينات من القرن التاسع عشر بلورة لنهج جديد يتمثل باتخاذ بعض التدابير الإدارية

(١) Schumacher, Northern Ajloun.. pp. 85-86

(٢) Ibid. pp. 188-189

(٣) Merrill, The East of Jordan. pp. 186. 441

(٤) وهي الملكيات التي سجلت باسم السلطان عبدالحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩)م وسميت بتسميات متعددة منها «خواصي همايون» والأراضي السنية، ولكن التسمية الأعم التي أطلقت عليها هي «الجفتلك»، وهي مصطلح تركي معناه «مزدوج»، وتعني قانونيا: ما يزرع ويعطي محصولا سنويا بواسطة زوج من الثيران «جفت». وما يقال لها جفتلك تعني الأرض وما ينشأ عليها من أبنية وما فيها من الحيوانات والبذار وأدوات الحرث التي سجلت باسم السلطان - الدستور: ١/٥٠ دوخان، حيازة الأراضي في فلسطين. بحث منشور ضمن كتاب سعيد حماده. النظام الاقتصادي في فلسطين: ١٨ . وتنازل عنها السلطان بعد عزله وأصبحت تعرف بعد عام ١٩٠٨م باسم الأراضي المدورة «أي المتنقلة» لأنها انتقلت من ملكية السلطان الخاصة الى ملكية بيت المال. مصطفى الشهابي، بحث في أملاك الدولة. مجلة المشرق: ٣/ ٥٤٤-٥٤٥ ودوخان، حيازة الأراضي: ١٠٨ .

(٥) جريدة المقتبس، العدد ٥١٦ : ١ .

والاقتصادية لتشجيع البدو على الاستقرار وفلاحة الأرض[١]. ففي عام ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٢م قررت الولاية إرسال لجنة خاصة لتشجيع عربان البادية على الاستقرار في الأراضي السنية «الجفتلك» في مزارع عربان الغزاوية والصقر[٢]. كما استغلت الدولة الاتجاه الموضوعي الذي بدأ يتبلور لدى بعض القبائل نحو الاستقرار، والتخلي عن حياة التنقل، وممارسة العمل الزراعي، فاستدعت عشيرتي بني حسن وبني صخر لتسجل لهما بعض الأراضي الأميرية الخالية والأراضي المحلولة الواقعة ضمن قضاء عجلون ببدل المثل[٣]، وكان الإقبال على تسجيل الأراضي الخربة كبيرا بشكل عاد على الولاية بدخل مربح بلغ في سنتين فقط ما يقدر بـ (١٥٠٠٠) ليرة عثمانية، مما حدا بالولاية أن تفكر بانشاء هيأة حكومية دائمة تتخذ من قلعة الفدين «المفرق» مقرا لها تشجيعا لنقل الأراضي الخالية الى العربان[٤].

واتخذت السلطات الرسمية في الولاية بعض الإجراءات لتشجيع الاستقرار، ولزيادة مساحة الأراضي الزراعية، وللحيلولة دون اعتداء العشائر البدوية على القرى الزراعية. ففي عام ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٩م قام والي سوريا «مدحت باشا» بجهود حثيثة لإقناع عربان حوران وعجلون بالعدول عن عزمهم مهاجمة العشائر الدرزية والخضوع للحكومة[٥]، كما تدخل والي سوريا عام ١٣٠١هـ/ ١٨٨٣م لفض النزاع القائم بين عربان الخريشة «بني صخر» والدوخي «السرحان»، وأوكل هذه المهمة لمتصرفي حوران والبلقاء ليذهبا الى

---

(١) Engin Akarli, Establishment of Ma'an - Karak Mutasarrifiyya (189101894). Dirasat, vol. 13. 1986. pp. 27-42.

(٢) جريدة سوريا، العدد ٩٢٢ : ١ .

(٣) المصدر السابق، العدد ٩٧١ : ٢ .

(٤) جريدة سوريا، العدد ٩٩٤ : ١ .

(٥) رسالة مدحت باشا والي سوريا الى الصدر الأعظم. عام ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٩م. جريدة المؤيد، العدد ٥٦٨٧ : ٣ .

الزرقاء ويجريا التنبيهات، ويزيلا ما بقي في النفوس من العداوة[1]. وتعهدت عشائر بني صخر والبلقاء لمتصرف البلقاء «هولو باشا العابد» إثر موقعة بينهم وبين عشائر السردية عام ١٨٩٩م «بأن يحافظوا على الأمن»[2].

وفي العام نفسه أصدرت الولاية تعليمات خاصة من أجل تشويق عشائر الولد علي والرولة والسرحان وبني خالد والمعجل «ليسكنوا تدريجيا ليستفيدوا من نعمة المدنية فيبقون داخل الولاية، وتسكن هذه العشائر في قرية الزرقاء الشهيرة بخصبها ووفرة مراعيها، وتؤخذ سندات على مشايخ العربان يتعهدون بها أن لا يتجاوزوا الحدود المعينة لهم. والتعهد بتعداد جمالهم وأغنامهم»[3].

وإثر انتقال السلطة الى جماعة الاتحاد والترقي عام ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م، أبدت الدولة التفاتا أكبر تجاه المنطقة لتأمين سلامة سكة حديد الحجاز من جهة وتشجيع النشاط الاقتصادي وزيادة الانتاجية لحل أزمة الديون التي تعاني منها الدولة، وقطع دابر التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية من جهة أخرى. وكان إخضاع الدروز إثر حملة سامي باشا الفاروقي مقدمة لسلسلة من الاصلاحات الناجحة، فكانت سلسلة المخافر التي تقرر إنشاؤها بُعداً جديدا في السياسة الأمنية بغية نشر الأمن، وسهولة التجنيد، وجباية الأعشار وضرائب الأغنام، وتسهيل سَوْق المذنبين الى المحاكم[4].

وخطت سياسة التوطين خطوة مهمة فأصدرت «لجنة إسكان العشائر» في الولاية قانونا لتوطين البدو تشجيعا لهم على الاستقرار، بأن يعطى للعائلة التي يتراوح عدد أفرادها بين (١-٥) أفراد ما بين (٥٠-١٠٠) دونم من الأرض،

---

(١) جريدة سوريا، العدد ١٠٨٨ : ١ .

(٢) جريدة البشير، العدد ١٣٩٤ : ٣ .

(٣) جريدة البشير نقلا عن جريدة سوريا، العدد ١٣٨٢ : ٣ .

(٤) جريدة المقتبس، العدد ٣١٣ : ٣ والعدد ٣٤٥ : ٢، والعدد ٥٦٣ : ٣ . وجريدة البشير، العدد ١٩٨٣ : ٢ .

ومن (١٠-٢٠) دونما لكل فرد يزيد على الخمسة، ويعطى (٥٠٠) دونم لشيخ المشايخ المعروف لدى الدولة والعربان، و (٣٠٠) دونم للمشايخ. ويطبق هذا القانون على المشايخ الذين يطلبون السكنى خلال عام واحد من صدور القانون، واذا تأخر ذلك فإنه يعطى لشيخ المشايخ (٣٠٠) دونم وللمشايخ (٢٠٠) دونم، والذين يراجعون في السنة الثالث يعطون (١٠٠) دونم كأفراد العربان، وتعطى لهم الالات والأدوات الزراعية. وتضمن القانون كذلك تسهيلات للبناء والمرافق الأخرى وإعفاءات من رسوم الأعشار لمدة ثلاث سنوات، ورسوم المواشي لمدة خمس سنوات من تاريخ السكنى[١].

ومما يشعر باهتمام الولاية بمسألة توطين العشائر البدوية أنها طلبت من العاصمة الموافقة على تسجيل الأراضي الواقعة على أطراف الخط الحديدي الحجازي من حوران الى حدود مدائن صالح جنوبا للأهلين والعرب الرحالة ليسكنوا فيها، وطلبت نظارة الداخلية الى الولاية تبيان مساحة هذه الأراضي وقدراتها الإنتاجية وأماكن المياه فيها، ودعمت طلبها هذا بمبلغ (٤٠,٠٠٠) قرش لتغطية نفقات المشروع[٢].

وعلى الرغم من هذه الاجراءات التي اتبعتها الدولة للحد من الحروب القبلية التي كانت ترتاد البادية الشرقية من القضاء إلا أن هذه الحروب لم تنته، ففي عام ١٣٠١هـ/ ١٨٨٣م دب النزاع بين عربان الخريشة من بني صخر وعشائر السرحان بالقرب من قلعة الزرقاء فوقع عدد من القتلى بين الطرفين[٣]. وفي عام ١٨٨٥م، دب النزاع بين بني صخر والروله قرب قلعة الزرقاء[٤]، وتجدد هذا النزاع عام ١٨٩٤م في ناحية البطين وقتل فيه (٤٠) شخصا من

---

(١) جريدة البشير، العدد ٢٠٥٩ : ٣ .

(٢) جريدة المقتبس، العدد ٢٥٣ : ٣ .

(٣) جريدة سوريا، العدد ١٠٨٨ : ١ .

(٤) Robinson Lees. Life and Adventure Beyond Jordan. London. (N.d.). p 24.

عربان بني صخر والبلقاء[1]. وفي عام ١٩١٠م تكتل بنو صخر مع الشرارات والسرحان وبعض بطون السردية ضد عربان الحويطات[2].

ولم يكن الفلاحون بمنجى من اعتداءات البدو على قراهم ومحاصيلهم وحيواناتهم، مستغلين ضعف السلطة في بعض الفترات، وضيق البادية بما رحبت نتيجة للجفاف، حيث تلجأ هذه التجمعات القبلية التي ترتاد الأجزاء الشرقية للزحف باتجاه المناطق الأكثر خصبا في الغرب حيث تتوافر شروط الرعي ومصادر المياه، ففي عام ١٨٧٠م قامت عربان بني صخر والسردية والفحيليه والعيسى والسرحان بالانتقال بإبلهم ومواشيهم ومضاربهم الى جهات بلاد حارثة في غور بيسان وعجلون[3].

وفي عام ١٨٨٤م أغار فرسان عشيرتي صخور الغور والبشاتوه على أهالي قرية الطيبة (عجلون) ونهبوا قسما كبيرا من مواشيهم[4]، وتكرر هذا الحادث عام ١٨٨٧م عندما أغار جماعة من الرولة على قرى القضاء الشرقية ونهبوا نحو (٢٨٠٠) رأس من الماشية[5]، كما اعتدت فرقة من عرب البلاونة عام ١٨٨٩م على قرية حوارة وقتلت أربعة وجرحت أربعة من أهالي القرية[6]. وتكرر هذا الحادث عام ١٣١٣ مالية/ ١٨٩٧م من قبل العربان على قرى حوارة، والنعيمة وايدون ونهبوا مواشيهم[7]. وقام عربان الرولة والسرحان بالاعتداء على عشائر

---

(١) مجلة الهلال، السنة الثانية (١٨٩٣-١٨٩٤) : ٦٠ . ومجلة المقتطف، السنة الثانية (١٨٩٣-١٨٩٤) : ٩٢-٩٣ .

(٢) عدنان العطار، الحويطات من كبرى قبائل العرب: ٧٨ .

(٣) عباس الخماش، السياسة، مجلة الجنان: ٣٦٠/٩ .

(٤) جريدة البشير، العدد ٧٢٠ : ٤ .

(٥) المصدر السابق، ٨٨٧ : ٢ .

(٦) المصدر نفسه، العدد ٩٩٢ : ٣ .

(٧) برقية من قائمقام عجلون. بتاريخ ٢٥/ حزيران/ ١٣١٣ مالية/ ١٨٩٧م. وثائق ميرزا باشا. م و ١٤/٥ .

بني حسن وقرى جرش، والنبي هود وسوف وألحقوا أضرارا بالمزروعات[١].

وعلى الرغم من استمرارية الصراع حتى نهاية العهد العثماني عام ١٩١٨م، إلا أن نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين شهدت تضاؤل المد القبلي، وخفت حدة الاعتداءات على قرى الفلاحين، ويرتبط هذا بتحسن فعالية الأمن وخاصة بعد أن تم مد سكة حديد الحجاز. وزادت فعالية جهاز الأمن إثر بناء المخافر الجديدة وتحصين القلاع القديمة[٢]، بالاضافة لتحسن طرق ووسائل الاتصال والمواصلات، ومد خطوط التلغراف التي ربطت القصبات والمراكز الرئيسية بمركز الولاية والعاصمة[٣].

كما أن توطين الدولة لجماعات بشرية جديدة من شراكسة وشيشان ابتداء من أواخر السبعينات كان له أثر بعيد المدى، فقد عملت هذه الجماعات الجديدة المسلحة بالأسلحة الحديثة المتطورة مقابل وسائل القتال التقليدية للبدو على تشكيل حاجز بشري قوي يمنع توغل القبائل البدوية على القرى غربا، ومن جهة أخرى شكلت هذه الجماعات البشرية الجديدة نموذجاً يُحتذى لهذه القبائل البدوية التي أبدت ميلا موضوعيا نحو الاستقرار والاستيطان بحكم قوانين التطور الموضوعي التي نمت من داخل هذه الجماعات البدوية[٤]. وتشير قائمة رسمية تعود لعام ١٩٠٠م الى أن السواد الأعظم من القبائل البدوية في لواءي حوران والكرك كانت تؤدي الضرائب للدولة[٥].

---

(١) برقية من وكيل متصرف حوران بتاريخ ١٣١٣/٦/١٧ مالية/ ١٨٩٧م. وثائق ميرزا باشا. م و ٥/ ٨ .

(٢) جريدة البشير، العدد ٨٩٧ : ٣ .

(٣) مدت خطوط التلغراف الى قضاء عجلون عام ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م. جريدة سوريا، العدد ٨٧٠ : ١ وحول وسائل الاتصال والمواصلات وأهميتها في القضاء راجع: عليان الجالودي، قضاء عجلون: ٢٨٧ - ٣٠٠ .

(٤) على سبيل المثال: تقدم نوري الشعلان، شيخ مشايخ عرب الروله عام ١٩١٠م بعريضة الى مجلس الولاية العمومي ليسجل لعشيرته خربة أم الجمال وما حولها من الأراضي المحلولة. جريدة المقتبس، العدد ١٩٦ : ٣.

(٥) Littman, Ene Amtiche List. pp.30-31

### ب - الطوائف غير الاسلامية:

شهد مطلع القرن التاسع عشر تزايدا في الوجود المسيحي في القضاء، بسبب تزايد الضغط الوهابي على أطراف المناطق الجنوبية واضطراب الأمن في مناطق الكرك خلال العهد المصري، وحملة ابراهيم باشا عليها عام ١٨٣٧م، حيث دفع هذا بقسم من نصارى الكرك والشوبك الى الهجرة باتجاه مناطق عجلون وحوران(١). كما أن هيمنة الزعامات المحلية في شمالي فلسطين وغياب الأمن دفع بقسم كبير من المسيحيين للهجرة باتجاه الأجزاء الشرقية من النهر(٢). ومجرد تتبع المعلومات التي تقدمها هذه العائلات عن أصولها ومواطنها الأصلية، يوضح أن هذه العائلات هاجرت الى القضاء من مناطق حوران ودمشق أو الكرك أو السلط أو من مدن وقرى فلسطين، وقلة منها تدعي أنها ذات أصول «غسانية» ومقيمة في المنطقة من عهود قديمة(٣).

وقد ساهمت مرحلة التنظيمات وما رافقها من تدخلات أجنبية بشؤون الدولة العثمانية الداخلية وتزايد الاهتمام بالطوائف المسيحية في بلاد الشام إثر فتنة الستين (١٨٦٠)م في لبنان، في إعطاء المسيحيين دورا أكبر في المشاركة العامة، فتمتعوا بحق المواطنة أسوة ببقية رعايا الدولة، وأشركوا في عضوية المجالس الإدارية في القضاء، وعضوية محكمة البداية. ومن الزعامات المسيحية البارزة في القضاء التي يشار لها في عضوية المجالس الإدارية ومحكمة البداية: «خليف الغنما» «وسلطي أفندي الابراهيم» من قرية الحصن. «ومسعود أفندي

---

(١) مؤلف مجهول، مذكرات تاريخية عن حملة ابراهيم باشا على سوريا: ٧٧-٧٨ . ورؤوف أبو جابر، الزراعة في شرق الأردن: ٤٨-٤٩ .

(٢) سليمان موسى، عقيله أغا الحاسي اعتمادا على وثيقة تعود لعام ١٨٨٢م: ٤٦ .

(٣) يمكن تتبع أنساب وأصول هذه العائلات لدى بيك، تاريخ شرقي الأردن وقبائلها: ٣٨١-٤٨٧ .

العبود» من قرية عرجان[1]. كما أن تغلغل النشاط التبشيري فتح آفاقا جديدة أمام المستثمرين من المناطق المجاورة من المرتبطين بالنشاط التجاري الأوروبي. وبدأ القضاء يشهد في أواخر العهد العثماني مستثمرين وتجارا مسيحيين من أقضية حيفا ويافا وعكا، وأقبلوا على تعزيز المصالح التجارية وشراء الأراضي والعقارات في قرى القضاء ومناطق الأغوار. ومن الأسماء التي تبرز لدينا: «الخواجه يواكيم وهبه الانكليزي المسيحي العثماني المتوطن في حيفا»[2]، و«الخواجة» الياس جرجي كساب، والخواجه رجا سليم بك الريس من تجار حيفا»[3]، و«الخواجا يعقوب موسى الخزان من حيفا»[4]، وجازي حبيب حوى ونعيم ونايف أولاد أسعد حوى من الناصرة[5].

وقرى القضاء التي توجد فيها جماعات مسيحية في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين هي: الحصن والصريح، واربد وعجلون وعنجرة، وصمد، وجديتا، وسوف وايدون والنعيمة وشطنا وخربة الوهادنة وتبنه وحلاوة[6]. وتتركز أكبر التجمعات المسيحية في بلدتي الحصن وعجلون حيث تركز النشاط التبشيري، ففي عام ١٨٧٩م كانت بلدة عجلون أكبر تجمع سكاني الى الشرق من نهر الأردن، وقدر عدد سكانها بـ (٥٠٠) نسمة ثلاثة أرباعهم من المسيحيين والربع الآخر مسلمون[7]، أما الحصن فقدر عدد المسيحيين فيها

---

(١) انظر: سالنامة سوريا ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م: ١٠٣ . وسالنامة سوريا ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٧م: ٢٢٢ . وسالنامة سوريا ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م: ٣١٧ .

(٢) سجل شرعي حيفا ٩: ٣٢ .

(٣) السجل السابق: ٣٢ . وسجل ٨ اربد: ٤٤ .

(٤) سجل شرعي حيفا ١٠ : ٢ .

(٥) سجل شرعي اربد ٨ : ٤١ .

(٦) خليل رفعت الحوراني، حوران، جريدة المقتبس، العدد ٦١٨ : ١-٢ .

Rogan, Al-Salt, Jabal Ajloun, pp.31-37

(٧) Oliphant, Land of Gilead. p. 165

عام ١٨٧٧م بحوالي (٧٠) عائلة مسيحية[١] وارتفع هذا العدد عام ١٩١٢م الى (١٢٠٠) نسمة نصفهم من المسيحيين[٢]. أما اجمالي عدد المسيحيين في القضاء فقدروا في إحصاء عام ١٩١٤م بـ (٤٧٤٩) نسمة بنسبة تبلغ (٧,٦)٪ من السكان[٣]. وقدروا في نهاية العهد العثماني بحوالي (٦٠٠٠) نسمة تقريبا[٤]★.

ويشكل الأرثوذكس الغالبية العظمى من المسيحيين، وهم الطوائف المسيحية الشرقية التي ترتبط بالبطريركية الأرثوذكسية في القدس، واعتبرت إحدى الأبرشيات الملحقة بالكرسي البطريركي في القدس[٥]. أما النشاط التبشيري الكاثوليكي في القضاء فتعود بداياته الى فترة السبعينات من القرن التاسع عشر[٦]، وقد تكللت هذه الجهود التبشيرية الكاثوليكية بالنجاح عندما تمكن الأب جاتي (D. Gatti) بمساعدة شخصين من بلدة الحصن بإنشاء علاقات ودية مع السلطات العثمانية في القضاء، وبعدها بعام أرسل مبعوث خاص الى الحصن هو الأب ثيوبالد نافوني (D. Theobald Navoni) وعين

---

(١) Merrill. East of Jordan. p. 356

(٢) Baedeker. Karl. Palestine and Syria. 5th Edition. Leipzing. London 1912. p. 16.
Hand Book of Syria p. 600

(٣) Zamir. Population Statistics. p 96.

(٤) Handbook of Syria. p. 606

★ لا توجد احصائيات تفصيلية لعدد سكان القرى. وتبقى الاحصائيات المتناثرة في كتب الرحالة هي المصدر الوحيد لعدم وجود احصائيات عثمانية معاصرة تقابلها أو تنقدها.

(٥) انقسمت الكنيسة الأرثوذكسية في بلاد الشام الى بطريركيتين القدس وأنطاكيا. ويرتبط بالبطريركية الأرثوذكسية في القدس أسقفيات: بيت لحم، والناصرة، وحيفا، وعكا، واللد، ورام الله، والرملة، وبيت جالا، وغزة، ونابلس، والكرك، والسلط، والحصن، وعجلون. مجلة الجنان: ١/ ٤٢٠-٤٢١ . وخليل ابراهيم قزاقيا، تاريخ الكنيسة الاورشليمية: ٢٣١ . شحادة خوري ونقولا خوري، خلاصة تاريخ كنيسة أورشليم الأرثوذكسية: ٣٢٦-٣٤١ .

(٦) A. H. Inugurations ala paroisse d'anjara, Jerusalem, Le Bulletin Diocesain. Dupatriarcal Latin. Anee 49 (7-9) 1983 pp. 169-176.
حنا سعيد كلداني، تطور بنية الكنائس ونمو المؤسسات المسيحية في الأردن وفلسطين في القرن التاسع عشر: ٢٧٢-٢٧٣ .

مساعدا له هو الأب ميشيل كرم من الناصرة[1].

وعلى ما يبدو فإن عائلات كثيرة انضمت الى المذهب الكاثوليكي، ففي عام ١٨٨٦م بلغ عدد الكاثوليك في الحصن (٣٠٠) شخص ينتمون الى (٥٨) عائلة، يقيمون صلواتهم في بيت الكاهن لعدم وجود كنيسة، كما يستعمل بيت الكاهن كمدرسة يبلغ عدد طلابها (٦٠) طالبا من الذكور والإناث[2].

وأما عجلون فعين فيها أول مبعوث رسمي كاثوليكي بتاريخ ٥ حزيران ١٨٩٧م وهو الأب «حنا سارينا»، وليتولى كذلك شؤون مسيحيي عنجرة التي استمرت مرتبطة بإرسالية عجلون حتى عام ١٩٢٥م عندما استقبلت عنجرة أول مبعوث خاص بها[3].

وهناك وجود محدود لمهاجرين مسيحيين أرمن ضمن القضاء[4] بالإضافة لإشارة محدودة لليهود. فاشار الرحالة شوماخر الى أن بعض حراس المخازن في إربد هم من اليهود[5]. أما السجل الشرعي فلا يشير الا ليهودي واحد ضمن القضاء اسمه «محفال اليهودي» كان يتعامل بالفوائد الربوية[6]. إلا أن هذه الحالات الفردية لا تعكس بالضرورة وجودا لطائفة يهودية في القضاء خلال فترة الدراسة.

ومع أنه لا تتوافر لدينا معلومات تفصيليةحول علاقة الطوائف المسيحية بعضها ببعض، إلا أنه من الملاحظ أن تكثيف النشاط التبشيري قد أثار حساسية الأغلبية الأرثوذكسية في القضاء. وكان ذلك يتطور أحيانا الى حد القتل مثلما

---

(١) Me'debille. Salt History D'une Mission Jerusalem 1957. p. 78

(٢) Pier Duvignau. S.B. Mgrvencent Bracco. Patriarche Latin de Jerusalem (1835-1889) Jerusalem, 1981 pp. 121-122. Me'debille, Salt History D'une Mission, pp. 86-96.

(٣) Inugurations ala paraisse d'anjara p. 171

(٤) سجل شرعي اربد ٥ : ٧ .

(٥) Schumacher. Northern Ajloun. p. 27

(٦) سجل شرعي اربد ٨ : ١٢٠-١٢١ .

حصل بتاريخ ٩ شباط ١٩٠٢م عندما قتل أحد مسيحيي عجلون المبشر الكاثوليكي «جوزيف جاريلو» وهو يؤدي الصلاة في الكنيسة[١].

وكانت الجهات المشرفة على الإرساليات الطائفية تسعى لكسب المؤيدين لها من قبل الأهالي، ومقابل ذلك كانت تتحمل الانفاق على شؤون ارساليتها، سواء بفتح المدارس أم ببناء الكنائس وتقديم الاعانات المادية لخدمتها[٢].

ومن الملاحظ أن الجهات المشرفة على الإرساليات الطائفية كانت تمارس نوعا من الضغط على الأهالي بغية الاستجابة لمطالبها، مثلما حصل مع مسيحيي قرية عجلون، عندما أوقف البطريرك المقدسي دفع رواتب معلميهم وكهنتهم لإجبارهم على قبول الخوري المعين لهم من قبل البطريركية، مما دفعهم الى رفع عريضة عام ١٩١٣م بتوقيع وأختام مائة وستين شخصا الى القنصل الروسي في القدس، الجنرال «كروغلوف»، محتجين على هذا التصرف، ومطالبين بفتح مدارسهم في أبرشية عجلون[٣].

وأكد جميع الرحالة الذين مروا بالقضاء على العلاقة الودية بين المسلمين والمسيحيين[٤]، وأنه لا يمكن التمييز بين أصحاب الديانتين لأن مظهرهم وملبسهم وعاداتهم متشابهة[٥]، وأن الأغلبية المسلمة تحترم الأقلية المسيحية وتحافظ على حقوقها وتنظر اليها بعين الصدق والمحبة[٦]، ولم تترك الصراعات الطائفية في المناطق المجاورة أي صدى في القضاء[٧]، بسبب بعد المنطقة عن

---

(١) Inaugurations ala paroisse d'anjara. p 171

(٢) جريدة البشير، العدد ٩٥٧ : ٣ .

(٣) مجهول، أهالي عجلون وقنصل روسيا، جريدة فلسطين، العدد ١٧١ : ٣ .

(٤) Rogan. Al-Salt, Jabal Ajloun, pp. 34-35

(٥) Oliphant. Land of Gilead, pp. 105-106

(٦) Schumacher. Northern Ajloun. p. 27

خليل الحوراني، حوران، جريدة المقتبس، العدد ٥١٨ : ١ .

(٧) نعمان قساطلي، سوريا، مجلة اللطائف، السنة السادسة: ٤٦١/١١ .

النفوذ المباشر للارساليات التبشيرية والدسائس الاستعمارية، واندماج الأقلية المسيحية اجتماعيا واقتصاديا مع الأكثرية المسلمة، كما كان للمسيحيين حقوقهم في الإدارة وإقامة شعائرهم الدينية وبناء كنائسهم[1].

### جـ - الجماعات الوافدة من خارج القضاء:

وطنت الدولة العثمانية جماعات من المهاجرين الشراكسة والشيشان كجزء من سياستها التي تهدف الى إرساء قواعد جديدة للهيمنة على هذه المنطقة، وتأكيد سيطرتها عليها، وتشكيل حاجز بشري جديد يحول بين القبائل البدوية المقيمة الى الشرق من درب الحج والفلاحين في الغرب، حماية للطريق من جهة، وللحيلولة دون اعتداءات القبائل البدوية على قرى الفلاحين غربا[2]، ولخلق واجهة صدام ضد القبائل الدرزية التي فشلت كل محاولات الدولة العثمانية لاخضاعهم والاتفاق معهم من جهة أخرى. وهذا البعد قديم في السياسة العثمانية يقوم على جمع السكان المختلفين في اللغة والعادات والعرق مع بعضهم مما يضمن لها بالتالي إحكام قبضتها عليهم[3].

وهدفت الدولة كذلك الى زيادة الانتاجية الزراعية في هذه الأراضي الخصبة والمهملة عن طريق الاستفادة منهم في إصلاح الأرض وبناء محطات سكك الحديد والاهتمام بتطوير الأراضي الزراعية في ولاية سوريا لتكون بديلا لمنطقة البلقان الزراعية الرئيسية للامبراطورية[4]. وليكون هؤلاء المستوطنون

---

(١) جريدة البشير، العدد ١٥٠٨ : ٢ .

(٢) رؤوف أبو جابر، الزراعة في شرق الأردن: ١٠٧ .

(٣) Lippey W. Hoskins. F. The Jordan Valley and Petra. two volumes, London. 1905 vol. I. p 221-222.

(٤) Seteney Shami. Ethnicity and Leadership: The Circassians in Jordan. pp.39-44

الجدد نموذجا يحتذى لتشجيع القبائل البدوية الرحالة على الاستقرار[1]. كما تستطيع الدولة العثمانية استغلال الإمكانيات الحربية التي يتمتعون بها في حفظ الأمن، وتشكيل قوات رادعة تستطيع – وهو ما حصل فعلا – ضبط جماح القبائل البدوية وتحقيق معدلات أفضل من الضرائب، وحماية سكة حديد الحجاز التي أنشئت فيما بعد، وتأمين نقل الوقود من الغابات الموجودة على جانبي الخط[2].

وطنّ الشراكسة والشيشان في قضاء عجلون في قرى: جرش، والزرقاء، والسخنة[3]، وهي قرى تمتاز بخصوبتها وجودة ترتبتها من جهة، وتوافر مصادر المياه فيها من جهة أخرى. وتنبع أهميتها بالدرجة الاولى من موقعها المواجه للتجمعات القبلية. ويوجد شك حول بداية إسكان الشراكسة في قرية جرش[4]، الا أن المرجح أنهم سكنوها عام ١٨٨٤م حيث استوطنتها حوالي (٥٠) عائلة من القبرطاي يقودهم نوح بيك[5]، وبنوا بيوتهم على الجانب الشرقي من سيل جرش في الجهة التي تقل فيها الآثار.

ونجح المهاجرون الشراكسة في إعادة إعمار القرية فمهدوا فيها طرقا للعربات بمساعدة الدولة ما بين القنيطرة وجرش. ومهدوا الطرق الداخلية، وبنوا منازلهم مستغلين الحجارة الأثرية، وشقوا القنوات لنقل المياه من الوادي

---

(١) أمين الحشيمي، المهاجرون وسكان البادية، جريدة الاتحاد العثماني، العدد ٤٤: ١-٢ .

(٢) عصام حتك، السياسة الاسكانية للامبراطورية العثمانية وطريقة اسكان الشراكسة، مجلة الإخاء الشركسية، العدد ٧: ٧-٨ . محمد خير حغندوقة، الشركس تاريخهم وعاداتهم وتقاليدهم: ٤٠-٤٢ .

(٣) وطن الشراكسة والشيشان في أقضية شرقي الأردن في قرى: عمّان، وصويلح، ووادي السير، وناعور، والرصيفة.

(٤) راجع عبدالله ابو محفوظ وشاكر ابو بدر، الشركس في جرش، مجلة رسالة المعلم، السنة الثالثة، العدد ٣ : ٢٤٥ . وأسامة يوسف شهاب، جرش تاريخها وحضارتها: ٣٣٧ .

Shami. Ethnicity and Leadership. p. 46

(٥) Lewis. Nomads and Settlers. p. 102.

لري الأراضي، ومهدوا الأرض بين الآثار واستغلوها في زراعة الحبوب والفواكه والأشجار المثمرة، وأدخلوا مزروعات جديدة لم تكن مألوفة من قبل مثل التوت الأرضي[١]، والبرسيم لاطعام أبقارهم[٢]. وأدخلوا بعض الصناعات الخشبية لاستعمالاتهم ولمبادلتها مع شراكسة عمّان وجرش والتجمعات القروية والبدوية المجاورة. وتحولت جرش الى مركز تجاري مهم استقطب كثيرا من التجار الدمشقيين الذين افتتحوا لهم فيها محلات تجارية بلغ عددها عام ١٩١٠م عشرين محلا لبيع مال القبان والثياب للجراكسة والعربان[٣].

وارتبط الشراكسة بالادارة العثمانية، وساهموا مساهمة فعالة في حفظ الأمن وجباية الضرائب من التجمعات القبلية المجاورة لهم كبني حسن[٤]، وانتزعوا زمام السيطرة من الزعامات المحلية المتنفذة في ناحية المعراض. ويشير الرحالة «جراي هل» (Gray Hill) إلى أن الشركس بعد عام ١٨٩٠م انتزعوا زمام المبادرة من شيخ سوف وتولوا حماية زوار المناطق الأثرية[٥].

واستفادت الدولة منهم في ضرب التجمعات الدرزية في جبل حوران حيث أشركتهم في القضاء على تمرد الدروز عام ١٨٩٦م[٦]، وشكلت منهم ومن التجمعات الشركسية الأخرى في البلقاء والجولان ابتداء من عام ١٨٩٧م

---

(١) Goodrish Freer. In A Syrian Saddle. London. 1905. p. 125

(٢) Schumacher G. Dscherasch (Z.D.P.V.) Band 42-43 (1901-1902). Number 43, pp. 117-118

(٣) خليل الحوراني، حوران، المقتبس، العدد ٤٨٧ : ١ . والقباني هو من يزن بالقبان الأشياء الثقيلة التي لا يرفعها الميزان البلدي البالغ لحد القنطار وزنا. ومال القبان هو كل ما يمكن وزنه بالقبان من: حبوب وسمن وحطب وصوف. وعلى الأرجح أن هذه الدكاكين فروع للمحلات التجارية الكبرى في دمشق التي يديرها عملاء (وكلاء) يبيعون ويشترون لحساب التجار الدمشقيين، جمال الدين القاسمي، وخليل العظم، قاموس الصناعات الشامية: ٢/ ٣١٥ و ٣٧٣ .

(٤) Badeker. Palestine and Syria. p. 139

(٥) Gray Hill: With the Beduins. p. 70

(٦) جريدة البشير، العدد ١٢٤٠ : ١ .

قوة عسكرية مؤلفة في البداية من (١٠٠) رجل من الخيالة باسم «القوة السيارة»، لتتولى حماية لواءي حوران والكرك وقضاء جبل الدروز، وأسندت قيادتها لأحد هؤلاء الشراكسة، وهو ميرزا بك بكباشي طابور الجندرمة في دمشق الشام، وأوكلت لهذه القوة مهمة المحافظة على الفلاحين من تجاوزات العربان[١]، والمحافظة على سلامة طريق الحاج وجباية الضرائب من القبائل البدوية[٢].

واشتركت هذه القوة الى جانب القوات العثمانية في إخماد تمرد الكرك عام ١٩١٠م[٣]. وعندما نشبت الحرب الكونية الأولى عام ١٩١٤م حافظ الشراكسة على ولائهم للدولة العثمانية، وتطوع عدد منهم الى جانب القوات العثمانية[٤]. وشكل المتطوعون الجراكسة قوة أمدتها إدارة الجيش الخامس العثماني بالسلاح والعتاد وعينت ميرزا بك مفتشا لقوات المتطوعين ومنحته صلاحيات منها: حماية جهة الكرك، والمحافظة على سكة حديد الحجاز، والقبض على الفارين من الخدمة، وتجنيد المتطوعين الجدد وتدريبهم ليكونوا على أهبة الاستعداد لسوقهم الى الجبهة[٥]، وقتل عدد من هؤلاء الشراكسة في الدفاع عن عمّان أمام تقدم القوات الانجليزية وأمام هجمات قوات الثورة العربية المتجهة شمالا سنة ١٩١٧م[٦].

---

(١) جريدة البشير، العدد ١٢٨٢ : ٢ .
(٢) وثائق ميرزا باشا المحفوظة في مديرية المكتبات والوثائق الوطنية/ عمان م و ١/٩، ١/١٣، ٥/٥، ٥/٧، ٥/٨، ٥/٩، ٥/١٤، ٦/٧ .
(٣) سليمان موسى، عمّان عاصمة الأردن: ٥٢ .
(٤) جريدة المقتبس، العدد ١٤٨٨ : ٢ .
(٥) وثائق ميرزا باشا. م و٦/٦، وحفظت لنا الوثائق جدولا بأسماء المتطوعين خلال الحرب العالمية الأولى من قرى: عمان، وصويلح، ووادي السير، وناعور، والرصيفة وقرى قضاء الجولان.
(٦) قائمة باسماء القتلى والجرحى في الهجوم على محطات السكة الحجازية من قبل قوات الثورة العربية الكبرى م و ٤/ ٢٣ .

وساهمت العزلة الاجتماعية التي أحاط بها الشراكسة أنفسهم، وولاؤهم للسلطة العثمانية، وانخراطهم في سلك قوات الدرك في رفض العناصر المحلية لهم، فلا يشار لأي من علاقات الزواج والمصاهرة بينهم وبين السكان المحليين. وبقي الأهالي ينظرون لهم على أنهم عنصر غريب ترتب على وجوده نوع من الضرر على حقوقهم في المراعي والمياه، حيث أسكنتهم الحكومة العثمانية في أراض كان البدو يعتبرونها ملكا لهم[١]. وبعد أن قامت الحكومة بسؤال أهاليها الأصليين عن الضرائب المترتبة على هذه الأرض، ولما كانت الضرائب المطلوبة للحكومة أكثر من ثمن الأرض الحقيقي فإنه لم يكن أمام الأهالي إلا إثبات أن هذه الأرض ليست لهم فأخذتها الحكومة وأعطتها لمهاجري الشراكسة[٢].

وتعرض الشراكسة لهجمات القبائل البدوية ونهب مزروعاتهم وقطعان مواشيهم، ففي عام ١٨٨٧م جاء بنو صخر بأعداد كبيرة الى جرش، واجتاحت خيولهم حقول الذرة التي تعود للشراكسة[٣]، وقامت عربان الرولة والسرحان بالاعتداء على قرية جرش وألحقوا أضراراً بالمزروعات وهددوا الأهالي بالسلاح عام ١٣١٣ مالية/ ١٨٩٧م[٤]، ولكنهم مع مرور الزمن نجحوا في ترسيخ أقدامهم واشتركوا اشتراكا فعالا في الإدارة والجيش، واندمجوا في شبكة التجارة الداخلية، وحافظوا على دورهم الرئيسي كمزودين للمحاصيل الزراعية، وحافظوا – كأقلية عرقية ضمن محيط عربي – على حدود مجتمعهم، وجاء

---

(١) جريدة البشير، العدد ٤٢٤ : ٤ . امين الحشيمي، المهاجرون وسكان البادية، الاتحاد العثماني، العدد ٤٤ : ١-٢ . محمد كرد علي، رحلة الى المدينة المنورة (البلقاء)، مجلة المقتبس، السنة ١٢ : ٧/ ٥٠٨-٥٠٩ .

(٢) Lippey and Hoskins, The Jordan Valley and Petra. Vol. 1. p. 215-216

(٣) Gray Hill. With the Beduins, p. 171

(٤) وثائق ميرزا باشا م و ٥/٨ :

اختلاطهم مع العرب على المستوى الاجتماعي محدودا.

ووجد في القضاء استيطان من قبل بعض الجماعات البهائية[1] في قرى العدسية والباقورة والمنشية في الأغوار ابتداء من عام ١٨٩٧م[2].

كما وجد في القضاء بعض العناصر الكردية التي تنتسب الى محلة الأكراد في مدينة دمشق استخدمت في سلك قوات الأمن من الجندرمة وقوات الدرك[3]، واستقرت جماعات منهم في قصبة اربد، وفي قرية سحم الكفارات[4].

ووجد في منطقة الأغوار بعض العائلات ذات الأصول الزنجية كعشيرة عرب العبيد التي استقرت على المنحدرات الشمالية لوادي العرب أسفل قرية مكيس، ويدعون أنهم من السودان[5]، واحترف هؤلاء العمل في الرعي، والزراعة، وكان عددهم عام ١٨٨٧م (١٥٠) نسمة يعيشون في (٤٠) خيمة[6].

ووجد في القضاء بعض جماعات من النور أشار لهم الرحالة «ميرل» عام ١٨٧٦م في وادي اليابس[7]، وأشار لهم السجل الشرعي في أواخر الفترة

---

(١) البهائية مشتقة من اسم مؤسسها حسين مرزا عباس الملقب «بهاء الله» المولود في طهران عام ١٨١٧م، الذي اعتنق المذهب البابي (البابية) وسجن في طهران عقب محاولة اغتيال شاه ايران، ثم نفي الى بغداد ومنها الى أدرنة عام ١٨٦٤م. ثم الى عكا عام ١٨٦٨م. وتوفي فيها عام ١٨٩٢م تاركا الأمر من بعده لابنه الأكبر عباس أفندي الملقب «عبد البهاء». وأصبحت عكا مقر البهائية الدائم ومركزها الروحي. لمزيد من التفصيلات حول تاريخ ومبادىء العقيدة البهائية: كلمنت هوار، البهائية، دائرة المعارف الاسلامية المعربة: ٤/ ٢٤٠-٢٤١ . وجون أسلمنت، منتخبات من كتاب بهاء الله والعصر الجديد (مقدمة لدراسة الدين البهائي).

(٢) فردريك بيك، تاريخ شرقي الأردن وقبائلها: ٥٣٠ . ولمزيد من التفصيلات حول دوافع الاستيطان البهائي: عليان الجالودي، قضاء عجلون: ١٢٥-١٢٦ .

(٣) Oliphant. Land of Gilead. pp. 125-126

(٤) HandBook of Syria. p. 607

(٥) Ibid., p. 607

(٦) Schumacher. Northern Ajloun. pp. 38, 86.

(٧) Merrill. East of Jordan. p. 186

حول قرية سحم الكفارات وقصبة اربد[١].

## ٢ - الأحداث المحلية في القضاء (١٨٦٤ - ١٩١٨)م.

يرتبط ظهور الزعامات المحلية وتزايد نفوذها بطبيعة اهتمامات السلطة المركزية بالأجزاء الجنوبية من ولاية سوريا في القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر، فحتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر لم تكن منطقة حوران وما يليها جنوبا موضع اهتمام مباشر من قبل الحكومة العثمانية إلا أثناء موسم الحج، ولفترة محدودة تتراوح بين شهر وشهرين، حيث كانت قوافل الحجاج تمر بها، وتنفذ التزامات السلطان من تنظيم لهذه القوافل وتقديم مؤن لها. ثم تترك مناطق حوران الى حالة من الحكم الذاتي حتى موسم الحج القادم[٢]. واعتمدت الدولة على أصحاب النفوذ والزعامات المحلية وأعطتها السلطة التامة، واعترفت بها وقربت مشايخها لإدارة المنطقة[٣].

ويرتبط هذا النهج بالحاجات الطبيعية للفلاحين الذين وجدوا أنفسهم - في ظل غياب السلطة المركزية - مضطرين - للحفاظ على بقائهم واستمرارية حياتهم في قراهم - الى الانضواء ضمن تحالفات عشائرية لحمايتهم من اعتداءات البدو واللصوص، وتنظيم العلاقات الداخلية في ظل أقوى الزعامات العشائرية فيها[٤]، مما ساعد على تنامي نفوذ هذه الزعامات التي استغلت غياب

---

(١) سجل شرعي اربد ٢ : ٤-٥ . وسجل شرعي اربد ٨ : ٩٣-٩٤ .

(٢) لندا شلشر، فصول من تاريخ سوريا الحديث، صور من حوران في القرن التاسع عشر، مجلة دراسات تاريخية، العدد ٩-١٠: ١٤٢ .

(٣) للاستزادة حول علاقة الدولة بالقوى المحلية على طريق الحج: سجلات «توب قبو» دفتر مفصل إجمالي بني صخر والحجايا المرسلة معهم للدورة. رقم (٣٧٥٠أ). سنة ١١٥٤هـ/ ١٧٤١م. نسخة مصورة. مركز الوثائق والمخطوطات. الجامعة الأردنية. غير مفهرس.

(٤) فردريك بيك، تاريخ شرقي الاردن وقبائلها: ٢٣١ .

السلطة، ونجحت في بناء قوتها وهيمنتها، ودخلت في صراعات محلية لا تنتهي مع الزعامات الأخرى، متحالفة مع غيرها من الزعامات والقبائل البدوية.

ومن الأسر المحلية ذات النفوذ في القضاء خلال فترة الدراسة: آل الشريدة في ناحية الكورة، والفريحات في ناحية كفرنجة (جبل عجلون)، وآل العزام في منطقة الوسطية، والروسان في منطقة السرو، والنصيرات في منطقة بني عبيد، وآل البطاينة في منطقة بني جهمة، والعبيدات في منطقة الكفارات، والزعبية في الرمثا[1]. ويعتبر آل الشريدة والفريحات أبرز الزعامات المحلية ذات النفوذ، ونجح آل الشريدة بعد صراع طويل مع الزعامات الأخرى خصوصا «آل الرشدان» في إخراجهم من الكورة. وآلت الزعامة اليهم، وكان لشيخهم رباع وابنه شريدة في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر علاقة جيدة مع العثمانيين، ونافستهم في ذلك زعامة الفريحات في جبل عجلون والمعراض «جرش» والتي يبدو أن الإدارة العثمانية أعطتها نوعا من النفوذ، وعينت شيخهم يوسف البركات في مطلع القرن التاسع عشر شيخا لمشايخ جبل عجلون[2].

ويؤيد هذا ما جاء لدى الرحالة «القس كلاين» (F.A. Kleine)، الذي زار جبل عجلون عام ١٨٦٨م وأكد لنا أن بلدة كفرنجة هي مركز الحاكم الفرعي الذي يسمى بالأفندي، وتقع منطقة عجلون تحت نفوذه، وهو ينتمي الى عائلة قديمة ذات نفوذ تسمى «الفريحات»[3]. وكان التنافس على أشده بين هاتين الزعامتين، وكانت الصراعات العشائرية التي يسميها الأهالي «الحرابات»

(١) أوراق صالح المصطفى التل المخطوطة: ٨–٩ .

(٢) فردريك بيك، تاريخ شرقي الأردن وقبائلها: ٤١٨ .

(٣) و Eugene. L. Rogan. Al-Salt, Jabal Ajloun and the Advent of Ottoman Rule, 1866. Travel of F.A. Kleine. Dirasat. The University of Jordan, vol. 15 Number 7, July 1988. p. 37

وسيشار الى هذا المرجع حال وروده مرة أخرى Rogan. Al-Salt, Jabal Ajloun

تميز علاقة هذه الزعامات مع بعضها بعضا. ولم يقتصر النزاع على الكورة وجبل عجلون، بل نجحت في تجنيد غيرها من القوى المحلية في دائرة الصراع، وتكون حلفان الأول تزعمه آل الشريدة يتألف من قرى الكورة بالاضافة لعشائر بني صخر وعباد والصقر وآل جرار في نابلس. والثاني من الفريحات والعدوان والنصيرات في الحصن وبني حسن والرشدان الذين انضموا للحلف متأخرين انتقاما من آل الشريدة بسبب إخراجهم لهم من الكورة[1].

ومن أشهر الحرابات بين الطرفين معركة وقعت عام ١٨٢٥م بين قريتي كفر آبيل وكفر الماء، وأخرى عام ١٨٥٧م قتل فيها ابن الشيخ يوسف الشريدة «جبر» أشار لها الرحالة «تريسترام» (Tristram)[1]، وموقعة عام ١٨٨٢م في قرية بيت يافا شاركت فيها جموع الكورة والوسطية، وتعتبر خاتمة المعارك في هذا الصراع[3].

ومن أبرز الزعامات المحلية ذات النفوذ في القضاء خلال الستينات والسبعينات من القرن التاسع عشر الشيخ يوسف الشريدة الذي توفي عام ١٨٧٧م، ويصفه لنا صالح المصطفى التل نقلا عن والده مصطفى اليوسف الذي عاصره، بأنه كان ذا سطوة وكلمة نافذة، ومطاعا تخافه الشيوخ وتحسده، وامتد نفوذه الى مناطق بني جهمة وبني عبيد وغيرها من النواحي[4]. كما وصفه لنا الرحالة «تريسترام» بقوله: «إن سكان منطقة الكورة يعتبرون الشيخ يوسف

---

(١) إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء: ١/ ٣٦٥-٣٧٤ . وأحمد صدقي شقيرات، المسجد الزيداني في تبنه: ٣٥ .

(٢) H.B. Tristram, A Journal of Travels in Palestine. London. 1866, pp. 472-473.

وسيشار الى هذا المصدر حال وروده ثانية

Tristram, A Journal of Travels in Palestine.

(٣) أحمد صدقي شقيرات، المسجد الزيداني في تبنه: ٣٦ .

(٤) أوراق صالح المصطفى التل المخطوطة: ١٠-١٢ .

هو في الواقع زعيم اتحاد الفلاحين المترابطين في السراء والضراء[1]». وعاصر الشيخ يوسف الشريده من الفريحات كل من خزاعي الدرغام والشيخ حسن البركات الذي وصفه لنا الرحالة «اوليفانت» عام ١٨٧٩م بأنه يستطيع تجنيد (١٤٠٠) فارس في الوقت الذي لا يمكن لأي شيخ غيره تجنيد عشرة، لأنه يعتمد على مساعدة أهالي القرى والقبائل البدوية[2].

واتجهت الادارة العثمانية خلال مرحلة التنظيمات الى تجريد هذه الزعامات من نفوذها الذي تمتعت به في الماضي، واتخذت بعض التدابير الادارية بهدف تحطيم نفوذ هذه الزعامات، فاتخذت بلدة اربد مركزا للقضاء لتكون بعيدة عن نفوذ عائلتي الشريدة والفريحات، كما شكلت ناحيتين رسميتين في مراكز نفوذ هاتين الزعامتين إحداهما في الكورة وجعلت مقرها بلدة «دير ابي سعيد» وعينت لها موظفين من خارج حدود هذه الزعامة، والأخرى كان مركزها في بلدة كفرنجة مركز نفوذ زعامة الفريحات.

ولم تتوان السلطات الرسمية في الولاية عن اتخاذ بعض التدابير العسكرية ضد هذه الزعامات المحلية، فعندما تمرد الفريحات في كفرنجة وسوف ورفضوا دفع الضريبة التي رتبتها الدولة عليهم، جردت الولاية حملة عسكرية بقيادة عاكف باشا متصرف لواء حوران عام ١٨٧٧م[3]، وعزم على القضاء على زعامتهم في كفرنجة والجبل لولا تدخل مشايخ البلاد، ووعدهم عاكف باشا بحل الخلاف بينه وبين الفريحات[4]. ونجد صدى لهذا التمرد في كتابات الرحالة المعاصرة. فالرحالة ميرل (Merrill) يشير الى أن أسباب التذمر تكمن في

---

(١) Tristram, A Journal of Travels. Palestine. pp. 472-473

(٢) Oliphant, Land of Gilead p. 176

(٣) أوراق صالح المصطفى التل المخطوطة. الذي يقول أنه نقلها عن دفتر قديم لدى سلطي أفندي الابراهيم أحد وجهاء مسيحيي بلدة الحصن: ١ .

(٤) مخطوطة عن نسب آل غنا في بلدة الحصن أطلعني عليها السيد عيسى الذيب الغنا بتاريخ ٤/٦/١٩٨٨م.

المعاملة السيئة التي عومل بها الأهالي على أيدي المسؤولين وجباة الضرائب، حيث تم جمع الضرائب مقدما بالاضافة لجمع مقادير أخرى من الضرائب إعانة للدولة «الإعانة الجهادية». وقد رفض شيخ سوف دفع الضريبة واستعد للمقاومة، ولكنه لم يستطع مقاومة القوات النظامية التي أرسلت، وأخيرا دفع المطلوب(١). وأكد هذا الرحالة «اوليفانت» الذي يقول: إن شيخ سوف دخل في نزاع مع الحكومة بعد أن رفض دفع الضريبة، وبعد إخماد ثورته على الحكومة طرد من مجلس ادارة القضاء، وتوجب عليه دفع ضريبة خمسة عشر عاما كان قد رفض دفعها في الماضي(٢).

إن المعلومات التي بين أيدينا لا تشير الى قيام أي من حركات التمرد والعصيان ذات الأهمية ضد الحكم العثماني كتلك التي قامت في لواء الكرك عام ١٩١٠م. كما لم تقم الحكومة العثمانية بعمل عسكري بارز ضد أهالي القضاء، وإنما يشار لبعض الأحداث المحلية التي نشبت بسبب الخلاف حول ملكية الأراضي، والتي لم تكن موجهة بالدرجة الأولى ضد الوجود العثماني، على الرغم من ضعف موظفي السلطة وتراخيهم عن القيام بعمل جاد لحل الخصومات والمنازعات الداخلية. بل ربما كانوا هم أنفسهم وراءها بالدرجة الأولى، ففي عام ١٨٨٤م وقع حادث إطلاق رصاص من قبل أهالي قرية الطيبة لمتصرف بيروت خلال مروره بأراضي الغور لزيارة مقام الصحابي «سعد بن أبي وقاص»، وتختلف مصادر معلوماتنا في تحديد أسباب هذه الحادثة، فبينما تشير «جريدة البشير» الى أن أهالي القرية المذكورة خرجوا على المتصرف وبدأوا باطلاق الرصاص من بنادقهم باتجاهه، إلا أنه نجا، وعندما وصل أبرق بتفصيلات الحادثة الى ولاية دمشق وطلب تأديب أهالي القرية(٣). وعلى الرغم

(١) Merrill. East of Jordan. pp. 357 - 358

(٢) Oliphant, Land of Gilead, pp. 176-178

(٣) جريدة البشير، العدد ٧٢٠ : ٤ .

من أن الصحيفة أكدت أن إطلاق الرصاص لم يكن مقصودا به المتصرف، وانما كان موجها ضد جماعة من بدو صخور الغور والبشاتوه الذين أغاروا على أهالي القرية صباح اليوم نفسه، ونهبوا أمتعتهم وخيولهم ظنا منهم أنهم هم، الا أن الرحالة «شوماخر» الذي استق معلوماته من أهالي القرية، يذكر أن الحادثة كانت موجهة ضد متصرف عكا، بسبب مساعدته لتجار طبريا وأغنيائها في الاستيلاء على أراضي أهالي القرية في الغور. وكان هذا هو الدافع الأساسي وراء استياء الفلاحين ومهاجمتهم لهؤلاء الملاكين والتجار وللباشا خلال زيارته للغور عندما حضر ومعه أكثر من (١٠٠) خيال لمواجهة أهالي القرية، وأجبروه على الفرار الى طبريا، ومن هناك قدم شكوى للولاية التي أرسلت قوة عملت على تأديب الأهالي، وألقت القبض على عدد منهم وأودعتهم السجن[١].

وفي عام ١٣٢٨/ ١٩١٠م اختلف أهالي قريتي النعيمة والرمثا على ملكية أراض تقع شرق قرية النعيمة التابعة لقضاء عجلون، فأهالي قرية الرمثا ادعوا حق ملكيتها، مع أنها تعتبر ملكا لأهالي النعيمة يتصرفون بها منذ ثلاثين سنة، وأقبل أهالي الرمثا بجموعهم وحرثوا الأرض بالقوة مما دفع أهالي قرية النعيمة الى تقديم شكوى بذلك، وأرسلت الولاية «أحمد أفندي نائلي» ليحدد الأرض المتنازع عليها. وأثناء التحديد هجم أهالي الرمثا على الشيخ «أحمد العزيز» مختار قرية النعيمة وأطلقوا عليه النار فأصابوه في قدمه، وجرحوا خمسة أشخاص من أهالي القرية، ونهبوا بعض الحيوانات. واهتمت السلطات الرسمية في الولاية بهذا الحادث وألقت القبض على مشايخ القريتين وعاقبتهم، وأخذ الوالي تعهدات على مشايخ القريتين لحل الخلاف وحقن الدماء، وتم الصلح على أن

---

(١) Schumacher. Northern Ajloun. p 123- 124. وينقل عنه بيك الذي يشير الى أن تاريخ هذه الحادثة كان عام ١٨٨٩م. إلا أن بيك وقع في خطأ ومفاده أن هذا التاريخ هو تاريخ نشر الكتاب وليس تاريخ الحادثة، لأن الرحالة شوماخر قام بعملية المسح خلال عامي ١٨٨٤، ١٨٨٧م. تاريخ شرقي الأردن: ٢٥٣ .

تعاد المنهوبات لأصحابها، ويعوض الجرحى من أهالي قرية النعيمة. وتقرر إرسال لجنة لتحديد الحدود بشكل نهائي بين القريتين[1].

وألقت جريدة «الاتحاد العثماني» مسؤولية الحادث على متصرف اللواء «الذي ليس له عمل يذكر أو سعي يشكر عليه في حل خصام بين أهالي قريتي النعيمة والرمثا، حيث سعى اليه الخصوم وراجعوه فلم يزل يماطل حتى وقعت بينهم معركة أصيب فيها أحد شيوخهم، فحمله أهله الى المتصرف ليرى بعينه عاقبة تفريطه، فما كان منه إلا أن قال لهم غدا يبرأ ويأخذ بثأره. وقد كان الأمر كذلك، فبفعل الإهمال التحمت معركة أخرى بينهم قتل فيها عدد من الفرسان والأفراس..»[2].

وتعتبر حادثة بني حسن، عام ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م أحد مظاهر النزاع على ملكية الأراضي بين عشيرة المشاقبة ذهب ضحيتها ثلاثة قتلى وثلاثون جريحا، عدا ما رافقها من أعمال السلب والنهب. وألقت جريدة المقتبس اللوم على قائمقام القضاء «حسام الدين بك» وتراخيه وإهماله وعجزه عن إدارة شؤون البلاد لجهله عاداتها ولغتها وتجرده من صفات الحزم والاقتدار[3].

---

(١) جريدة العصر الجديد، العدد ١٥٧ : ٣ والعدد ١٦٠ : ٣ .

(٢) صحيفة الاتحاد العثماني، العدد ٥١٨ : ٣ .

(٣) جريدة المقتبس، العدد ١٠٠٩ : ٣، والعدد ١٠١٩ : ٢ .

## ثالثاً: قضاء عجلون في أواخر العهد العثماني:

ارتطمت سياسة الدولة العثمانية في تطبيق تنظيماتها الجديدة في لواء حوران خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، بفشلها في التوصل الى حل حازم مع دروز حوران الذين كانوا شوكة في حلق الادارة العثمانية حتى عام ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م. ففي الخمسينات حاول العثمانيون فرض الخدمة العسكرية في اللواء، فثارت ضد هذا التدبير المنطقة بأكملها، واتفق الدروز مع البدو لمقاومة هذه الاجراءات[١]. فقرر والي سوريا عام ١٨٥٢م تجريد حملة عسكرية عليهم مؤلفة من نحو ثمانية آلاف جندي نظامي وأربعة آلاف جندي غير نظامي[٢]. وانضم سكان اللواء من فلاحين وبدو الى صفوف الدروز، وتصدوا مجتمعين لحملة قبرصلي باشا، ونجحوا أكثر من مرة في قطع خطوط التموين لتلك القوات، وفي قتل عدد كبير من جنودها والاستيلاء على معداتها. وعندما لم تجد الدولة أن بمقدورها إخضاع اللواء بالقوة العسكرية، سعت لمفاوضتهم، وعرض عليهم الباب العالي إعفاءهم من الخدمة العسكرية، بشرط أن يقدموا خدمات أخرى وإعادة ما غنموه من الدولة[٣].

ومرة أخرى هاجمتهم الدولة عام ١٨٥٧م وفرضت التجنيد الاجباري عليهم، إلا أنها فشلت أمام صمود القوات الدرزية في موقعة اللجاة[٤]. وفي التسعينات استغلت الدولة ثورة فلاحي الجبل ضد الاقطاع بزعامة آل الطرشان، ونجحت في بسط

---

(١) Ma'oz. Ottoman Reform in Syria. pp. 125-126

(٢) Ibid. p. 120

(٣) عبد العزيز عوض الادارة العثمانية في ولاية سوريا: ٢٩٠-٢٩٣.
Ma'oz. Ottoman Reform in Syria, pp. 123-124.
Gross. Ottoman Rule in the Province of Damascus, pp. 83-93.
حنا ابو راشد، جبل الدروز: ٩٧، وعبدالله النجار، بنو معروف في حوران: ١٠٠.

(٤) محمد كرد علي، خطط الشام، م٢: ٣/٨٠.

نفوذها تدريجيا. فجردت في حزيران عام ١٨٩٠م قوة عسكرية تمكنت من احتلال السويداء، ونجح قائد الحملة «عاكف باشا» في وضع حامية عسكرية في السويداء وعرى تمكنت من إجبار الدروز على تأدية الضرائب المفروضة عليهم، وتسجيل الأملاك بموجب القوانين العثمانية(١).

وتعتبر حملة «سامي باشا الفاروقي» على لواءي حوران والكرك عام ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م. حدثا ذا أهمية خاصة، ترك بصمات واضحة على أهالي لواء حوران وقضاء عجلون، لما تبعه من تكثيف الوجود المركزي للسلطة، سواء كان ذلك بإخضاع اللواء للتجنيد الإجباري واحصاء النفوس، أم ما رافقه من زيادة الضرائب وتجريد الأهالي من السلاح، ونشر سلسلة من المخافر حققت للاتحاديين ادارة مركزية لهذه المنطقة بشكل لم يسبق له مثيل في السابق، حتى ليصح القول إن هذه الحملة تعد حدا فاصلا بين الاستقلالية المحدودة في السابق وبين تكثيف الوجود المركزي الذي مارسه الاتحاديون بعد عزلهم السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٩٠٩م.

وعلى الرغم من أنه لا تتوافر لدينا أية إشارة عن أي من العمليات العسكرية ضد قضاء عجلون إلا أنه من الملاحظ أن سكانها قد تأثروا بما رافق هذه الحملة من آثار سلبية، حتى أصبحت هذه الحملة حدثا راسخا في ذاكرتهم يؤرخون به تفاصيل حياتهم اليومية(٢). وعبر الشعر الشعبي (النبطي) الذي حفظته لنا ذاكرة المعمرين عن مدى الحسرة والألم الذي لحق بالأهالي من

---

(١) عباس أبو صالح، وسامي مكارم، تاريخ الموحدين الدروز السياسي في المشرق العربي: ٢٩٥-٢٩٩ وللاستزادة حول علاقة الدولة بدروز حوران، وسياسة ولاة دمشق معهم خلال الفترة (١٨٦٠-١٩٠٩)م. انظر:
Gross, Ottoman Rule in the Province of Damascus. pp. 292-297, 408-416.

(٢) من هذا ما ورد في السجل الشرعي «وأن البهيمة التي أخذها مصطفى أفندي حجازي هي بهيمة مصطفى العبدالله استبدلها من عقيلي بن محمد من مدة سامي باشا لما كان نازلا في درعا..» سجل شرعي ٢: ١٨١-١٨٢ .

جراء التجنيد والضرائب، كما يعبر عن سخرية الشاعر من الزعامات المحلية في القضاء والتي كان يتوقع منها الشاعر أن تأتي بعمل ما للوقوف بوجه هذه الحملة، ومن ذلك:

يا جنيد العين عيت تنام | من يوم قالوا الترك لبلادكوا يلفون
قلت من قايد الترك قال سامي | باشا كل الولايات لأمره يطيعون
نجم خوى على بصرى وان كان سامي | هدم جبل حوران وأرض عجلون
الراشدي وكرّ من زمانه | المومني وابو عثمة تخبون★
ولكن الضن ضني ما عليهم ملامة | أمر رباني على العال والدون[1]

ويلقي الشاعر «موسى الحمد الزعبي» من الرمثا تبعات تلك الحالة السيئة على مندوب لواء حوران في مجلس المبعوثان العثماني «سعد الدين المقداد»، ويحمله مسؤولية الويلات التي ترتبت على البلاد من جراء التجنيد، وسوق الشباب الحوراني للعسكرية بقوله:

يا سعد ريتك ما تشوف السعادة | سعيت لحوران بها الافادة
يا ريت الكل قلت الدين عاده | والبوق للمقداد والغرر والخون
يا بايقين العهد ما انتم على خير | من بوقكم جانا البلا والطوابير
لابكي على اللي سافروا بالبوابير | ليوم زفوا بالهجيني يهبون
يا حيف يا حوران يا أم النياق | حوران صابها حشر مثل يوم القيامة[2]

وفي هذا المعنى قصيدة للشاعر «الدوقراني» من قرية دوقرة:

من يوم سامي جند العسكرية | ساقونهم سوق الغنم للطوابير

---

★ المقصود بهم: راشد الخزاعي زعيم الفريحات ومحمود الأمين المومني زعيم المومنية، وابو عثمة زعيم العتوم في قرية سوف.

(١) مقابلة شخصية مع الحاج عبدالرحيم الشبلي العتوم في بلدة سوف بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١٤م.

(٢) فاروق نواف سريحين، نقلا عن شريط مسجل للشيخ مناور البركات الزعبي، تاريخ مدينة الرمثا ولوائها: ١١٠ .

سامي سحبها من الكرك للزوية ام نالشام لستنبول لاقور أزمير
ما ظل غير العجز الهمشرية غير العذارى بالعلالي سواهير
والبيض من كثر البكا منعمية يبكين على اللي سافروا بالبوابير[١]

وخلال سني الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)م وضعت البلاد تحت حكم الادارة العرفية، وأصدرت الدولة عددا من القوانين الاستثنائية. وفرضت الضرائب الباهظة على الأهالي، ولجأت الادارة العرفية لمصادرة الحبوب والمواد التموينية الأخرى من أجل المساهمة في المجهود الحربي والإعانة الجهادية، وعانى الأهالي من ضنك المعيشة والظروف الاقتصادية السيئة[٢]. وانضم بعض أبناء القضاء خصوصا الشراكسة[٣] الى جانب القوات العثمانية، وجندت فرق المتطوعين من أبناء القرى للقتال على جبهات القتال، وحافظت الأغلبية من الأهلين على ولائها للدولة العثمانية خلال الحرب ورفضوا التعاون مع القوات البريطانية على الرغم من مساوىء الحكم التركي في الفترة المتأخرة[٤].

ومقابل هذا الموقف المؤيد للسلطة العثمانية من قبل عامة الأهالي، وجد هناك حماس واندفاع من قبل بعض الشباب العجلوني المثقف الى جانب الحركة العربية المناهضة لسياسة الاتحاديين، وتمت بعض الصلات ما بين شباب القضاء والجمعيات الوطنية، فيشير صالح المصطفى في أوراقه الى أنه ذهب مع

(١) وهو الشاعر عبد الرزاق حسين علي الشلول من مواليد قرية دوقره واليها نسبة الشاعر الدوقراني، ولد هذا الشاعر عام ١٨٣٠م على وجه التقريب، وتوفي عام ١٩٢٧م بعد أن عاش قرابة مائة عام، وأشعاره مجموعة في ديوان جمعه حفيده أحمد الشاعر الدوقراني بعنوان: «ديوان الشاعر الدوقراني»: ١٤٣-١٤٤ . وراجع كذلك أشعاره في الصفحات: ٣٣-٣٤، ٨١-٨٤ .

(٢) حول تفاصيل ذلك راجع: عليان الجالودي، قضاء عجلون: ٣١٣-٣١٤ .

(٣) وثائق ميرزا باشا المحفوظة في مديرية المكتبات والوثائق الوطنية. عمان، الملفات. م و ٦/٦، م و ٢٢/٤، م و ٢٣/٤ .

(٤) ديوان الشاعر الدوقراني: ٣٥٨ .

«عبدالقادر التل» الى نادي الحرية والائتلاف العثماني لحضور محاضرة ألقاها عبدالحميد الزهراوي[1]. «وعلي خلقي الشرايري» الذي كانت له صلة بالحركة العربية والجمعيات السرية العربية، واعتاد التردد على «المنتدى العربي» في الآستانة، وقد كان من بين الضباط العرب في عضوية «الجمعية القحطانية»[2]. ومحمد علي العجلوني الذي تجشم الكثير من المصاعب والأخطار، هروبا من الأتراك حتى نجح في الوصول الى قوات «الامير فيصل بن الحسين» والتحق بجيوش الثورة العربية الكبرى[3].

وقد أدى انهيار الحكم العثماني وانسحاب الجيوش العثمانية عام ١٩١٨م الى غياب السلطة المنظمة في القضاء التي تحكم سلوك الأهالي وتحسم خلافاتهم الداخلية، مما دفع الأهالي الى محاولة تنظيم علاقاتهم وحياتهم الداخلية وهو ما يمكن اعتباره بلورة جنينية للسلطة المحلية، وقد حفظت لنا إحدى الوثائق التي تعود الى التاسع من شوال ١٣٣٧هـ/ ١٩١٨م اتفق عليها مشايخ نواحي السرو والوسطية والكفارات سبب هذه المحاولة، وهو أنها «لدفع الضرر وحسم الفساد عنها».

---

(١) أوراق صالح المصطفى التل: صفحة غير مرقمة. وبعد وصول الاتحاديين الى الحكم بعد عام ١٩٠٨م، بادروا لتأسيس النوادي التابعة لجماعة الاتحاد والترقي في مراكز الولايات والأقضية من بينها قضاء عجلون – ويبدو أن شباب القضاء كانوا يرفضون ارتياده فرد مصطفى وهبي التل (عرار) على دعوة وجهها نادي الاتحاديين له لزيارته قائلا:

دع النادي وأصحابه فانا لسنا من رواده
وايانا حلفناها بأنا لن نرى بابه

انظر: يعقوب العودات، عرار شاعر الأردن: ٣٠-٣١

(٢) وراجع أوراق علي خلقي الشرايري المخطوطة: ٣-٤ . وحول ترجمة علي خلقي، راجع: سليمان الموسى، علي خلقي الشرايري، مجلة رسالة الأردن العدد ٤ : ٦١ . ومجلة أفكار، العدد ٣٩ س ٨٦-٩٤، ووجوه وملامح صور شخصية لبعض رجالات السياسة والقلم: ١٣-٣٩ وتيسير ظبيان، علي خلقي الشرايري، رسالة الأردن، العدد ١٥ ، أيلول ١٩٦٠م.

(٣) محمد علي العجلوني، ذكرياتي عن الثورة العربية الكبرى: ٢٥-٤٤ .

وجاء في ديباجة المعاهدة (الوثيقة): «ولما رأينا من ثوران الانقلاب المستدير والفساد المفرط المستهل بسائر النواحي كفيض المزن، من سفك الدماء والسرقة، وسلب المواشي، وخلافها مما يوجب خلل راحة عموم الأهالي، قد صار جمعنا واتفاقنا نحن عموم رؤساء النواحي المندرجين اسماؤنا ذيلا حتى نجري حماية لأنفسنا ووطننا ومواشينا من الأعداء».

أما المواد التي تضمنتها المعاهدة فهي:

«المادة الأولى:

إن كل من يعتدي على أحد أهالي نواحينا الثلاث، وهي الكفارات والسرو والوسطية سواء كان من عشائر العربان أو غيرهم من غير حق مشروع، فعلينا عموما بدون تفريق أن نقابل المعتدين بالمثل، ونضرب على كل يد آثمة تريد هضم حقوقنا..

المادة الثانية:

اذا لا سمح الله اختلفنا مع أحد الأعداء وقتلنا من الاعداء فتؤدى دية القتيل بعد انعقاد الصلح سواء كان شخصا أو اكثر فتكون ديته على عموم أهالي نواحينا.

المادة الثالثة:

اذا لا سمح الله، كان المقتول من قبل الاعداء أحد أهالي نواحينا لا يتم الصلحة عليه الا برأي العموم وديته الى وريثه.

المادة الرابعة:

ان قتيل نواحينا معادل لقتيل الاعداء حين الصلح، اي معادلة رجل منا ومن الاعداء.

المادة الخامسة:

كل من سرق من أهالي النواحي الثلاث المذكورة الى أحد أهاليها شيئا من مال أو حلال وثبت عليه بموجب شهود عدول شرعية يؤدي ما سرق مربعا ويجازى عشائريا.

المادة السادسة:

اذا كان السارق من أحد النواحي الثلاث وقتل في مراح المحل المسروق حين السرقة فليس لأهل المقتول ان يطردوه (أي القاتل)، ولا يجلوه الى محل آخر ولا يسوغ ان يطلبوه مداه (ديته) عن خمسة آلاف قرش تدفع الى وريثه.

المادة السابعة:

لا يجوز لأحد من أهالي نواحينا المتفقة أن يذهب الى طرف الاعداء او الى بيوتهم.

المادة الثامنة:

ان كل من تجرأ على شيء من ذلك المذكور في المادة السابعة نكون عموما يد واحدة على المخالف ولنا ان نفعل به ما نشاء لتربيته وتأديبه.

المادة التاسعة:

قد تعين على كل ناحية كفلاء مختصة بها كفالة الزامية، يقوم كل كفيل على المخالف من هذه الشروط، وكل منا مساعدين له فيما يطلب من المخالف.. وأن المخالف مجبور بدفع كافة الاستحقاق المنوه عنه.

ولما جرت مطابقة هذه المادات وجدناها راحة تامة لنواحينا الثلاث وحسما لسفك الدماء وردع الفساد الثائر فتقول. بلسان واحد لا زالوا رؤساء نواحينا في دورة التقدم لأنهم بذلوا جهدهم في راحة بلادنا هذه.. ولما جرى

التصديق منا نحن رؤساء النواحي الثلاث وكفلاؤها نطلب من مختاري كل قرية من النواحي المذكورات واختياريتها التصديق على كل نسخة لأجل اجراء التصديق على كل مخالف ويكون التصديق كل ناحية بناحيتها»[1].

(١) المجموع العام للأختام والتواقيع على الوثيقة ٩٩ اسما من ناحيتي الوسطية، والسرو. ولا توجد من ناحية الكفارات الا تواقيع الكفلاء فقط. وقد حصلت على صورة للوثيقة من السيد أحمد عويدي العبادي الذي يحتفظ بالنسخة الأصلية التي حصل عليها بدوره من السيد محمد سليمان السودي الروسان.

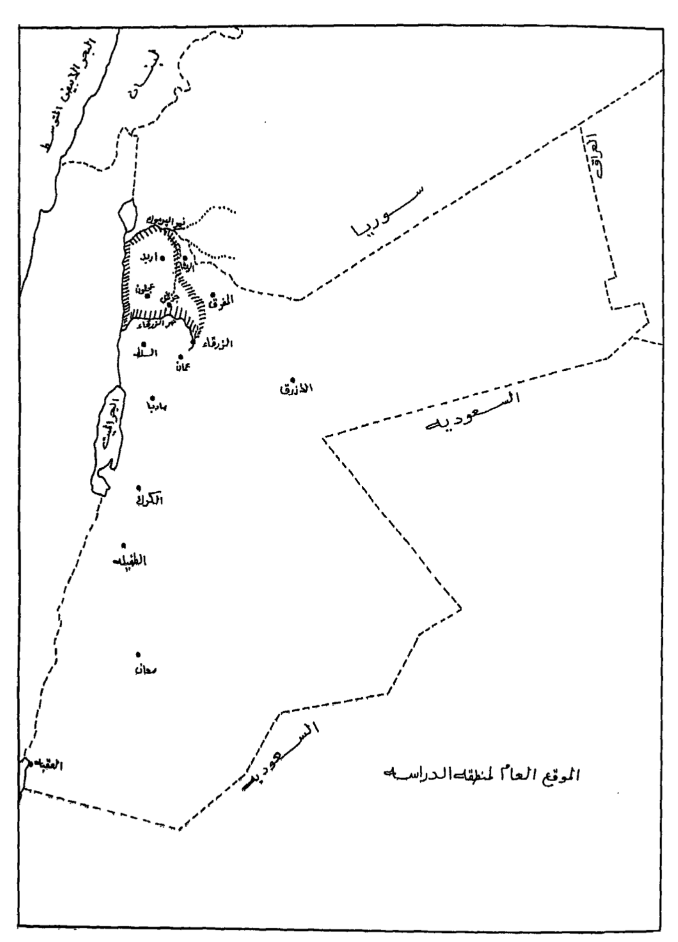
## رابعــاً: الخــاتمــة

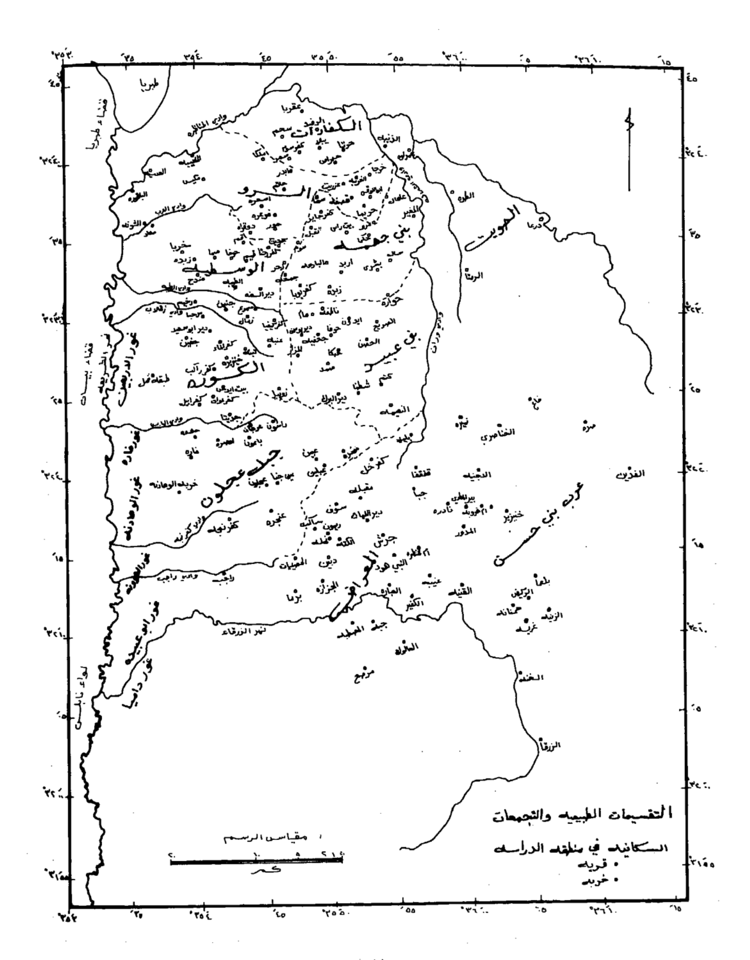
تمثل مرحلة التنظيمات (١٨٦٤-١٩١٨)م، بداية الالتفات الجدي من قبل الدولة العثمانية باتجاه لواء حوران والأقضية التابعة له، بعد حالة الفوضى والإهمال التي عاشتها المنطقة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، هيمنت خلالها الزعامات والقوى المحلية، والقبائل البدوية. ومن الملاحظ أن قضاء عجلون تمتع خلال مرحلة التنظيمات بعدد من المؤسسات الادارية، والمالية، والشرعية، والمجالس التمثيلية، التي يمثل فيها السكان بمختلف فئاتهم الاجتماعية من خلال مجالس الادارة، والهيئات الاختيارية في القرى، وتأسيس المجلس البلدي، ومحكمة البداية في مركز القضاء. وهي مؤسسات لم تكن مألوفة في السابق، وعلى الرغم من انهيار الحكم العثماني عام ١٩١٨م،إلا أن هذه المؤسسات استمرت بعد ذلك خلال العهد الفيصلي (١٩١٨-١٩٢٠)م، وكانت النواة لتلك التي أرسيت قواعدها خلال عهد الامارة (١٩٢١-١٩٤٦)م.

إن تطبيق التنظيمات في الأقضية البعيدة عن مركز الولاية دمشق عموما وقضاء عجلون خصوصا، لم تكن بالدرجة نفسها من الشمول وعمق التأثير التي طبقت فيها في الأقضية القريبة من مركز الولاية. وعانى سكان القضاء من فساد الموظفين الرسميين، وسطوة الزعامات المحلية. وكثافة التجنيد، وأساليب جباية الضرائب المرهقة، بالاضافة للمعضلة الرئيسية التي استمرت تهدد

استقرار الفلاحين وأمنهم، وهي اعتداءات القبائل البدوية المقيمة على حدود القضاء الشرقية والغربية على القرى الزراعية، ونهب محاصيل الفلاحين ومواشيهم، على الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها الدولة العثمانية خلال مرحلة التنظيمات، للحد من هذه الاعتداءات البدوية ونشر الأمن، التي تمثلت بتشجيع البدو على الاستقرار، وتوزيع الأراضي الزراعية عليهم، وحثهم على ممارسة العمل الزراعي، ونشر قوات منظمة من الدرك، وبناء المخافر على حدود القرى الزراعية، وزرع أدوات بشرية جديدة على الحدود الفاصلة بين القرى الزراعية غربا، والبادية شرقا، ساهمت على مدى بعيد في نشر الأمن وضبط جماح البدو.

والبحث بالصورة التي هو عليها محاولة أولية لتعديل الصورة المشوشة والمضطربة التي نحملها في أذهاننا عن طبيعة الحكم العثماني، في النصف الأخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، سواء في فهم الصورة الإدارية، أم في طبيعة العلاقة بين السلطة العثمانية والأهالي.


البحر الابيض المتوسط
لبنان
سوريا
العراق
السعودية
نهر اليرموك
اربد
عجلون
جرش
المفرق
نهر الزرقاء
الزرقاء
السلط
عمان
الازرق
البحر الميت
مادبا
الكرك
الطفيلة
معان
العقبة
السعودية
الموقع العام لمنطقة الدراسة


التقسيمات الطبيعيه والتجمعات
السكانيه في منطقه الدراسه
قريه
خربه
مقياس الرسم
كم
الكفارات
السرو
بني جهمه
الوسطيه
الكوره
بني عبيد
جبل عجلون
المعراض
غرب بني حسن
الحويت
طبريا
عقربا
سحم
اربد
الحصن
كفرنجه
عجلون
جرش
سوف
ساكب
عنجره
ريمون
الكته
برما
الجزازه
جبل المشيد
الزرقاء
نهر الزرقاء
الرمثا
المفرق
الخناصري
بلعما
غور الوهادنه
غور ابو عبيده
غور دامياً
لواء نابلس

# ثبت المصادر والمراجع

## ١ - المصادر والمراجع العربية:

### أ - الكتب:


- ابراهيم العورة،
تاريخ ولاية سليمان باشا العادل، نشره وعلّق عليه قسطنطين الباشا المخلصي، صيدا ١٩٣٦م.

- إحسان النمر،
تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ٢ج، مطبعة النصر التجارية، نابلس، ١٣٨٠هـ.

- أحمد الشاعر الدوقراني،
ديوان الشاعر الدوقراني، جمعية عمال المطابع، عمان، ١٩٨٥م.

- أحمد صدقي شقيرات،
المسجد الزيداني في تبنه، مركز النهضة للخدمات الفنية،عمّان ١٩٨٨م.

- أحمد وصفي زكريا،
عشائر الشام، ٢ج، ط٢، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٣م.

- أسامة يوسف شهاب،
جرش تاريخها وحضارتها، دار البشير، عمّان ١٩٨٤م.

- أسد رستم،
١- المحفوظات الملكية المصرية، ٤ج، المطبعة الأمريكية، بيروت، ١٩٤٠م.
٢ -. بشير بين السلطان والعزيز ١٨٠٤-١٨٤١م، ٢ج، منشورات الجامعة

اللبنانية، بيروت، ط٢، ١٩٦٦م.

- القس أسعد منصور،
تاريخ الناصرة، مطبعة دار الهلال، القاهرة ١٩٢٣م.

- اندراوس كرشه،
الثمار الشهية في جغرافية المملكة العثمانية، المطبعة الوطنية، طرابلس ١٩١٢م.

- البديري الحلاق،
حوادث دمشق اليومية ١١٥٤-١١٧٥هـ/ ١٧٤١-١٧٦٢م، تحقيق أحمد عزت عبدالكريم، مطبوعات الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، مطبعة لجنة البيان العربي، ١٩٥٩م.

- بروكلمان، كارل،
تاريخ الشعوب الإسلامية، ٣ج، ترجمة نبيه أمين فارس ومنير بعلبكي، بيروت، ١٩٤٩م.

- بولس سليمان،
خمسة أعوام في شرق الأردن، مطبعة القدس، حريصا، ١٩٢٩م.

- بولياك،
الاقطاعية في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان، ترجمة عاطف كرم، منشورات دار المكشوف، بيروت ١٩٤٨م.

- بيركهارت، جون لويس.
رحلات في سوريا الجنوبية، ترجمة أنور عرفات، المطبعة الأردنية، عمّان ١٩٦٩م.

- توفيق علي برو،
العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨-١٩١٤م، معهد

الدراسات العربية العالية، دار الهنا للطباعة، ١٩٦٠م.

- جمال الدين القاسمي وخليل العظم،
قاموس الصناعات الشامية، جزءان، تحقيق ظافر القاسمي، باريس، موتون ١٩٦٠م.

- حسن آغا العبد،
تاريخ حسن آغا العبد، تحقيق يوسف جميل نعيسة، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٧٦م.

- حنا أبو راشد،
جبل الدروز، مكتبة زيدان العمومية، القاهرة، ١٩٢٥م.

- حنا سعيد كلداني،
تطور بنية الكنائس ونمو المؤسسات المسيحية في الأردن وفلسطين في القرن التاسع عشر، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة القديس يوسف، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فرع الآداب الشرقية، اشراف الأب م. فييه، ١٩٨٧م.

- الأمير حيدر أحمد شهاب،
١ - تاريخ أحمد باشا الجزار، نشره الأب أنطونيوس شبلي والأب أناطيوس خليفة، مكتبة أنطوان، بيروت، ١٩٥٥م.

٢ - الغرر الحسان في أخبار أبناء الزمان، نشره أسد رستم وفؤاد افرام البستاني تحت عنوان: لبنان في عهد الأمراء الشهابيين، ٣ج، منشورات الجامعةاللبنانية، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٩م.

- الخالدي الصفدي،
لبنان في عهد الأمير فخر الدين المعني، تحقيق أسد رستم وفؤاد افرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٦٩م.

- خليل ابراهيم قزاقيا،
تاريخ الكنيسة الأورشليمية، القدس، مطبعة المقتطف والمقطم، ١٩٢٤م.
- خليل مشاقه،
منتخبات من الجواب على اقتراح الأحباب، تحرّى نصوصها ووضع فهارسها أسد رستم وصبحي أبو شقرا، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٥٥م.
- رؤوف أبو جابر،
الزراعة في شرق الأردن خلال القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف الدكتور عبدالكريم غرايبة، قسم التاريخ، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٤م.
- سليمان أبو عز الدين،
ابراهيم باشا في سوريا، المطبعة العلمية، بيروت، ١٩٢٩م.
- سليمان موسى،
١ - رحلات في الأردن وفلسطين، المجموعة الثانية، منشورات دائرة الثقافة والفنون، عمّان ١٩٨٧م.
٢ - عمّان عاصمة الأردن، منشورات أمانة العاصمة، عمّان، ١٩٨٥م.
٣ - عقيلة آغا الحاسي، المجلة الثقافية، الجامعة الأردنية، ع٨، ١٩٨٥م.
- شحادة خوري ونقولا خوري،
خلاصة تاريخ كنيسة أورشليم الأرثوذوكسية، مطبعة بيت المقدس، القدس، ١٩٢٥م.
- عباس أبو صالح وسامي مكارم،
تاريخ الموحدين الدروز السياسي في المشرق العربي، دمشق، المجلس الدرزي للبحوث والإنماء، ١٩٨٠م.
- عبد العزيز عوض،

الإدارة العثمانية في ولاية سوريا ١٨٦٤-١٩١٤م، دار المعارف بمصر، ١٩٦٩م.
- عبدالكريم غرايبة،
سوريا في القرن التاسع عشر ١٨٤٥-١٨٧٦م. جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية، دار الجيل للطباعة، مصر، ١٩٦١-١٩٦٢م.
- عبدالله النجار،
بنو معروف في حوران، دمشق، ١٩٢٤م.
- عدنان العطار،
الحويطات من كبرى قبائل العرب، دمشق، (د.ت).
- عليان الجالودي،
قضاء عجلون ١٨٦٤-١٩١٨م، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف الدكتور محمد عدنان البخيت، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، قسم التاريخ، أيار ١٩٩٠م.
- عمر رضا كحالة،
معجم قبائل العرب، ٤ج، المطبعة الهاشمية، دمشق ١٩٤٩م.
- عيسى اسكندر المعلوف،
دواني القطوف في تاريخ بني معلوف، المطبعة العثمانية، بعبدا، لبنان، ١٩٠٧-١٩٠٨م.
- فردريك بيك،
تاريخ شرقي الأردن وقبائلها، تعريب بهاء الدين طوقان، الدار العربية للنشر والتوزيع، ط٢، عمّان.
- الشيخ محمد خليل الشطي،

روض البشر في أعيان دمشق في القرن الثالث عشر ومنتصف القرن الرابع عشر الهجري، ط٢، المكتب الإسلامي، دمشق، ١٩٧٢م.

- الدكتور محمد عدنان البخيت ونوفان رجا الحمود،
دفتر مفصل لواء عجلون، منشورات الجامعة الأردنية، عمّان، ١٩٨٩م.

- محمد علي العجلوني،
ذكرياتي عن الثورة العربية الكبرى، مكتبة الحرية للنشر، عمّان،١٩٦٥م.

- محمد أمين صوفي السكري الطرابلسي،
سمير الليالي، ٢ج، طرابلس ١٣٢٧ - ١٣٢٨هـ/ ١٩٠٩ - ١٩١٠م.

- محمود العابدي،
أوابد من التاريخ، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمّان، ١٩٧٨م.

- منيب ماضي وسليمان موسى،
تاريخ الأردن في القرن العشرين ١٩٠٠-١٩٥٩م، مكتبة المحتسب، عمّان، ط٢، ١٩٨٨م.

- ميخائيل بريك الدمشقي،
تاريخ الشام، تحقيق أحمد غسان سبانو، دار منيه، دمشق، ١٩٨٢م.

- نوفل نعمة الله الطرابلسي - مترجم - ،
الدستور، مجلدان، المطبعة الأدبية، بيروت، ١٣٠١هـ/ ١٩٨٣م.

- يعقوب العودات،
عرار شاعر الأردن، دار القلم، بيروت، ١٩٨٠م.

- يوسف موسى خنشت،
طرائف الأمس وغرائب اليوم، صور من حياة النبك وجبل قلمون في أواسط القرن التاسع عشر، لبنان: حريصا، ١٩٣٦م.

ب - السالنامات:

- سالنامة دولة علية عثمانية ١٢٧٤هـ/ ١٨٥٧م، دفعة ١٢، دار الطباعة العامرة ١٢٧٤هـ.
- سالنامة دولة علية عثمانية ١٢٧٨هـ/ ١٨٦١م، دفعة ١٦، دار الطباعة العامرة ١٢٧٨هـ.
- سالنامة دولة علية عثمانية ١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م، دفعة ١٩، دار الطباعة العامرة، ١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م.
- سالنامة دولة علية عثمانية ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م، دفعة ٢١، دار الطباعة العامرة، ١٢٨٣هـ.
- سالنامة دولة علية عثمانية ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨م، دفعة ٢٣، المطبعة العامرة، دار سعادت ١٢٨٥هـ.
- سالنامة ولاية سوريا ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م، دفعة ٤، مطبعة ولاية سوريا ١٢٨٩هـ.
- سالنامة ولاية سوريا لعام ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م، دفعة ١٢، مطبعة ولاية سوريا، السنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م.
- سالنامة ولاية سوريا ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م، دفعة ١٨، مطبعة ولاية سوريا ١٣٠٣هـ.
- سالنامة دولة علية عثمانية ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م، دفعة ٤١، المطبعة العثمانية ١٣٠٣هـ.
- سالنامة دولة علية عثمانية ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م، دفعة ٤٤، مطبعة محمود بك، دار سعادت ١٣٠٦هـ.
- سالنامة ولاية سوريا ١٣٠٨هـ مالية/ ١٨٩٢م، دفعة ٢٤، مطبعة ولاية سوريا ١٣٠٨ مالية.
- سالنامة سوريا ١٣٠٩هـ مالية/ ١٨٩٣م، دفعة٢٥، مطبعة ولاية سوريا ١٣٠٩ مالية.
- سالنامة دولة علية عثمانية ١٣١١هـ/ ١٨٩٣م، المطبعة العامرة، دفعة ٤٩، دار سعادت ١٣١١هـ.
- سالنامة دولة علية عثمانية ١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م، دفعة ٥٢، مطبعة أحوال عمومية، دار سعادت ١٣١٤هـ.
- سالنامة ولاية سوريا ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م، دفعة ٢٩، مطبعة ولاية سوريا ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م.

- سالنامة دولة علية عثمانية ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م، دفعة ٥٦، مطبعة محمود بك وسرويجن، دار الخلافة العلية، ١٣١٦هـ مالية/ ١٩٠٠م.
- سالنامة دولة علية عثمانية ١٣١٩هـ/ ١٩٠١م، دفعة ٥٧، مطبعة اقدامات دار سعادت، ١٣١٧هـ مالية/ ١٩٠١م.
- سالنامة دولة علية عثمانية ١٣٢٨هـ مالية/ ١٩١٢م، دفعة ٦٧، مطبعة سلانيك، دار سعادت، ١٣٢٨هـ مالية/ ١٩١٢م.

ج - السجلات الشرعية:

١ - دفتر طابو اربد أساسي يوكلمه، أغستوس ١٢٩٥هـ مالية/ ١٨٧٩م إلى أغستوس ١٢٩٨هـ مالية/ ١٨٨٢م.
٢ - سجل الإعلامات وقيود التركات رقم «٢» اربد، ١ ت ٣ رجب ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م.
٣ - سجل قيود الإعلامات وتحرير التركات رقم «٥» اربد، شريط١، حجة ٢، ت ٨ جمادى الأولى ١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م.
٤ - سجل شرعي ٨، حجة٢، ت٣ ربيع الأولى ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م.
٥ - سجل شرعي ٨، حجة١، ت٤ ربيع الأول ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م.
٦ - سجل شرعي ٨، حجة٢، ت٢٤ ربيع الأولى ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م.
٧ - سجل شرعي ٨، حجة٢، ت ٢٩ ربيع الأولى ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م.
٨ - سجل شرعي ٨، حجة ٣، ت٢ جمادى الأولى ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م.
٩ - سجل شرعي ٨، حجة١، ت٣ شعبان ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م.
١٠ - سجل شرعي ٨، حجة٢، ت١٩ شوال ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م.
١١ - سجل شرعي ٨، حجة٣، ت٢١ شوال ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م.
١٢ - سجل شرعي ٨، حجة٢، ت٢٩ شوال ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م.
١٣ - سجل شرعي ٨، حجة٢، ت٢١ ذو القعدة ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م.
١٤ - سجل شرعي ٨، حجة ٣، ت٢١ ذو القعدة ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م.

١٥ – سجل شرعي ٨، حجة٣، ت٥ ذو الحجة ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م.
١٦ – سجل شرعي ٢، حجة٢، ت ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م.
١٧ – سجل شرعي ٨، حجة٢، ت١٩ ربيع الأول ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م.
١٨ – سجل شرعي ٨، حجة٣، ت٢٢ شعبان ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م.
١٩ – سجل شرعي ٨، حجة٢، ت١٤ رمضان ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م.
٢٠ – سجل شرعي ٨، حجة١، ت٢٦ ذو الحجة ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م.
٢١ – سجل شرعي ٢، حجة٢، ت ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م.
٢٢ – سجل شرعي ٨، حجة٢، ت٧ شعبان ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م.
٢٣ – سجل شرعي ٨، حجة٣، ت٢٤ شعبان ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م.
٢٤ – سجل شرعي ٨، حجة١، ت٢٠ صفر ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م.
٢٥ – سجل شرعي ٢، حجة١، ت ١٤ ربيع الثاني ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م.
٢٦ – سجل شرعي ٨، حجة٢، ت١٧ جمادى الأولى ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م.
٢٧ – سجل شرعي ٨، حجة١، ت١٨ جمادى الثانية ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م.
٢٨ – سجل شرعي ٨، حجة٢، ت٢٠ جمادى الثانية ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م.
٢٩ – سجل شرعي ٨، حجة٣، ت ٢١ جمادى الثانية ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م.
٣٠ – سجل شرعي ٨، حجة٢، ت٢٣ شوال ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م.
٣١ – سجل شرعي ٢، حجة١. ت٨ ذو الحجة ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م.
٣٢ – سجل شرعي ٢، حجة١، ت٢٩ ذو الحجة ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م.
٣٣ – سجل شرعي ٢، حجة٢، ت٩ ربيع الثاني ١٣٣٣هـ/ ١٩١٥م.
٣٤ – سجل شرعي ٢، حجة٢، ت٢٤ رجب ١٣٣٣هـ/ ١٩١٥م.
٣٥ – سجل شرعي ٥، حجة٥، ت٩ صفر ١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م.
٣٦ – سجل شرعي ٨، حجة٢، ت١٠ ربيع الأول ١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م.
٣٧ – سجل شرعي ٥، حجة٢، ت ٢٩ ربيع الأول ١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م.
٣٨ – سجل شرعي٨، حجة٢، ت٢٩ ربيع الأول ١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م.

٣٩ – سجل شرعي ٢، حجة٢، ت١٣ جمادى الأولى ١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م.
٤٠ – سجل شرعي ٥، حجة٢، ت١٦ جمادى الأولى ١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م.
٤١ – سجل شرعي ٥، حجة٢، ت٤ شوال ١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م.
٤٢ – سجل شرعي اربد ٢، حجة٢، ت٢٥جمادى الأولى ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م.
٤٣ – سجل شرعي اربد ٨، حجة٢، ت٢ ربيع الثاني ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م.
٤٤ – سجل شرعي اربد ٨، حجة١، ٥ شعبان ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م.
٤٥ – سجل شرعي اربد ٨، حجة١، ت٢٨ ذو الحجة ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م.
٤٦ – سجل شرعي اربد ٨، حجة١، ت٢٥ شوال ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م.
٤٧ – سجل شرعي اربد ٨، حجة٢، ت١٩ محرم ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م.
٤٨ – سجل شرعي اربد ٨، حجة٣، ت٢٤ شعبان ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م.
٤٩ – سجل شرعي اربد ٨، حجة٢، ت٧ شعبان ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م.
٥٠ – سجل شرعي اربد ٢، حجة ٢، ت٩ ربيع الأول ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م.
٥١ – سجل شرعي اربد ٨، حجة٢، ت١٩ جمادى الأولى ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م.
٥٢ – سجل شرعي اربد ٥، حجة ٢، ت ٨ جمادى الأولى ١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م.
٥٣ – سجل شرعي اربد ٥، حجة ٢، ت ٢٢ شعبان ١٣٣٦هـ/١٩١٨م. حجة ٢، ت ٢ محرم ١٣٣٧هـ/ ١٩١٩م.
٥٤ – سجل شرعي حيفا ح٢، ت ١٧ شوال ١٣٣١ هـ/ ١٩١٣م.
٥٥ – سجل شرعي حيفا ٩ س ١٤١ح٢ ت١ ربيع الأول ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م.
٥٦ – سجل شرعي حيفا ١٠ح٢، ت ١٩ جمادى الأولى ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م.

## ٢ – المصادر والمراجع الأجنبية

1 - Max Gross, Ottoman Rule in the Province of Damascus, (1860-1909), 2vols. GeorgeTown University, PHD 1979.
2 - Schumacher G. Abila, Pella and Northern Ajloun with the Decapolis, London, 1890.

3 - Walid Kazziha, The Social History of Southern Syria (Trans - Jordan) in the 19th and Early 20th Century, Beirut Arab University, Beirut, 1972.
4 - Richard Antone, Arab Village, A Social Structural Study of Trans - Jordanian Peasant Community, London, 1972.
5 - Ma'oz Moshe, Ottoman Reform in Syria and Palestine in (1840-1861), Cambridge University Press, London, 1968.
6 - Bakhit, Muhammad Adnan, The Ottoman Province of Damascus in the Sixteenth Century, Librairie du Liban, Beirut, 1982.
7 - Engin Akarli, Some Ottoman Documents on Jordan, Ottoman Criteria for the Choice of Administrative Center in the light of Documents on Hauran (1909-1910), Publication of the University of Jordan, Amman 1989.
8 - Abdul - Rahim Abu-Hysayn, Provincial leaderships in Syria (1575 - 1650), American University of Beirut, 1985.
9 - Norman lewis, Nomads and Settlers in Syria and Jordan (1800-1898), London, 1987.
10 - Robinson Lees, Life and Adventure Beyond Jordan, Charles H. Kelly, London (N.d.).
11 - Oliphant, land of Gilead.
12 - Merrill, Selah, The East of Jordan. London, 1881.
13 - Zamir, M.Y., Population Statistics of the Ottoman Empire in (1914-1919), Middle Eastern Studies, vol. 7, Number 1, 1981.
14 - Ruppin. A., Syrien als wirts chafts gebeit, Berlin, 1916.
15 - Littmans. E., Eine Umtliche Liste der Beduinen Stamm des Ostjordan Lands, zeitschrift des Deutschen Palasestina vereins, vol 24-25 littmans. Eine Umtliche Liste.
16 - Max Oppenhim, Die Beduimen, Band 11. Otto Harrasso-wits heipzeg, 1943.
17 - Engin Akarli, Establishment of Ma'an - Karak Mutasarri-fiyya (1891-1894), Dirasat, vol, 13, 1986.
18 - Baedeker Karl, Palestine and Syria, 5th Edition, Leipzig, London, 1912.

19 - A.H., Inugurations ala paroisse d'anjara, Jerusalem Le Bulletin diocesain, Du Patriarcat Latin. Anee 49 (7-9) 1983.
20 - Me'debille, Salt History D'une Mission, Jerusalem, 1957.
21 - Pier Duvignau. S.B. Mgrvencent Bracco, patriarche Latin de Jerusalem (1835-1889) Jerusalem, 1981.
22 - Lippey W. Hoskins. F., The Jordan valley and Petra, Two volumes, vol. 1, London 1905.
23 - Seteney Shami, Ethnicity and leadership, the Circassians in Jordan.
24 - Gray Hill, With the Beduins.
25 - Eugene. L. Rogan, Al-Salt, Jabal Ajloun, and the Advent of Ottoman Rule, 1866, Travel of F.A. Kleine, Dirasat, The University of Jordan, vol. 15 number 7, July 1988.
26 - H.B. Tristram, A Journal of Travels in Palestine, London, 1866.
27 - Schumacher G. Dscherasch (Z.D.P.V) Band 42-43 (1901-1902), Number 43.

# فهرس المحتويات

منشورات
لجنة تاريخ الأردن
رقم (١١)
صفر ١٤١٣ هـ
آب (أغسطس) ١٩٩٢م

**لجنة تاريخ الأردن**

**بواسطة**

**المجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية**

**(مؤسسة آل البيت)**


العنوان البريدي: ص.ب (٩٥٠٣٦١) عمّــان – الأردن

العنوان البرقي: آل البيت – عمّــان

التلكس : 22363 Albait Jo Amman - Jordan

الفاكس: ٨٢٦٤٧١

الهاتف : ٨١٥٤٧١ – ٨١٥٤٧٤

رقم الايداع لدى المكتبة الوطنية ومركز الوثائق

(١٩٩٢/٨/٤٦٩)


Bibliotheca Alexandrina
03369048